آفاق برلمانية

مواطن

٩ نيسان ٢٠٠٨ م المجلد الثاني عشر العدد ١ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 9 April 2008 Volume 12, No. 1

خيط دخان

•• بقلم: خليل شاهين

لكأن بيننا من يحتاج ليل نهار للاستماع إلى عبد الحليم حافظ يردد في "قارئة الفنجان": وسترجع يوماً يا ولدي مهزوماً مكسور الوجدان .. وستعرف بعد رحيل العمر أنك كنت تطارد خيط دخان..

هكذا تبدو، على الأقل، حاجة الاستماع ملحة للمفاوض الفلسطيني، وهو يسابق الزمن محاولاً أن يقبض على خيط دخان بيدين خاويتين من أوراق القوة، فيما يبدو الرئيس محمود عباس في سياق سلسلة لقاءاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت "مكسور الوجدان"، غير قادر إلا أن يخسر المزيد من رصيده، كما تبين استطلاعات الرأي حول التدني المتواصل في شعبيته، حتى بات رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية قادراً على منافسته، من قلب الحصار، بل والتفوق عليه.

أذن من طين، وأخرى من عجين، لا تستمعان لنصائح كل المطالبين بوضع حد لسياسة طحن الهواء في مفاوضات لا تفعل اليوم أكثر من توفير الغطاء السياسي وعامل الزمن اللذين تحتاجهما الحكومة الإسرائيلية لفرض مشروعها للحل النهائي على القيادة الفلسطينية.

وفي المقابل، يبلغ التناقض ذروته في التصريحات اليومية للمفاوضين والمسؤولين الفلسطينيين، التي تؤكد أن عملية السلام والاستيطان خطان متوازيان لا يلتقيان، لكن في ظل سياسة تمارس حالة تعايش مستحيلة بين المفاوضات والاستيطان والجدار والطرق الالتفافية وهدم المنازل والحصار والاستعدادات المتواصلة لتصعيد العدوان ضد قطاع غزة.

ومع تفاقم النتائج العملية لمثل هذا التناقض وتأثيره على حياة الفلسطينيين، ليس مستهجناً أن يفقد الرأي العام الفلسطيني ثقته بالسياسة الفلسطينية الرسمية، لاسيما أن الفلسطيني هو آخر من يمكن إقناعه بوجود نية لدى حكومة أولمرت للتوصل إلى اتفاق نهائي يتيح قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

وفي غياب مثل هذا الاقتناع بواقعية "حل الدولتين" في المدى المنظور على الأقل، يترسخ الإيمان يوماً بعد آخر بأن المشروع الوحيد الذي يملكه أولمرت هو خطة التجميع أو الانطواء التي كان وضعها في أدراج حكومته عقب إخفاق الجيش الإسرائيلي في حربه ضد لبنان.

وواقع الحال أن خطة التجميع تشكل البوصلة التي تحدد اتجاهات المخططات التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية على أرض الواقع، من حيث الاستيلاء بقوة الاستيطان والجدار والطرق الالتفافية والمناطق العسكرية على نحو نصف مساحة الضفة الغربية، ما يعني أن تطبيق هذه الخطة بات في مراحله الأخيرة، وأن إسرائيل تقترب من التمتع بجهوزية الإعلان عن تنفيذ هذه الخطة عندما ترى أن الظروف السياسية باتت مواتية.

ماذا يعني ذلك؟

إنه يعني أن إسرائيل التي كانت وضعت خطة التجميع في الأدراج لعدم اعتقادها قبل عام بتوفر ظروف ملائمة لفرضها بشكل أحادي الجانب، تجد اليوم في غطاء المفاوضات الجارية فرصة مناسبة للاندفاع في تطبيق هذه الخطة من دون أن تعلن ذلك رسمياً، ولكن بالإيحاء هذه المرة بوجود "شريك فلسطيني" مستعد للموافقة عليها أو على الأقل "تسهيل تمريرها"، من دون إثارة ضجة بفعل تمسك القيادة الفلسطينية بسياسة التفاوض من أجل التفاوض، وفي ظل انقسام فلسطيني داخلي يوفر أفضل الظروف لتركيز الجهود الإسرائيلية لحسم المعركة في الضفة الغربية بأسرع وقت.

لكن ذلك يضع "الشريك الفلسطيني" أمام خيارين يؤديان إلى نقطة النهاية ذاتها من الناحية العملية في ضوء تقدم مشروع الرؤية الإسرائيلية للحل النهائي على أرض الواقع: إما الموافقة من حيث الجوهر على خطة التجميع من خلال القبول قبل نهاية العام الجاري باتفاق يتضمن إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة، وإما مواجهة خيار عودة إسرائيل لفرض خطة التجميع من طرف واحد. وفي المآل النهائي، فإن كلا الخيارين يعنيان جوهرياً أن المسار السياسي الراهن لا يقود سوى إلى خطة التجميع بموافقة أو برفض فلسطيني.

وبكلمات أخرى، فإن حشر خيارات السياسة الفلسطينية بين فرض خطة التجميع بشريك فلسطيني أو من دونه، هي النتيجة المرجحة للمضي في مسار سياسي توظفه الحكومة الإسرائيلية لإحكام الطوق حول عنق القيادة الفلسطينية، التي تبدو مصرة على الوصول إلى مصير ينتهي بالاختناق طواعية أم إكراهاً.

عبا (إ.ب.أ)

لكن، ثمة مجال أرحب للتنفس خارج استعصاء المسار السياسي الراهن بإجراء عملية تقييم لجدوى العملية التفاوضية باتجاه وقفها، طالما أن أفق الحل الممكن في مآلها النهائي هو الدولة المؤقتة على مقاس خطة التجميع، وتركيز الجهد الفلسطيني على إعادة بناء وتجميع أوراق القوة الكفيلة بمواجهة مثل هذه الخطة، في حال عادت إسرائيل إلى اسطوانة فرضها بشكل أحادي الجانب، بالاستقواء بالتغييرات المفروضة بقوة الاحتلال وإجراءاته على أرض الواقع.

وعلى قلتها، تبدو أوراق القوة الفلسطينية حاسمة التأثير في كبح الاندفاع الإسرائيلي لفرض التغييرات على أرض الواقع، إن شكلت هذه الأوراق أركان إستراتيجية وطنية شاملة تقوم على استعادة وحدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية عليا للقرار الوطني، كخطوة أولى قد تفتح المجال أمام إعادة تقييم ما يعرف ببرنامج "الإجماع الوطني" القائم على خيار حل الدولتين، وإعادة بناء الحركة الوطنية على مقاس خارطة انتشار الشعب الفلسطيني على أرض وطنه وفي الشتات.

وتستدعي عملية إعادة بناء الحركة الوطنية الإقرار أولا بأن الحفاظ على حركة "حماس" أثمن من الحفاظ على "حكم حماس" في قطاع غزة، وأن الحفاظ على حركة "فتح" أثمن من الحفاظ على "حكم فتح" في الضفة الغربية. وتالياً، أن الحفاظ على، وإعادة بناء، مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية أثمن بما لا يقاس من الحفاظ على مبنى السلطة الفلسطينية ذاتها، طالما أن مشروع انتقالها إلى دولة مستقلة بات يلفظ أنفاسه الأخيرة في ظل محددات الدور والوظيفة التي فرضتها إسرائيل على هذه السلطة.

ففي نهاية المطاف، ليس من سبيل لإعادة إحياء البعد التحرري لكفاح الشعب الفلسطيني إلا ببناء حركة وطنية يتجاوز دورها الوظائف "القسرية" المنوطة بسلطتي وحكومتي الضفة والقطاع، وبالإقرار قبل ذلك أن في الاستماع إلى كلمات نزار قباني بصوت عبد الحليم فائدة قد تحفز الأذهان والإرادة لوقف مفاوضات لا تعني سوى ضياع العمر في مطاردة خيط دخان!

الافتتاحية

هَلْ سَيُلدغُ المُؤْمِنُ مَرَّتين؟

يُجمع معظم المحللين على أن نتائج الانتخابات النيابية التي تمت في كانون الثاني من العام ٢٠٠٦، كان سببها أمرين: فشل في المسار السياسي وفي تحقيق حل الدولتين، وفشل في بناء المؤسسات والإصلاح والمحاسبة ومكافحة الفساد.

وها نحن الآن في وضع شبيه. المسار السياسي يبدو من الخارج متعثراً، وبخاصة في غمرة استمرار بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، وما زال برنامج الإصلاح الذي بدأه "أبو مازن" بتحويل خمسين ملفاً إلى النائب العام في نهاية العام ٢٠٠٥ متوقفاً.

يكثر الحديث الآن عن وجود "قناة خلفية"، وأن نتائج هذا "المسار الخلفي" ستظهر لاحقاً. سنرى، ولكن الأمور بخواتيمها كما يقال. لا تتحمل السلطة الفلسطينية فشلاً آخر في المسار السياسي، لأن هذا الفشل قد يودي بها.

لكن، من غير المفهوم عدم الفعالية الكافية حتى الآن في فتح ملفات الفساد. صحيح أن المساعي الأخيرة لضبط ومصادرة الأدوية الفاسدة والطحين الفاسد، أثمرت بعض النتائج، لكن يبدو أيضاً أن العدالة لم تأخذ مجراها تماماً لتطال بعض المتنفذين الذين ما زالت تتوفر لهم "حماية". مرة أخرى، لن تحتمل السلطة الفلسطينية فشل آخر في مسار الإصلاح ومكافحة الفساد وحماية المستهلك، وبخاصة في النواحي المتعلقة بصحته وحياة أطفاله وذويه. هذا الفشل إن حصل قد يودي بها أيضاً، وعلى أقل تقدير سيضعفها أمام الجمهور والرأي العام الفلسطيني الداخلي والخارجي.

وإذا كانت السلطة الفلسطينية غير قادرة على إبراز إنجاز واضح؛ سواء أكان ذلك في المسار السياسي أم في برنامج الإصلاح، إنجاز مقنع للجمهور، فإنها في أيه انتخابات قادمة، إن تمت، ستلدغ من الجحر نفسه مرتين.

هذه مرحلة دقيقة وحاسمة، ولا بد من الافتراض أن الجميع يدرك ذلك. يبقى السؤال حول المقدرة على الفعل والعمل، وإحراز النتائج. هذا هو المحك.

الحياة البرلمانية معطلة حتى نهاية عمر "التشريعي" صفحـ٢ـة

جدل حول شرعية قرارات محاكم غزة صفحـ١١ـة

إسرائيل إلى أين؟ صفحـ٤ـة

انتهاكات للحريات واعتقالات وتعذيب في الضفة والقطاع صفحـ١٣ـة

حديث البدائل والخيارات: "بازار" من الأفكار صفحـ٧ـة

الأغذية الفاسدة والأدوية المزورة... صناعة متكاملة للفساد صفحـ١٦ـة

مع ترسخ وجود بنيتين لسلطتين منفصلتين

الحياة البرلمانية معطلة حتى نهاية عمر "التشريعي" ودعوة لتشكيل فيدرالية بحكومتين في الضفة والقطَاع

شلل في الحياة البرلمانية (فادي العاروري)

بقلم حسام عز الدين:

تفاقمت الإجراءات البرلمانية "التناكفية" ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، لدرجة أن أكثر المتفائلين بإمكانية إنهاء الخلاف، من خارج الكتلتين، لا يتوقعون أن تنتهي الإشكاليات بين الكتلتين حتى مع انقضاء مدة المجلس التشريعي الحالي بعد أقل من عامين. وحسب نواب من كتلة التغيير والإصلاح (حماس)، فإن العمل البرلماني "يسير في قطاع غزة وكأنه لم يكن هناك أي شيء".

وبالمقابل، اتهم نواب كتلة "فتح" نظراءهم من كتلة التغيير والإصلاح بأنهم "يسعون إلى ترسيخ الانقسام ما بين الضفة والقطاع".

وتوقع النائب عن كتلة "البديل"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، أن تستمر الخلافات والمناكفات إلى ما بعد انتهاء فترة المجلس التشريعي. وتمثل آخر محطات "التناكف البرلماني" في إقدام كتلة التغيير والإصلاح على افتتاح دورة جديدة للمجلس التشريعي، وإعادة انتخاب هيئة رئاسته كما كانت، من دون حضور أيٍّ من ممثلي الكتل والقوائم الأخرى!

ليس ذلك فحسب، بل أعلن رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنيّة أن لديه النية لتوسيع حكومته المقالة، على الرغم من أن هذه الخطوة تحتاج إلى إجراء دستوري معروف مسبقاً بأنه صعب للغاية، ويتمثل في أن يؤدي أي وزير جديد اليمين أمام رئيس السلطة الوطنية.

وفي حين عارض ممثلو الكتل البرلمانية كافة الإجراء الذي اتخذته كتلة التغيير والإصلاح بافتتاح دورة جديدة، وإعادة انتخاب هيئة رئاسة المجلس، فإن الكتلة مصممة على المضي في عملها البرلماني، معتبرة أن حصولها على توكيلات النواب المعتقلين في سجون الاحتلال يمنحها الأغلبية لعقد جلسة جديدة للمجلس، ومن ثم دورة جديدة، "رغم أنف" النصوص القانونية التي تضمنها النظام الداخلي، ومنها أن رئيس السلطة الوطنية هو من يدعو لعقد هذه الدورة الجديدة.

وعلى الفور، سارعت الأمانة العامة للمجلس التشريعي، التي لا تعترف بها كتلة التغيير والإصلاح، إلى إصدار بيان أعلنت فيه عدم شرعية الجلسة التي عقدتها كتلة التغيير وافتتحت فيها دورة جديدة للمجلس.

ووصف أمين عام المجلس إبراهيم خريشة، افتتاح كتلة التغيير والإصلاح دورةً جديدة بمثابة "مسرحية هزلية لتكريس الانقسام وتعميق الأزمة السياسية"، مشيراً إلى أن الدعوة لعقد جلسة جديدة إنما تتم من قبل رئيس السلطة الوطنية.

وتبدأ الدورة الجديدة للمجلس التشريعي في الأسبوع الأول من شهر آذار، حسب ما نص عليه النظام الداخلي للمجلس، حيث يدعو رئيس السلطة الوطنية المجلس لجلسة يعلن فيها افتتاح دورة جديدة، ويلقي خطاباً سياسياً قبل أن يجري المجلس انتخابات جديدة لهيئة رئاسته.

وفي آذار من العام ٢٠٠٧، كاد الرئيس محمود عباس أن يوجه دعوة إلى المجلس التشريعي لافتتاح دورة جديدة، إلا أن ممثلين عن حركتي "فتح" و"حماس"، وتحديداً رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد، ونائب رئيس المجلس التشريعي عن "التغيير والإصلاح" أحمد بحر، توجها إلى الرئيس وطلبا إليه تأجيل هذه الدعوة، لأن "المفاوضات الداخلية قد تفضي إلى توافق".

إلا أنه لم يحدث أي توافق، ثم عاد الرئيس عباس وأصدر دعوته لافتتاح دورة جديدة في شهر تموز من العام ٢٠٠٧، لكن كتلة التغيير والإصلاح رفضت هذه الدعوة، مستندة إلى ما نص عليه القانون بأن افتتاح الدورة يتم في آذار وليس في تموز! وبالمقابل اعتبرت كتلة "فتح" أن هيئة رئاسة المجلس التشريعي التي تتربع عليها حركة "حماس" غير شرعية طالما لم يتم تجديد انتخابها في دورة جديدة.

بصيص أمل

وفي حين كان النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة أعلن استقالته من هيئة رئاسة المجلس قبل شهور، احتجاجاً على ما وصفه عدم قدرة "التشريعي" على القيام بدوره، فإنه يعتقد أن الأمور تسير باتجاه عودة المجلس إلى عمله قبل نهاية مدته. ويستند خريشة في اعتقاده إلى المبادرة اليمنية، التي يرى فيها "بصيص أمل" من الممكن أن يعيد الأمور إلى نصابها، كما قال.

لكنه يوافق على أن الإجراءات التي تتخذ على مستويات شتى من حركتي "فتح" و"حماس"، تشير إلى استمرار ترسيخ الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال: على الرغم من وجود الأمل، فإن الأمور حتى هذه اللحظة تشير إلى انفصال ما بين منطقتين جغرافيتين.

في المقابل، لا يبدي النائب قيس عبد الكريم، الذي شارك في مباحثات صنعاء ممثلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، تفاؤلاً إزاء تنفيذ مبادرة اليمن.

وقال: الخلاف ما بين الطرفين ("حماس" و"فتح") يعد خلافاً عميقاً، وهو الخلاف ذاته القائم منذ فازت "حماس" في الانتخابات التشريعية.

وأوضح عبد الكريم أن حركة "حماس"، تصر على رفض المادة الأولى في المبادرة اليمنية، التي تتحدث عن عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل سيطرتها على قطاع غزة، والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير.

واستطرد: وهذا الموقف ليس جديداً. لذلك، أنا لا أعتقد أن الأمور ستعود إلى وضعها الطبيعي في المجلس التشريعي حتى ما بعد انتهاء فترة المجلس الحالي.

وعلى الرغم من ذلك، يفتح عبد الكريم الباب أمام بصيص من الأمل في عودة الأمور إلى طبيعتها، بإشارته إلى أن أفضل ما كان في مبادرة اليمن هو أن "ممثلين عن "فتح" و"حماس" جلسا مع بعضهما البعض في صنعاء"، وقال: هذا يعطي الأمل بإمكانية عودة الحوار.

كأن شيئاً لم يكن!

ويتفق النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جمال صالح، مع عبد الكريم في أن واقع الانقسام المؤثر على المجلس التشريعي سيبقى على ما هو عليه حتى مرور العامين.

ونوه صالح إلى أن افتتاح دورة المجلس الجديدة في تشرين الثاني الماضي، من قبل كتلة التغيير والإصلاح، بالاستناد إلى التوكيلات الموجودة بحوزة النواب، "عمل على استقرار الوضع البرلماني في قطاع غزة".

وقال: نحن في قطاع غزة نمارس حياتنا البرلمانية كما لو أنه لم يكن هناك شيء، والنواب يحضرون الجلسات بالتوكيلات التي لديهم.

وأضاف: أنا كرئيس للجنة الاقتصادية، أقول إننا نمارس دورنا البرلماني الرقابي والتشريعي، ونعمل الآن على سن قانون الشركات.

ولم يخفِ صالح أن الأمور البرلمانية في قطاع غزة تسير في اتجاه يختلف عما هو عليه الحال في الضفة الغربية، وتابع: أنا لا أدري لماذا لا يعمل نواب الضفة الغربية على مراقبة حكومة رام الله، بدل أن يجلسوا في مكاتبهم دون عمل شيء. لكن النائب عن كتلة "فتح" عبد الله عبد الله، اعتبر أن ما تقوم به كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة "يسهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني الجغرافي والسياسي".

وقال: افتتاح الدورة الجديدة كان غير شرعي بالمطلق، ولم يتم بناء على دعوة الرئيس محمود عباس، بالتالي فإنه لا يمكن الحديث عن عمل برلماني هنا وعمل برلماني هناك، فالعمل البرلماني بمجمله، وبخاصة بعدما قامت كتلة التغيير والإصلاح بما قامت به، هو غير شرعي بالمطلق.

وتوافق النائب عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى خالدة جرار، على أن "تصرف كتلة برلمانية بعمل المجلس التشريعي دون اعتبار للقوائم والكتل الأخرى، هو عمل غير شرعي وغير منطقي إطلاقاً".

الشعيبي يعيد طرح الحكومة الفيدرالية

وفي الوقت الذي تؤكد فيه المعطيات كافة على أن الأمور تسير نحو تعميق الانفصال السياسي والجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما تحت وطأة التدخلات الإسرائيلية والضغوط الخارجية، تبرز فكرة كان عرضها النائب السابق عزمي الشعيبي وتحدث فيها عن الإقرار بوجود حكومتين، واحدة في الضفة والثانية في القطاع.

وقال الشعيبي إن فكرته لم تجد آذانا صاغية، إلا أنه أوضح أن هذه الفكرة تقوم على إنشاء حكومتين تتولى كل منهما إدارة الأمور الحياتية للمواطنين في الضفة والقطاع، وتتشكل من هاتين الحكومتين حكومة فيدرالية تضع السياسات العامة التي تجمع الحكومتين. ونوه إلى الإجراءات والمواقف التي يعبر عنها الجانبان في "فتح" و"حماس"، إضافة إلى التدخلات الإسرائيلية، التي تدفع باتجاه ترسيخ الواقع القائم حالياً وضرورة البحث في أفضل الصيغ للتعامل مع هذا الواقع.

وقال: مثلاً، إسرائيل أخلت قطاع غزة، إلا أنه لا يبدو واضحاً تماماً ماذا تريد أن تفعل فيما يتعلق بالضفة الغربية، ولا يوجد أمامنا إلا العمل المسبق من خلال الإقرار بوجود حكومتين؛ واحدة في الضفة وأخرى في غزة، طالما أن الحديث يدور عن العمل من أجل إدارة الأمور الحياتية للمواطنين.

المعادلة المستحيلة

وفي لقائه مع صحافيين فلسطينيين قبل أيام، أقر رئيس الحكومة سلام فياض، النائب عن قائمة "الطريق الثالث"، بأنه لم يعد لحكومته أي دور في قطاع غزة سوى تحويل الرواتب بواقع ١٥٠ مليون شيكل شهرياً.

وقال: نحن نريد تقديم خدمات للمواطنين في قطاع غزة، باعتبار أن القطاع هو جزء من الأراضي الفلسطينية، لكننا غير قادرين بسبب الأوضاع السياسية القائمة. ولا يبدو أن فكرة فياض بإعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر المؤدية إلى القطاع، لتأمين دخول المساعدات والمشاريع، ستجد طريقها للتنفيذ دون تنسيق مع حكومة هنية المقالة التي تعتبر في نظر السلطة الوطنية غير شرعية. وقال فياض إنه يسعى إلى تنفيذ مشاريع في القطاع لصالح المواطنين، من دون إضفاء شرعية على "حكومة حماس" هناك، وهو الأمر الذي يعتبره مراقبون مستحيلاً.

نظام سياسي بسلطتين

وحسب ما جرى في قطاع غزة عقب سيطرة "حماس" عليه، تصبح صورة الانقسام في النظام السياسي في الضفة والقطاع، كما يلي:

الوضع في غزة	الوضع في الضفة
· حكومة تسيطر على الأمور على الرغم من أن السلطة تعتبر أنها غير شرعية.	· حكومة تسيطر على الأوضاع في الضفة على الرغم من أن "حماس" تعتبرها غير شرعية.
· قوة تنفيذية تنفذ قرارات الحكومة المقالة.	· أجهزة أمنية، ومنها جهاز شرطي يخضع لأوامر الحكومة والسلطة الوطنية.
· نواب يعتقدون أن لديهم الشرعية لعقد جلسات برلمانية قانونية.	· نواب يعتقدون أن المجلس التشريعي غير قائم حسب الأصول والأنظمة والقوانين.
· حكومة ونواب يعترفون بسلطة الرئيس لكن لا يقبلونها حسب تفسيرهم الخاص للقانون الأساسي.	· رئيس سلطة وطنية، له صلاحيات على الحكومة القائمة، حسب القانون الأساسي.

وقال مراقبون إنه في حال بقيت الأمور على ما هي عليه، ولم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، فربما لن يكون أمام "حماس" في النهاية سوى انتخاب رئيس سلطة وطنية في قطاع غزة، وعندها تكتمل صورة سلطتين منفصلتين.

للمرة الأولى .. الحكومة تقر الموازنة وليس "التشريعي"

ومن المؤشرات المهمة على تردي الوضع البرلماني في الأراضي الفلسطينية، ما قامت به حكومة فياض من إقرار للموازنة العامة للسنة المالية للعام ٢٠٠٨، بعدما كانت العادة أن يقوم بهذا الدور المجلس التشريعي.

أبعد من ذلك، وعلى الرغم من إعلان فياض مراراً أن حكومته العادية جاهزة لعرضها على المجلس التشريعي، فإن الحكومة أقرت رزمة من الآليات التي تتيح لها إقرار قوانين وتشريعات، وعرضها على الرئيس عباس ليصدر بها قرارات تأخذ صفة القانون. واعترض النائب خريشة على هذا الأمر، متسائلاً: حتى لو كان المجلس التشريعي لا ينعقد، فلماذا لم تعرض الحكومة الموازنة على القوائم والكتل البرلمانية منفصلة؟!

وينص قانون الموازنة على أن تقدم الحكومة موازنتها للعام المقبل للمجلس التشريعي في تشرين الأول من كل عام، وإن لم تستطع أجاز لها القانون تقديمها حتى نهاية آذار من السنة المالية القائمة، وهو ما قامت به الحكومة.

شاهد زور

وفي الوقت الذي باتت فيه الحياة البرلمانية رهينة لما تتخذه كتلتا "فتح" و"حماس" من خطوات في سياق الصراع الداخلي المتواصل، لا يظهر أي موقف مضاد من قبل القوائم البرلمانية الأخرى. ويعارض النائب بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، فكرة استقالة القوائم الأخرى من البرلمان كنوع من الاحتجاج على تفرد الكتلتين بالعمل البرلماني، إلا أنه أوضح أن "استمرار عمل المجلس على هذه الشاكلة قد يوصل القوائم البرلمانية إلى الانسحاب من المجلس التشريعي". ويقر الصالحي بأن حال المجلس التشريعي ستبقى على ما هي عليه، حتى نهاية المدة القانونية للمجلس. بدوره، اعتبر عبد الكريم أن فكرة الانسحاب من المجلس "لن تقدم أو تؤخر في الأمر شيئاً"!

شيء ما يجري من تحت الطاولة

المفاوضات بين مباحثات صنعاء وتل أبيب وزيارات رايس المكوكية

(أ.ف.ب)

■■ آفاق برلمانية - خاص:

في حين يسود شعور لدى سياسيين بأن اتفاقية سياسية، قد تكون "اتفاق رف"، بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، يجري وضع اللمسات ما قبل الأخيرة عليها بشكل مغاير لما يتم الإعلان عنه، يرى البعض أن أية اتفاقية سياسية يتم التوصل إليها لن تجد في الشارع الفلسطيني من يؤيدها، باعتبار أن هذه الاتفاقية ستكون وفق المقاسات الإسرائيلية والأميركية للحل النهائي.

ويرى البعض أن الاستعداد الإسرائيلي لمواصلة المشاركة في هذه المفاوضات إنما سببه الأساسي محاولة الحكومة الحالية الإفلات من السقوط، وبخاصة في ظل تراجع شعبية حزبي "كاديما" و"العمل" اللذين يقودان الحكومة، لصالح استمرار تزايد شعبية حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو. ويبدي البعض أسفاً للمفارقة بين ما يستند إليه الجانب الإسرائيلي في التفاوض لتقوية جبهته الداخلية، وبين ما يستند إليه الجانب الفلسطيني في التفاوض لتحقيق وعود أميركية، من دون زيادة الاهتمام بتقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية، ولكن مع الاستمرار دون استئناف الحوار الداخلي وإعادة استعادة الوحدة الفلسطينية.

توقيع "خجول" على المبادرة اليمنية

وفي ضوء ذلك، وبالتوازن معه، قالت مصادر مطلعة، إن عزام الأحمد، رئيس كتلة "فتح" البرلمانية، وعضو وفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى محادثات صنعاء، وموسى أبو مرزوق، ممثل حركة "حماس"، وقعا على المبادرة اليمنية بدافع "الخجل"، بعدما مارس الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ضغطاً كبيراً على الطرفين للتوقيع على المبادرة، أملاً بأن يحملها معه إلى مؤتمر دمشق، لتسجل كإنجاز لليمن في جهوده لرأب الصدع بين الطرفين. وقالت هذه المصادر، إن أعضاء الوفد الفلسطيني الذي بعثه الرئيس عباس وافقوا على أن يتم التوقيع على "إعلان صنعاء" بين حركتي "فتح" و"حماس"، لجسر الخلاف الذي وقفت خلف تأجيجه حركة "حماس"، حينما أعلنت رفضها التعامل مع هذا الوفد باعتباره يمثل منظمة التحرير. وما كاد يجف حبر الإعلان الذي وقع عليه الطرفان في اليمن، حتى أكدت مواقف قيادات الطرفين صدق ما أشارت إليه هذه المصادر، ما يعني أن التوقيع على المبادرة والمصافحات أمام الكاميرات لم يكن سوى نوع من الشكليات فقط. وفي حين أثنى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في دمشق على المبادرة، وأعلن مساندته لها، فإن هذا الأمر لا يعني أن الخلافات ما بين الجانبين ستتوقف، ومن ثم يبدأ تنفيذ المبادرة. وبالمقابل، لم يؤدِّ التأييد العربي للمبادرة اليمنية إلى أية زحزحة في موقفي الطرفين في "حماس" و"فتح"، وبقيت تصريحات الجانبين بعيدة عن أية إشارة لإمكانية عودة الحوار لتمتين الوضع الفلسطيني الداخلي.

في ظل استعصاء الحوار الداخلي، تكثفت المفاوضات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، برعاية أميركية، بعيداً عن أعين الإعلام. وفي الاتجاه الآخر، تسارعت التحركات الدبلوماسية الدولية، وتحديداً الأميركية، في الظهور بمظهر الحريص على إحراز تقدم سياسي في مسار المفاوضات الثنائية، ونجحت الولايات المتحدة عبر وزيرة خارجيتها كونداليزا رايس، وبتدخلات من منسق اللجنة الرباعية في المنطقة توني بلير، في دفع المفاوضين من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى عقد لقاءات مكثفة على الرغم من التصريحات المعلنة من قبل الجانب الفلسطيني بعدم إمكانية استمرار المفاوضات طالما بقي الاستيطان مستمراً! وكما يبدو، فإن الاتفاق الوحيد ما بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني الذي تم تنفيذه هو "عقد هذه اللقاءات بعيداً عن وسائل الإعلام"، بحيث أشارت تقارير نشرت في الصحافة الإسرائيلية إلى أن عدد اللقاءات التي عقدت بين رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض أحمد قريع ووزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفسني، وصل إلى أكثر من خمسين لقاء، من دون أن يفصح الجانبان عن تقدم جوهري واحد تحقق في هذه اللقاءات. غير أن التصريحات الأميركية، ومنها إعلان وزيرة الخارجية الأميركية أن "محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية تسير على الطريق الصحيح"، وأنها تعتقد أنه "ما زال من الممكن التوصل لاتفاق بحلول نهاية العام"، بالترافق مع "تفاؤل" الرئيس محمود عباس، عززت من وجود تقديرات في أوساط سياسية فلسطينية بأن "هناك شيئاً ما يتم طبخه"، غير أن آخرين يعتقدون أن "أية طبخة سياسية" لن يكون لها أي طعم طالما الحال على الأرض يبقى كما هو.

وفي حين أن رؤية الرئيس جورج بوش تحدثت سابقاً عن قيام دولة فلسطينية في العام ٢٠٠٨، فإن سقف هذه الرؤية تراجع حينما أعلن بوش خلال زيارته لرام الله عن إمكانية "التوصل لاتفاقية في العام ٢٠٠٨ تحدد صورة الدولة الفلسطينية المستقبلية".

مخاوف من طبخة سياسية

بدوره، قال الأمين العام لحزب الشعب، النائب بسام الصالحي، "هناك معلومات حقيقية تقول إن ما يتم العمل عليه يفوق ما يتم الإعلان عنه من قبل المتفاوضين بشأن نفي وجود تقدم".

وأضاف: في تقديراتنا فإن القضايا الأساسية التي تجري صياغتها لا تعطي أهمية لجوهر القضايا الخلافية، بمعنى أن جزءاً كبيراً من المفاوضات يجري بشكل أساسي ما بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي، وما يتفق عليه الجانبان يتم طرحه على الجانب الفلسطيني.

وقال الصالحي: من هذا الجانب قد تكون وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس صادقة في الحديث عن تقدم بالاتجاه الصحيح، بمعنى باتجاه الرؤية الإسرائيلية والأميركية وليس باتجاه الرؤية الفلسطينية. إلا أن المؤيدين لاستمرار المفاوضات يستندون إلى ما أعلنه الرئيس محمود عباس بأن أية اتفاقية يتم التوصل إليها مع الجانب الإسرائيلي سيتم إخضاعها لاستفتاء شعبي.

وتبدي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، النائب خالدة جرار، موقفاً مشابهاً تقريباً لموقف الصالحي، وتشير إلى وجود شعور بأن هناك اتفاقية سياسية يجري العمل عليها من تحت الطاولة.

وقالت: نعم، وصلتنا بعض التسريبات عن مفاوضات سرية، والتاريخ الفلسطيني حافل بالمفاوضات السياسية السرية، وهي ليست بالجديدة. وأوضحت جرار موقف الجبهة الشعبية من هذه المفاوضات بالقول "بغض النظر عما إذا كانت هذه المفاوضات سرية أم علنية، فإننا نعتبرها مفاوضات تجري وفق الرؤية الأميركية والإسرائيلية، ولن تؤدي إلى نتائج إلا بما يخدم رؤية الجانبين الأميركي والإسرائيلي، ولن تلبي الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني، ولا حتى رؤية الرئيس جورج بوش".

وأكدت جرار أنه "حتى لو تم التوصل إلى اتفاقية سياسية معينة، وأبدى الجانب الفلسطيني مرونة وقدم تنازلات، فإن أية اتفاقية غير مقنعة ستصطدم بالواقع على الأرض، ما يحول دون تنفيذها". وقال مسؤول رفيع في منظمة التحرير الفلسطينية، طلب عدم ذكر اسمه، "بتقديري أن كل هذه المفاوضات لن تأتي بأي حل مثلما وعدت الإدارة الأميركية قبل نهاية العام الجاري".

وأضاف: أي حل هذا وهم يتوسعون كل يوم؟ وهناك نية لديهم للبدء بإنشاء جدار جديد في منطقة الغور، بالتالي أي تقدم هذا الذي تتحدث عنه رايس؟!

وتابع هذا المسؤول: إسرائيل، ومن خلال تصريحات رئيس وزرائها، تنوي الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية، وفي مدينة القدس تحديداً، وإسرائيل تنوي تحديد حصتها من المياه كما تراها هي بنفسها، وهذه القضايا الثلاث هي قضايا رئيسية في مفاوضات الحل النهائي. وفي تعقيبه على حول ما يتم تناقله بشأن إمكانية الإعلان عن اتفاق سياسي ما بين الجانبين، قال: طالما بقي الاستيطان قائماً، أعتقد أن أي قيادي فلسطيني حتى "أبو مازن" لن يستطيع الموافقة على أية اتفاقية، وبخاصة أنه من الواضح للجميع أن إسرائيل تقوم برسم حدودها بنفسها عبر مستوطناتها.

ومما يعزز الاعتقاد بوجود إصرار أميركي على التوصل إلى اتفاقية ما، وإن اختلفت مقاييسها عن رؤية بوش التي تتمحور حول قيام دولة فلسطينية في نهاية العام ٢٠٠٨، تكرار زيارات رايس إلى المنطقة خلال فترة وجيزة، إضافة إلى زيارة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني للمنطقة، وكذلك الدعوة التي وجهها الرئيس بوش إلى الرئيس عباس لزيارة البيت الأبيض أواخر الشهر الحالي، قبل أن يزور بوش إسرائيل في أيار المقبل.

وبالتوازي مع التحركات السياسية التي كثفتها الولايات المتحدة في المنطقة، قدمت واشنطن ١٥٠ مليون دولار إلى حساب الخزينة الموحد للسلطة الفلسطينية، وعلى إثر ذلك سارع رئيس الوزراء سلام فياض للإعلان أن هذا المبلغ هو الأكبر الذي يصل إلى حساب الخزينة العامة دفعة واحدة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية. وفي حين لا تخفي الولايات المتحدة الأميركية دعمها الكبير لرئيس الوزراء، فإن فياض قال خلال لقائه مع صحافيين فلسطينيين مؤخراً، إنه أبلغ رايس خلال لقائه الثلاثي معها ووزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك، أن "القضية ليست مجرد أموال فقط، وأنه يجب إحراز تقدم سياسي على الأرض".

وعلى ما يبدو، فإن المفاوضات السرية التي تجري بين الفينة والأخرى، دون أن يكون هناك إعلان بشأن نتائجها، حتى ولو على الصعيد القيادي، قد تؤدي إلى مزيد من الخلافات الداخلية، حسب ما أشار المسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي رفض نشر اسمه.

غير أن رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي عن حركة فتح عبد الله عبد الله يطرح وجهة نظر أخرى فيما تعلق بسرية المفاوضات.

وقال: طبيعة المفاوضات أصلاً لا يمكن أن تتم على شاشات التلفزيون والصحف، والمفاوضات معركة بحد ذاتها تسودها خلافات واتفاقات وتقدم وتأخر.

وأضاف: المفاوضات لا يحكم عليها بحدث معين، ولا بد أن تأخذ مداها والحكم في النهاية سيكون على نتائجها.

لكن المهم، حسب عبد الله، أن الموقف الفلسطيني المفاوض متسلح بالثوابت المتفق عليها.

وقال: المفاوضات تجري بعيداً عن أعين الإعلام، لكن عندما تشعر القيادة الفلسطينية أن آفاق هذه المفاوضات أغلق تماماً ستعلن فوراً أن لا مجال لمواصلتها.

وتابع عبد الله: موقف القيادة الفلسطينية المعلن هو التمسك بالثوابت دون مواربة، ولذلك منح الوفد المفاوض حرية العمل على المستويات الثلاثة الإقليمي والدولي والإسرائيلي، وإذا كانت هناك مشكلة يستحيل البقاء على ما هو عليه.

وعن تقديراته حيال إمكانية تحقيق اتفاق سياسي قبل نهاية العام الحالي، قال عبد الله: هذا ممكن من الناحية التقنية، لكن هذا يبقى إن صدقت النوايا، ووجود موقف جاد يلتزم به الطرف الإسرائيلي. وبحسب عبد الله، فإن الأمل بتحقيق شيء قبل نهاية العام الحالي يبقى مرهوناً بجاهزية الجانب الإسرائيلي وجديته.

مفاوضات لإنقاذ أولمرت وباراك

ولا يخفي القيادي في حركة "فتح"، النائب السابق قدورة فارس، معارضته الواضحة للمفاوضات الدائرة حالياً، بل ويقدم تبريراته الواضحة لرفضه هذه المفاوضات.

وقال فارس إن أية اتفاقية يتم التوصل إليها وفق هذه الشروط، ستكون "اتفاقية فضفاضة" لن تجد من يؤيدها في الشارع الفلسطيني.

وتابع: أية مفاوضات سياسية يجب أن يكون لها سقف، وهذه المفاوضات تجري من دون أي سقف، وبشكل مغاير لاتفاقية أوسلو التي وقعها الرئيس الراحل ياسر عرفات، وحدد فيها الرابع من أيار من العام ١٩٩٩ لبدء مفاوضات الحل النهائي.

والسبب الثاني لمعارضة فارس المفاوضات، هو سير المفاوضات ذاتها، في الوقت الذي يتواصل فيه الاستيطان بشكل محموم. وقال: مواصلة الاستيطان يجب أن تكون سبباً كافياً لوقف المفاوضات كلياً. وعن وضعية رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه باراك في التحالفات السياسية داخل إسرائيل، قال فارس "أولمرت وباراك وفق استطلاعات الرأي الإسرائيلية الأخيرة في وضع صعب، ويتقدم عليهما نتنياهو، والخطوات أحادية الجانب التي قام بها أرئيل شارون سابقاً سقطت، لذلك فالحكومة الإسرائيلية برأسيها أولمرت وباراك مفلسة، وتحاول إعادة الاعتبار لنفسها". ونوه إلى أن "أولمرت يقود حالياً مفاوضات مع حزب شاس للبقاء عليه في الحكومة، لأن انسحاب شاس يعني إسقاط الحكومة، ويشترط شاس على أولمرت أن بقاءها في الحكومة مرتبط بأن لا يفاوض أولمرت على قضايا الحل النهائي، وأولمرت يعلم أنه إذا قام بذلك، فإن شاس قد تنسحب من الحكومة، ومن ثم تسقط حكومته، لذلك فهو سيتجنب التفاوض مع الجانب الفلسطيني على قضايا الحل النهائي".

وبالمقابل، قال فارس "يمارس وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك مفاوضات مع المستوطنين للتوصل إلى اتفاق وسطي بشأن البؤر الاستيطانية، ويحرص على الاستجابة لمطالبهم في إبقاء الاستيطان على ما هو عليه". وأضاف: لذلك، فإن أولمرت وباراك يسعيان إلى التوصل إلى إعلان مبادئ فضفاض يعودان به إلى الإسرائيليين كأنه إنجاز، وسيأخذ هذه الإعلان سنوات من التنفيذ، بحيث يكون الاستيطان قد استفحل في الأراضي الفلسطينية".

وبرأي فارس، فإن المفاوضات التي تجريها إسرائيل إنما هي لإنقاذ باراك وأولمرت من السقوط، وفي حال تم التوصل إلى اتفاقية مع الجانب الفلسطيني، لن تجد من ينفذها سوى قلة. وأضاف: للأسف، هم يفاوضون من أجل تمتين وضعهم الداخلي، في حين أننا ما زلنا نعاني من الانقسام".

إسرائيل إلى أين؟

(أ.ف.ب)

بقلم: أنطوان شلحت

إسرائيل إلى أين؟ سؤال يصعب الإجابة عنه بإحاطة كاملة، غير أنه في ضوء صدور تقارير استخبارية إسرائيلية متطابقة بشأن مستجدات سنة ٢٠٠٧، وما تحيل إليه من تحديات رئيسة للسنة الجارية ٢٠٠٨، وآخذين بالاعتبار أن أي خطوة سياسية إسرائيلية رهن أولاً وقبل أي شيء بموضوع الأمن، بالإمكان القول، من دون خشية الوقوع في المبالغة، إن إسرائيل منهمكة حتى أذنيها في ما يمكن تسميته "التحدّي الإيراني".

بداية نعرض للوقائع ذاتها:

بموجب تقويمات جهاز الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية– "أمان"، التي عرضت على جلسة الحكومة الإسرائيلية في يوم ٩ آذار ٢٠٠٨، هناك "خمس جبهات عسكرية معادية (لإسرائيل) هي سورية، ولبنان، وقطاع غزة، وإيران، وحركة الجهاد العالمي (تنظيم القاعدة)". غير أن التهديد الإستراتيجي المركزي على إسرائيل لا يزال من جانب إيران، وذلك لسببين هما: "استمرارها في تطوير برنامجها النووي" (العسكري)، والدور المركزي لها كزعيمة "محور الشر".

وترى مؤسسة الاستخبارات الإسرائيلية أن إيران مستمرة في تطوير سيطرتها على مجال تخصيب اليورانيوم "من خلال خرق سافر للقرارات الدولية"، وفي موازاة ذلك تواصل تطوير صواريخ طويلة المدى. كما ترى أنه جرى توثيق التعاون العسكري بين إيران وسورية وحزب الله والفصائل الفلسطينية المسلحة. وأنّ سورية موجودة الآن في عملية تسلح ذات وتائر متسارعة، تشتمل على تطوير وحيازة صواريخ طويلة المدى.

ويقول التقرير الاستخباري الإسرائيلي إن تقديراته "تشير إلى أن الرؤية الإيرانية والسورية تتحدث عن أنه في حالة اندلاع حرب بين إيران أو سورية وبين إسرائيل، فإنها لن تُحسم بسبب التفوق الإسرائيلي الجوي والبري، وإنما بواسطة منظومة صواريخ أرض– أرض، وهدف سباق التسلح هو ضرب البطن الرخوة لإسرائيل –وهي الجبهة الداخلية– في حالة اندلاع حرب".

يحلو للكثير من المعلقين والمحللين أن يعتبروا تصاعد منسوب التوتر بين إسرائيل وسورية، خلال الأيام القليلة الفائتة، التحدي الأساس الماثل أمام إسرائيل في الأفق المنظور، علاوة على تحدي الصواريخ، وبالذات القصيرة المدى، الذي لم يعد بالإمكان اعتباره جديداً، بعد أن أصبح في صدارة التحديات على إثر "حرب لبنان الثانية" في صيف ٢٠٠٦، ومنها فصاعداً.

ومن دون أن نقلل من شأن التوتر مع سورية، نؤكد أنه مرتبط أيضاً، بصورة وثيقة، مع "التحدي الإيراني".

كي نوسع دلالة هذا التحدي الأخير، ربما يتعين أن نعيد إلى الأذهان واقع أنه منذ انتهاء "حرب لبنان الثانية" لا يزال الانهماك الإسرائيلي متركزاً في كيفية استعادة قوة الردع الإسرائيلية، التي ثقبتها تلك الحرب، وما أسفرت عنه من نتائج.

في إطار هذا الانهماك يمكن إدراج الغارة الجوية على شمال سورية، التي ظلت وسائل الإعلام الأجنبية تردّد رواية فحواها أن إسرائيل تقف من ورائها، وأنها استهدفت "منشأة نووية أقيمت بمساعدة كوريا الشمالية"، وظلت إسرائيل بدورها تعيد إنتاج هذه الرواية، إلى أن اعترفت عياناً بياناً بمسؤوليتها عن تلك الغارة وغايتها المحدّدة (الصحف الإسرائيلية– ٤ نيسان ٢٠٠٨).

تنطوي هذه الغارة على دلالتين متصلتين، الأولى في الظاهر والثانية في الباطن.

إن الدلالة الأولى هي التظاهر بقدرة الردع الإسرائيلية بصورة عينية وملموسة (وهي الدلالة نفسها التي تنطبق أيضاً على عملية اغتيال عماد مغنية، المسؤول العسكري في حزب الله).

أمّا الدلالة الثانية فإنها مرتبطة بمسألة احتكار إسرائيل للسلاح النووي، التي تعتبر مدماكاً أخيراً وحصرياً في قدرة الردع هذه، وتحيل بطبيعة الحال إلى إصرار إسرائيل على عدم إتاحة الفرصة لمصادرة هذا الاحتكار بواسطة خلق توازن مقابله في هيئة "المشروع النووي الإيراني".

في سبيل إدراك أبعاد الانهماك الإسرائيلي بـ"التحدي الإيراني"، لا بدّ من استعادة ما يلي:

أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية، في يوم ٤ آذار ٢٠٠٨، غداة اتخاذ مجلس الأمن قراراً نص على فرض المزيد من العقوبات على إيران، أن القرار أثار خيبة أمل لدى المسؤولين الإسرائيليين.

ونقلت بعض وسائل الإعلام هذه عن رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، قوله تعقيباً على هذا القرار "إن الأسرة الدولية مطالبة بأن تتخذ خطوات أخرى من أجل منع إيران من إنتاج سلاح نووي". فيما قالت صحيفة هآرتس إن مسؤولاً إسرائيلياً رفيع المستوى اعتبر القرار الدولي "فارغاً من أي مضمون".

وهذا هو القرار الثالث الذي يتخذه مجلس الأمن في هذا الصدد. وقد سبق له أن اتخذ قرارين مماثلين في كانون الأول ٢٠٠٦ وفي آذار ٢٠٠٧.

واعتبر معلق الشؤون الإستراتيجية والاستخبارية في هآرتس، يوسي ميلمان، أن القرار الأخير هو نتيجة تسوية تم التوصل إليها في مجلس الأمن، بسبب موقف الصين وروسيا، وأنه استمرار للقرارين السابقين، ولا "ينطوي على ما من شأنه أن يردع إيران عن جهودها الرامية إلى امتلاك تكنولوجيا ومعلومات" تتعلق بإنتاج السلاح النووي.

وكانت إسرائيل قد انهمكت قبل ذلك بتقرير جديد صدر، في ٢٢ شباط ٢٠٠٨، عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن عمليات مراقبة "المشروع النووي الإيراني". وأجمعت ردات الفعل على التقرير على أن الجهود الدولية ضد إيران لا تشكل بديلاً عما يتعين على إسرائيل أن تفعله، وأن لحظة حسم الموقف الإسرائيلي بشأن "مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية" باتت أكثر قرباً من ذي قبل.

وفي هذا السياق، أكد باحثان إسرائيليان في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب أن التقرير المذكور للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي اعتبر الأكثر جدية وتحديثاً في هذا الصدد، أشدّ خطراً من التقارير السابقة، وينطوي على معلومات جديدة كثيرة فيما يتعلق بتطوير إيران لمنشأة نووية جديدة، واستعدادها لإجراء تجارب على رؤوس حربية جديدة قامت بتركيبها على الصواريخ البالستية التي في حوزتها.

ورأى أحدهما، وهو إفرايم أسكولاي، المتخصص في الشؤون الإيرانية، أنّ ما يمكن استنتاجه من التقرير هو أن إيران تعمل، بصورة مثابرة، على تخصيب اليورانيوم، وإن كان ذلك يحدث بوتيرة بطيئة. كما أنها تعد العدّة لتركيب العديد من ماكينات التخصيب، علاوة على أنها تقوم بتجريب صنف جديد من هذه الماكينات، يتيح تسريع وتيرة هذا التخصيب.

وأضاف أنه بالاستناد إلى ما يقوله التقرير الدولي، فإن هناك احتمالاً بأن تتمكن إيران من تشغيل منشآتها النووية العسكرية الأولى في نهاية العقد الحالي.

وأكد أنه لم يعد في وسع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمفردها أن تكون الحكم في هذا الشأن، ذلك أن تطوير نُظم السلاح النووي وتخطيط وتجريب الرؤوس الحربية للصواريخ، بما في ذلك ما يتم القيام به تحت الأرض، لا يدخل في نطاق خبرتها ولا صلاحياتها. وقال إنه يجب معالجة ذلك من قبل خبراء ذوي معرفة من دول تملك أسلحة نووية، ومن الأفضل أن يجري ذلك خارج رعاية الوكالة الدولية.

←

وخلص الباحث الإسرائيلي إلى القول إنه على الرغم من أن هذا التقرير لا يدين إيران بوضوح، فإنه يحذر من تطلعها إلى امتلاك سلاح نووي.

أمّا الباحث الثاني، وهو إفرايم كام، فأكد أن تطرق التقرير إلى الحاجة لفحص ما إذا كان هناك بعد عسكري محتمل في المشروع النووي الإيراني، يؤكد عدم توازن تقرير الاستخبارات الأميركية، الذي قال إن إيران جمدت مشروعها النووي العسكري منذ سنة ٢٠٠٣.

وكان معلق هآرتس، يوسي ميلمان، قد أشار بعد صدور التقرير المذكور بيومين، إلى أن إيران تواصل منذ خمسة أعوام مناوراتها، فتعلن في الظاهر أنها تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنها لا تقوم بذلك في الواقع، والهدف هو كسب الوقت.

وأضاف: يبدو أن إيران قد نجحت في هذا الأمر، فقد أصدرت الوكالة الدولية نحو ١٥ تقريراً حتى الآن، وما زالت تجد صعوبة في توفير جواب قاطع يتعلق بمسار المشروع النووي الإيراني: هل هو في اتجاه السلام، بحسب ما تدعي إيران، أو في اتجاه تطوير سلاح نووي، بحسب ما تدعي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل؟ وهذا ينطبق أيضاً على التقرير الأخير، الذي صدر في ٢٢ شباط ٢٠٠٨، على الرغم من أن جزءاً من استنتاجاته يؤيد موقف الغرب.

وتابع: يسود في إسرائيل والولايات المتحدة غضب عارم على مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، د. محمد البرادعي، جرّاء استمرار وقوعه في الفخ الإيراني. إن البرادعي لا يملك الكثير من الخيارات، فالوكالة الدولية تعكس مواقف الأسرة الدولية كافة، ولذا فإن تقاريره عادة ما تدمج بين القاموسين الدبلوماسي والتقني، لكونه ملزماً بإرضاء مصالح روسيا والصين ودول عدم الانحياز، المناقضة لمصالح الغرب.

علاوة على ذلك، لا تملك الوكالة الدولية قدرات استخبارية خاصة بها، ولذا ليس في إمكانها أن تفرض رغبتها على التقارير. وعملياً يجب أن ينصب الغضب على الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، التي تجد صعوبة في الوصول إلى إجماع في هذا الشأن. وأصلاً، كيف يمكن الاحتجاج على موقف موسكو وبكين إذا كانت الاستخبارات الأميركية نفسها منحت، قبل نحو شهرين، "صك براءة" لإيران عندما قررت أنها جمدت مشروعها النووي العسكري منذ سنة ٢٠٠٣؟

وفي رأي ميلمان، فإن إيران تكسب الوقت في هذه الأثناء. وتقدير الاستخبارات الإسرائيلية، الذي يؤكد أن إيران سوف تملك سلاحاً نووياً في غضون عامين، لم يتغير.

وختم قائلاً "إن تقرير الوكالة الدولية لا يجدّد شيئاً لإسرائيل، غير أنه يقرّب اللحظة التي يتعين على القيادة الإسرائيلية أن تحسم فيها قرارها بشأن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية".

وفي يوم ٢٦ شباط ٢٠٠٨ أنشأت صحيفة هآرتس مقالاً افتتاحياً حول إيران قالت فيه إن التحركات الأخيرة في الأمم المتحدة، التي تستند إلى تقرير نقدي سابق صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تشير إلى أن الأسرة الدولية لا تزال متمسكة بنيتها المعلنة في شأن عدم التسليم مع سعي إيران لامتلاك سلاح نووي. لكن، بما أن الجدول الزمني لامتلاك سلاح كهذا، الذي وضعته الاستخبارات الأميركية، يتحدث عن النصف الأول من العقد المقبل؛ أي ليس قبل سنة ٢٠١٢، فإن هذه التحركات لا تتميز بالسرعة ولا بالحزم. أما تقدير الاستخبارات الإسرائيلية فهو أكثر تشككاً، وينطوي على الخشية من أن تملك إيران سلاحاً نووياً في نهاية العام المقبل ٢٠٠٩.

في ظل هذه الظروف، يبقى التطور المهم في مواجهة السلاح النووي الإيراني متعلقاً بالتطورات الداخلية في الولايات المتحدة، إذ أنه لا يوجد احتمال لكبح جماح إيران، من دون تولي البيت الأبيض، بتأييد من الكونغرس، القيادة الصارمة لهذه المعركة. غير أن هذه القيادة تعرضت للمسّ الشديد في نهاية سنة ٢٠٠٧، بالتزامن مع نشر تقرير الاستخبارات الأميركية، الذي أشار إلى أن المشروع النووي الإيراني قد جُمد منذ سنة ٢٠٠٣.

ومضت الصحيفة تقول: إن ما حدث في مجلس الأمن، هذا الأسبوع، هو عملياً إشارة إلى ما سوف يحدث في سنة ٢٠٠٨، باعتبارها آخر سنة لولاية الرئيس جورج بوش، الذي يواجه صعوبات في قيادة عملية عسكرية ضد إيران، من دون تأييد الحزب الديمقراطي، في الوقت الذي يستنزف التدخل الأميركي في العراق وأفغانستان جميع موارد وزارة الدفاع الأميركية. ومن غير الواقعي أن نتوقع من العالم أن يخوض حرباً لم يحن أوانها بعد في نظره. إن هذا الأمر لا يحمل بشائر سارة لإسرائيل، ومن شأن توقعاتها بأن تتصدى جهات دولية لمواجهة الملف النووي الإيراني، وبذا توفر عليها عناء اتخاذ قرارات مصيرية حاسمة، أن تظهر بأنها توقعات وهمية.

باراك واستعدادات على أكثر من جبهة. (أ.ف.ب)

أما كبير المعلقين السياسيين في الصحيفة، يوئيل ماركوس، فكتب يقول: نجح الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، في أن يضلل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن مشروعه النووي هو لأهداف سلمية فقط، لا لتطوير قنبلة نووية. ولعل الأسوأ من ذلك هو أن إيران تستعين بدول أعضاء في الأمم المتحدة من أجل الحصول على مواد مطلوبة لإنتاج القنبلة والصواريخ.

إن واقع أن المفاعلات وأجهزة الطرد المركزية ومنشآت تخصيب اليورانيوم وسائر معاهد تطوير القنبلة النووية موزعة على بضعة مواقع تحت الأرض يؤكد أنهم استخلصوا العبرة في إيران من قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي سنة ١٩٨١، فنحن نشغل تفكيرهم باعتبارنا تهديداً وعقبة، لا هدفاً فقط.

وأضاف ماركوس: إن ما يمكن أن تفعله إسرائيل في هذا الشأن هو أن تحرّك برلمانيين في دول الاتحاد الأوروبي من أجل ممارسة التأثير على حكوماتهم كي تكف عن بيع المواد إلى إيران. ومن المهم، أولاً وقبل أي شيء، أن نستنفر الكونغرس الأميركي، وذلك في ضوء الرأي السائد الذي يقول إن الرئيس الأميركي القادم لن يكون ضالعاً في الحرب على الإسلام المتطرف، مثل الرئيس بوش. حتى لو لم يستعمل أحمدي نجاد القنبلة النووية، في حالة امتلاكه لها، فلا شك في أن مجرد تهديد من هذا القبيل بإمكانه أن يقوّض مفهوم كون إسرائيل الملاذ المضمون الوحيد للشعب اليهودي. في ظل هذه الظروف من المهم أن تمتنع إسرائيل من الانجرار إلى فرض عقوبات جماعية على سكان غزة، إذ يمكن أن تخسر بسبب ذلك تأييد العالم لجهودها الرامية إلى إحباط المشروع النووي الإيراني. كما أنه، ومن دون الاستهانة بقوة سلاح الجو وطياريه المتميزين، لا يجوز أن تعمل إسرائيل بمفردها، إذ أنها بحاجة إلى تعاون وموافقة وتأييد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للدفاع عن نفسها.

مع ذلك كله، لا ينحصر "التحدّي الإيراني"، بحسب قراءة إسرائيل، في مواجهة "المشروع النووي" فقط، وإنما في ما يترتب على اعتبار إسرائيل لإيران أنها زعيمة "محور الشرّ"، وفي أن أحد السبل لمواجهة هذا "المحور" هو إضعافه من خلال ربط سورية بعجلة عملية التسوية الذي سيؤدي حتماً إلى انفصالها عن إيران وحزب الله و"حماس"، ومن خلال تعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة حركة "حماس". هذا ما يعتقد به جيش من الخبراء والمحللين الإسرائيليين، لكنه فيما يتعلق بالمقاربة إزاء سورية، ما زال غير منعكس على تحركات الحكومة الإسرائيلية العلنية، التي لا يخفى على أحد مبلغ اشتقاقها من مواقف الإدارة الأميركية.

ولعل آخر التقويمات الإسرائيلية في هذا الشأن، هو ذلك القائل إن ما سيبقى سائداً بين إسرائيل وسورية هو حالة اللاحرب واللاسلم، إلى أن تتغير الإدارة الأميركية الحالية، التي ما زالت تعارض أي محادثات بين الطرفين، إلا إذا أدت "طلقة عمياء" إلى اشتعال حربي جديد لا يمكن التكهن بعواقبه على العلاقات الثنائية بينهما، وعلى لبنان وساحة النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني، وبطبيعة الحال على مستوى المنطقة كافة.

أين تتجه إسرائيل؟ (أ.ف.ب)

حشود في محيط قطاع غزة (أ.ف.ب)

مسؤول إسرائيلي: سنتحدث مع الفلسطينيين على ما يتبقى من الضفة!

إسرائيل تواصل ترسيم "الكانتونات".. والفلسطينيون منشغلون بالجدل حول جدوى المفاوضات والخيارات البديلة

..كتب منتصر حمدان

بينما كان رئيس الوزراء د. سلام فياض، يستمع بعناية فائقة ويدون على ورقة أمامه شكاوى ومطالب وتذمر العشرات من المتحدثين من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني ومنسقي اللجان الشعبية، خلال لقاء جرى ترتيبه في الثلاثين من آذار الماضي، بعد ساعات من اجتماعه الثلاثي مع وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، ووزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك، وقف مزارع من قرية بيت دقو شمال غربي القدس، ويحمل شهادة الدكتوراه، ليطالب فياض بصوت عال بدراسة خيار وقف المفاوضات، باعتباره خياراً لا بد منه في هذه المرحلة، وبخاصة مع تعاظم الممارسات والخروقات الخاصة بالاستيطان والبؤر الاستيطانية، وأهمية التفات الحكومة والسلطة الفلسطينية إلى دعم الفلاحين باعتبارهم المستهدفين من قبل الاحتلال، استناداً إلى مقولات كبار قادة إسرائيل ممن رأوا أن الفلاحين وما تمثله علاقتهم بالأرض، هم "الأعداء الحقيقيون" لدولة إسرائيل.

حديث المزارع الدكتور سعيد يقين، ومضمونه، أمام رئيس الوزراء، حاز على اهتمام الحضور، إلا أن فياض تجاهل التعليق على هذه المطلب على الرغم من وعده بدراسة المطالب كافة التي قدمها المشاركون في اللقاء، والتي كانت لها علاقة مباشرة بما تقوم به إسرائيل من إجراءات وفرض حقائق على الأرض، مثل الاستيطان، ومواصلة بناء الجدار العنصري، وسياسة هدم المنازل ومصادرة الأراضي والحواجز العسكرية، وآثارها على حياة المواطنين، والعديد من الممارسات التي تكشف في جوهرها عن مضي إسرائيل في تطبيق وفرض مخططاتها بالقوة العسكرية على الأرض، وأنها لم تعد آبهة بكل ما يصدر من صراخ لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية، وكل الانتقادات الصادرة عن المجتمع الدولي، بما في ذلك تلك الانتقادات الصادرة عن الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وحتى اللجنة الرباعية الدولية.

تفاوض على ما تبقى من أرض

ويكشف ما تقوم به إسرائيل من ممارسات وفرض حقائق جديدة على الأرض، عن أن حقيقة ما تخطط له إسرائيل يكمن بالأساس في حشر الفلسطينيين في خانة التفاوض على ما تبقى في الضفة الغربية من أراض، بعد أن تكون قد أحكمت قبضتها على مدينة القدس المحتلة وأخرجتها من دائرة المفاوضات النهائية؛ سواء قبل الفلسطينيون أم لم يقبلوا. ويعزز ذلك، ما نقل عن لسان دوف فايسغلاس، ونشر في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم الجمعة ٢٨/٣/٢٠٠٨، عندما قال "سنتحدث معهم على ما يتبقى من الضفة ومن شرقي القدس"، حيث يظهر مثل هذا الحديث الطريقة التي يفكر بها كبار قادة الاحتلال في التعامل مع الموضوع الفلسطيني، وبخاصة أنهم يدركون أن الطرف الفلسطيني المفاوض فقد الكثير من عناصر قوته بسبب ما يجري في الساحة الفلسطينية الداخلية من صراعات بين حركتي "حماس" و"فتح"، وانشغال الولايات المتحدة الأميركية بالانتخابات الرئاسية، ويعمدون إلى استغلال ذلك في الإسراع في فرض أكبر قدر ممكن مما يعتبرونه وقائع جديدة لا يمكن العودة عنها أو تجاهلها في المفاوضات السياسية الجارية.

خيار المقاومة والوحدة

ويوافق نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، على أن تصاعد وتيرة الاستيطان والتصعيد الإسرائيلي العسكري يرمي لحسم العديد من القضايا واستباق مفاوضات الوضع النهائي، إلا أنه يقول: من الطبيعي أن تكون للجهة المحتلة "إسرائيل" خيارات وممارسات تفرضها بالقوة العسكرية على الأرض، لكن الخيار الذي لا تملكه دولة الاحتلال هو قدرتها على إخضاع الشعب بشكل تام، وإجهاض خيار المقاومة بمختلف الطرق والوسائل للدفاع عن الحقوق الوطنية.

وأكد على أن "الشعب الفلسطيني على الرغم من كل ما يلم به من جراح نازفة، فإنه ما زال قادراً على ابتداع وسائل جديدة في تكريس المقاومة، وبخاصة المقاومة الشعبية التي يجب العمل على توسيعها لتكون مقاومة شعبية شاملة، كما حدث في الأسابيع الأولى من الانتفاضتين الماضيتين، مع أهمية تنظيم ممارسة خيارات المقاومة المسلحة ومزاوجة الفعل الفلسطيني مع الفعل الدولي، بما يكفل حماية الحقوق الوطنية وخدمة المشروع الوطني التحرري".

وأكد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، النائب جميل مجدلاوي، على أن المطلوب من المستوى القيادي في كافة القوى والأحزاب والسلطة الفلسطينية، حماية وصيانة الوحدة الوطنية التي تعتبر القادرة على تعزيز صمود الشعب في مواجهة ما تخطط له إسرائيل، وتعمل من أجل فرضه على الأرض، منوهاً إلى وجوب الاتفاق على برنامج يحدد القواسم المشتركة. وقال مجدلاوي: الشعب الفلسطيني، وعبر التاريخ، أعطى قيادته والعالم دروساً في المقاومة واستنباط وسائل مقاومة جديدة، الأمر الذي يعزز الثقة بقدرته على مواجهة ما تخطط له إسرائيل وتنفذه على الأرض من سياسة تكريس الكانتونات ومصادرة الأراضي والاستيطان والجدار العنصري. وأضاف: وحدتنا هي البوتقة الجامعة لكل الشعب وهي القادرة على مواجهة التحديات، مؤكداً في الوقت ذاته أن "المطلوب من المستويات القيادية الفلسطينية تخليص الشعب من عبء استمرار الخلافات وما تمثله من عناصر ضعف داخلية تضاف إلى كاهله، لاسيما من حيث استمرار الحالة المنقسمة.

وتوقع مجدلاوي أنه "في حال تجاهل المستويات القيادية في كل الأطراف

توسيع مستوطنة "معاليه أدوميم" (أ.ف.ب)

مطالب الشعب وإرادته، فإنه سيكون أمام خيار تجاوز مؤسسة القيادة الفلسطينية المنقسمة على حالها، التي تضعف الموقف الفلسطيني في مواجهة التحديات.

تكريس واقع الكانتونات

ويرى أمين عام المبادرة الفلسطينية، النائب د. مصطفى البرغوثي، أن إسرائيل ماضية في تنفيذ مخططاتها على رؤوس الأشهاد، ولم تعد تبالي بأية مواقف أو انتقادات، وقال: إن أخطر ما قامت به إسرائيل خلال الأسابيع القليلة الماضية تمثل في الإسراع في فصل الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، وتخصيص طرق للمستوطنين، ومنع مرور مركبات الفلسطينيين عبرها، الأمر الذي يكشف بوضوح أنه على الرغم من اللقاءات والاجتماعات التي تعقدها إسرائيل مع الجانب الفلسطيني، فإنها تواصل تقطيع أوصال الضفة لتكريس واقع الكانتونات. والأمر الآخر الذي لا يقل خطورة هو ما أقدمت عليه بإنشاء مركز للشرطة في منطقة E١)) في "معاليه أدوديم"، والذي تسعى من خلاله لإحكام الطوق حول القدس بالكامل وسد منافذها.

وأكد البرغوثي، الذي يقر بصعوبة الوضع وضيق الخيارات أمام الفلسطينيين في مواجهة ما تخطط له إسرائيل، أن المطلوب اتخاذ خطوات وقرارات حاسمة، في مقدمتها وقف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وتحميله كامل المسؤولية عن ذلك، وضرورة العمل من أجل توحيد الموقف الفلسطيني، وإنهاء الانقسام في مواجهة كل هذه المخاطر. كما شدد على "وجود حاجة من أجل إقرار القيادة الفلسطينية بأن مؤتمر أنابوليس فشل، وأن المطلوب هو استعادة العرب والفلسطينيين عنصر المبادرة بعد أن سلموها للولايات المتحدة في مؤتمر أنابوليس من دون تحقيق نتائج".

وقال: على الجميع أن يعلم أن إسرائيل أنشأت نظام فصل عنصري في الأراضي الفلسطينية أسوأ بكثير مما كان سائداً في جنوب أفريقيا، وأن إسرائيل لا تريد سلاماً ولا مفاوضات، بل إن ما تريده هو تدمير فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفصل الضفة عن قطاع غزة، واستبدال ذلك ببانتوستانات في حدود مؤقتة.

حصاد "مسار أنابوليس"

ويورد البرغوثي إحصائيات ومعلومات تفصيلية حول ما تقوم به إسرائيل من ممارسات منذ "أنابوليس"، موضحاً أن الهجمات الإسرائيلية زادت بنسبة ٣٠٠٪ عبر قيام إسرائيل بـ ١١٩٠ هجوماً، منها ٤٨٠ في الضفة التي لا توجد فيها صواريخ، و٧١٠ ضد القطاع، مؤكداً أنه منذ انعقاد مؤتمر أنابوليس حتى مطلع الشهر الماضي، سقط ٣٣٠ شهيداً، منهم ٢٦ في الضفة، و٣٠٣ في القطاع، بينهم ٣٢ طفلاً، فيما أصيب أكثر من ألف مواطن بجروح، بينهم ١٢٠ طفلاً. ونوه إلى أن التوسع الاستيطاني زاد منذ "أنابوليس" بوتيرة تفوق أحد عشر ضعفاً على ما كان عليه الوضع في العام ٢٠٠٤، فضلاً عن طرح إسرائيل عطاءات لبناء أكثر من ٧٤٠ وحدة سكنية في المستوطنات المتاخمة للقدس.

وأضاف: كما أن عدد الحواجز ارتفع من ٥٢١ حاجزاً منذ "أنابوليس" إلى ٥٦٢ حاجزاً، ويجري البناء في الجدار بوتيرة متسارعة، والمفاوضات متعطلة، بل لا توجد مفاوضات، وإنما مجرد لقاءات لا تبحث في أية أمور جوهرية، مشيراً إلى أن عدد الأطفال الذين قتلتهم إسرائيل منذ العام ٢٠٠٠ وصل إلى ألف طفل، إلى جانب جرح عشرين ألف طفل، منهم ١٥٠٠ طفل أصبحوا معاقين، ما يدل على استهتار إسرائيل بكل الأعراف والقوانين الإنسانية. وأشار إلى أن "جدار الضم والتوسع يعمل على الفصل بين الفلسطينيين أنفسهم وليس بينهم وبين الإسرائيليين كما تدعي إسرائيل، كما أن الجدار يتلوى في عمق ٢٥ كيلومتراً في الضفة الغربية، بطول ٨٥٠ كيلومتراً، إلى جانب وجود خطة إسرائيلية لبناء مقطع جديد من جهة الشرق لعزل منطقة الأغوار، ما سيحول الضفة إلى ثلاثة كانتونات معزولة"، موضحاً أن "الجدار والاستيطان والحواجز عبارة عن خطة إسرائيلية متكاملة تهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة".

مطلوب قرارات حاسمة

من جانبها، ذكرت النائب عن كتلة "فتح" في المجلس التشريعي، جهاد أبو زنيد، التي تعايش تفاصيل كل ما تمارسه إسرائيل في مدينة القدس من ممارسات وإجراءات تهويدية، "المطلوب تطوير وسائل جديدة للمقاومة الفلسطينية، وفي مقدمتها استعادة الدور الشعبي وتعزيز الانخراط الواسع فيها من قبل كل شرائح المجتمع". وأضافت: إن لم تبادر القيادات الفلسطينية بمختلف توجهاتها التنظيمية والسياسية إلى اتخاذ قرارات حاسمة باتجاه تعميق الوحدة الوطنية واستعادتها بعد أن تعرضت للتمزيق والتشتيت، فإن صوت الشارع سوف يعلو وسيكون أكبر من أصوات القادة. وأكدت أن "أبناء الشعب الفلسطيني وقيادته يملكون الكثير من الآليات القادرة على مواجهة ما تسعى إسرائيل لتنفيذه وفرضه على الأرض، وبخاصة في مدينة القدس المحتلة"، موضحة أن القيادة الفلسطينية مطالبة بالتحرك العاجل والضغط على الدول العربية والإسلامية "من أجل إنشاء صندوق خاص يرتبط مع مؤسسات القدس لشراء العديد من المنازل المعروضة للبيع في القدس، وذلك لقطع الطريق على إمكانية تسريبها للإسرائيليين الذين يقتنصون أية فرصة للاستيلاء على أي شبر في القدس من أجل تعزيز سيطرتهم عليها".

بدوره، أكد مدير مركز الديمقراطية وقضايا السلام، ناصيف معلم، أن المطلوب في ظل تعاظم الهجمة الإسرائيلية واستغلال حالة الانقسام الداخلي، لصالح مشاريع إسرائيل ومخططاتها الاستيطانية التي تكرس الاحتلال وتعمقه، البحث عن خيارات فلسطينية قابلة للتطبيق، مشدداً على أن خيار الوحدة والاتفاق بين حركتي "حماس" و"فتح" بات حاجة فلسطينية ملحة في ظل تعاظم التحديات المحدقة بالشعب الفلسطيني. وقال: استعادة الوحدة والاتفاق يجب أن تتم على طريق إجراء الانتخابات المبكرة، من خلال اللجوء إلى إرادة الشعب صاحب السلطة العليا، مؤكداً أهمية "الابتعاد عن السياسات الترقيعية وكل ما من شأنه تعميق الانقسام". وتابع معلم: إن الحل غير المكلف والأمثل هو الاتفاق على برنامج وطني يعزز الوحدة السياسية بين الضفة والقطاع، وإنهاء حالة الشلل للمؤسسة التشريعية التي تمثل صوت الناس.

الدمج بين العمل السياسي والمقاومة

ويؤكد د. غازي حمد، أحد القادة في حركة "حماس"، على أهمية إنهاء حالة الانقسام الداخلي وحالة تعدد الرؤية والمواقف الفلسطينية؛ سواء لحكومة تسيير الأعمال في الضفة، أم الحكومة المقالة في القطاع، أم بين حركتي "حماس" و"فتح"، مشدداً على أن "الوضع الفلسطيني يتطلب العمل من أجل بناء إستراتيجية واحدة وواضحة المعالم للنظام السياسي الفلسطيني، ودمج المقاومة مع العمل السياسي". وقال حمد: من الواضح أن شعار العمل السياسي وحده يمكن أن يحقق نتائج فاشلة، كما أن شعار المقاومة وحدها يمكن أن يحقق نتائج فاشلة هو الآخر، ونوه إلى "ضرورة العمل في سبيل بلورة إستراتيجية وطنية تنهي حالة التعارض في البرامج والرؤية السياسية وتجنيب الشعب المزيد من الكوارث".

وأضاف: إسرائيل تعمد إلى استغلال هذا الوضع لفرض مخططاتها الاستيطانية بكل ما تملكه من قوى، في حين أن المجتمع الدولي مربك في التعامل مع القضية الفلسطينية في ظل امتلاك أكثر من برنامج سياسي في الساحة الفلسطينية، مشدداً على أن "خيار الوحدة الوطنية لا مناص منه في أي حال من الأحوال".

مفاوضات في ظلال الشك بنتائجها

وعلى الرغم من أن قيادة السلطة الفلسطينية، بما فيها كبار المسؤولين في حكومة فياض، يؤكدون أهمية الإبقاء على الاتصال واللقاءات مع الجانب الإسرائيلي، فإنهم بالقدر ذاته يعبرون عن بالغ قلقهم إزاء ما تمارسه إسرائيل من فرض للوقائع على الأرض، وتصعيد التوسع الاستيطاني، ومواصلة بناء الجدار العنصري، الأمر الذي يوقعهم في إحراج حقيقي أمام الشعب الذي ينتظر منهم الكثير، لكنهم في حقيقة الأمر غير قادرين على تقديم إنجازات ملموسة في الشق السياسي تحديداً، بسبب كون مفتاح باب هذا الملف بات لدى قادة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

ويؤكد رئيس الوزراء أن الاستيطان والجدار يمثلان عائقاً حقيقياً أمام إقامة الدولة الفلسطينية هذا العام، على الرغم من أن موضوع وقف الاستيطان هو إحدى القضايا الجوهرية الواردة في نصوص خطة خارطة الطريق التي تتمسك بها القيادة الفلسطينية، كما ينوه إلى أن سيطرة إسرائيل على ما نسبته ٥٥٪ من الأراضي الفلسطينية من خلال المستوطنات والبؤر الاستيطانية والجدار والأراضي التي تحتجزها إسرائيل من خلال الأوامر العسكرية واعتبارها مناطق محميات طبيعية ومناطق "أمنية"، تعني بصورة مباشرة أن إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية التي تدعم الولايات المتحدة إقامتها هذا العام ستكون صعبة للغاية.

ويتفق وزير الشؤون الخارجية، والناطق الرسمي باسم الحكومة، د. رياض المالكي، مع ما يقوله فياض، ويزيد عليه أن استمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية يعيق بصورة مباشرة إنجاز إقامة الدولة الفلسطينية، ويرى أن الخيارات التي يمكن اللجوء إليها في مواجهة هذه المخاطر تكمن في إعادة سحب المبادرة العربية ومواصلة الضغط عبر التحرك السياسي والدبلوماسي الدولي لإجبار إسرائيل على الخضوع للإرادة الدولية المؤيدة لإقامة الدولة الفلسطينية، في حين يعبر فياض عن دعمه العلني لخيار المقاومة الشعبية السلمية في مواجهة الاستيطان والجدار، ويؤكد استعداد الحكومة لتوفير الدعم المالي والمعنوي لهذه المقاومة الشعبية.

في ظل استعصاء الحل السياسي وفق خيار المفاوضات

حديث البدائل والخيارات: "بازار" من الأفكار بين حلّي الدولة الواحدة والدولتين

(أ.ف.ب)

كتب مصطفى بشارات

إذا كان ثمة ما يجمع عليه الفرقاء الفلسطينيون على الرغم من اختلافهم، فهو أنهم يعيشون في أزمة، ولهذا السبب –الأزمة– يعزو المراقبون انتعاش الحديث مجدداً عن خيارات وبدائل لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي أو "المشكلة الفلسطينية"، في حين يعتبر البعض أن الأزمة بحد ذاتها تعني أن الخيارات المجربة على مدى سنوات سابقة، لاسيما خيار المفاوضات كأسلوب وحيد لتحقيق "حل الدولتين"، قد وصلت إلى نهايتها، وأن طي صفحتها قد حان لصالح فتح صفحة جديدة من الخيارات أمام السياسة الفلسطينية.

فهناك من يرى مثلاً، أن طرح "حل" السلطة الفلسطينية التي نشأت العام ١٩٩٤ وفقاً لاتفاق أوسلو تزامن مع الاجتياح الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية كافة في نهاية آذار العام ٢٠٠٢ ضمن ما سمي إسرائيلياً بـ "عملية السور الواقي"، فيما تكثف التداول بهذه الفكرة مع الحصار الإسرائيلي للمقاطعة: مقر الرئيس ياسر عرفات حتى وفاته في ظروف لا تزال غامضة في تشرين الثاني العام ٢٠٠٤. وعاد الحديث مجدداً عن هذا الطرح –حل السلطة– بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦، التي فرض على إثرها حصار دولي سياسي واقتصادي على السلطة الفلسطينية.

وحديثاً، بعد معاناة المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية من استعصاء مستمر منذ إطلاقها مجدداً في مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني العام ٢٠٠٧، تحدث أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه، عن إعلان من جانب واحد عن قيام دولة فلسطينية مستقلة شبيه بالإعلان عن استقلال كوسوفو الذي تم في شباط ٢٠٠٨. وعقب ذلك، أعلن القيادي في حركة "فتح" زياد أبو عين عن مبادرة تحت عنوان "مبادرة العيش المشترك بين العرب واليهود في فلسطين"، فيما يجادل اتجاه متعاظم بشأن ضرورة إحداث انعطافة في البرنامج السياسي الفلسطيني باتجاه تبني خيار حل الدولة الواحدة، بعد انسداد الأفق أمام "حل الدولتين".

ما يطرح ليس خيارات!

وبرأي مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان د. إياد البرغوثي، فإن طرح مثل هذه الخيارات "يعبر عن أزمة تطال القيادة، والنخب، والشارع الفلسطيني، وتكشف عن حالة الضعف التي نعيشها كفلسطينيين"، رافضاً وصف ما يجري الحديث عنه بـ "خيارات". وقال: إن الواقع الراهن يقول إننا نفتقر لإستراتيجية محددة. وعملياً، فإن الشعب الفلسطيني ضعيف، وعليه لا يوجد أمامه أية خيارات سوى ما يملى عليه.

وأضاف: إننا نعيش حالة اللاوضع، وبالتالي لسنا مناسبين لأي خيار، والأصح أننا بحاجة للعمل على بناء ذاتنا (وضعنا)، ومن ثم يمكننا أن نفكر بالخيار الذي نريده.

وأوضح البرغوثي أن الحل برأيه هو أن تجتمع النخب الفلسطينية وتتفق على رؤية واحدة، ويقول شارحاً "عادة الشعوب لديها شيء تجمع عليه، وخلافاتها، عادة، تكون في الوسائل، لكن مشكلتنا أننا مختلفون في كل شيء: بما في ذلك على فلسطين، وما هي فلسطين".

بدوره، يوافق الكاتب والمحلل السياسي مهند عبد الحميد على ما ذهب إليه البرغوثي من اعتبار ما يطرح من بدائل أو خيارات من قبل الفرقاء الفلسطينيين انعكاساً لأزمة حقيقية يعيشها الشعب والنظام السياسي الفلسطينيين، ويقول إن هناك انسداداً سياسياً وأزمة مجتمع وعدم تلبية لاحتياجات هذا المجتمع، مضيفاً: إن كل هذا يشكل موضوعياً عناصر أزمة حقيقية قد لا يختلف عليها أحد، لكنه يلاحظ أيضاً "أن كثيراً من المبادرات التي تطرح للخروج من هذه الأزمة فيها طابع ارتجالي، فهي ليست قائمة على دراسة وتدقيق وتمحيص ... هناك ارتجال وعدم تقديم مبررات ومسوغات ... وبعض المبادرات أقرب ما تكون إلى (البزنس)".

ويتابع عبد الحميد: عندما نتحدث عن "مسيرة للعودة" مثلاً، لا يجري الحديث كيف ستتحرك في الأماكن التي لا يوجد فيها حريات، في إشارة إلى المسيرات التي دعا إليها أبو عين في المبادرة سالفة الذكر، بحيث تنطلق في الذكرى الستين للنكبة لتنفيذ القرار ١٩٤ من أماكن تجمع اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج.

ويرى عبد الحميد أن ما أراده أبو عين من مبادرته هو "تأكيد الحضور ليس إلا"، مضيفاً أن القضية "يجب أن لا تكون كذلك، قضية تسجيل سبق أو مبادرة شخصية أو دعاية خاصة".

وحول طرح فكرة الإعلان من طرف واحد عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما حصل بشأن كوسوفو، يقول عبد الحميد: إن مسألة الإعلان عن دولة فلسطينية مستقلة أمر حسمه المجلس الوطني العام ١٩٨٨، والمطلوب الآن هو ترجمة هذا الإعلان، مضيفاً: لغاية الآن، ما زالت أميركا تحتكر حل القضية الفلسطينية في إطار المفاوضات الثنائية، وهو أمر واجه الإخفاق، والسؤال إزاء ذلك: هل يستمر التفاوض لاستغلاله من قبل إسرائيل في فرض حل من طرف واحد عبر الاستيطان وبناء الجدران؟

أما بخصوص طرح حل "دولة ديمقراطية ثنائية القومية"، فيعتبر عبد الحميد أن مثل هذا الحل "يعادل الهزيمة أمام الكولونيالية والعنصرية الإسرائيلية المتحالفة مع النظام الدولي أحادي القطب"، ويضيف: إذا كان لا بد من دولة ديمقراطية ثنائية القومية، فلن تكون بديلاً عن دولة فلسطينية كمرحلة أولى.

ويتابع: من ناحية ثانية، عندما يطرح البعض عودة الاحتلال، فهذا أمر غير وارد عملياً من قبل إسرائيل، لأن الأخيرة تعمل على أساس "نظام الاحتلال عن بعد" عبر البانتستونات، والحصار، والخنق.

ويخلص الكاتب والمحلل السياسي نفسه إلى وصف ما يطرح بأنه "فنتازيا"، ويؤكد أن "لدينا غطاء قانونياً وشرعياً يتمثل بالنظام الدولي الذي سمح لنا بإقامة دولة على جزء من فلسطين"، معتبراً أن "البديل عن ذلك يعني شطبنا".

أبو عين و"مبادرة العودة والعيش المشترك"

في المقابل، أصر أبو عين على رفضه لتسييس مبادرته التي جاءت تحت عنوان "مبادرة العودة والعيش المشترك بين العرب واليهود في فلسطين"، وقال: إن المبادرة لها بعد إنساني وقانوني ويجب أن تأخذ هذا البعد ... عندما أصر على رفع علم الأمم المتحدة فذلك لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وليس لتسييس الوطن.

وكان أبو عين دعا في مبادرته "كل فلسطيني لاجئ أو مشرد في الداخل والخارج للعودة إلى دياره وممارسة هذا الحق بإرادة سلمية، وأن يجند نفسه كجندي سلام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرارها"، في إشارة إلى القرار ١٩٤ الذي ذكر بالنص في المبادرة، على أن تنطلق "مسيرات العودة" هذه يوم ١٤ أيار الماضي.

وأكد في حديثه لـ "آفاق برلمانية"، أنه رفض نقاش هذه المبادرة مع القيادات الفتحاوية قبل الإعلان عنها رسمياً "حتى لا تأخذ بعداً سياسياً"، منوهاً إلى أنه لمس بعد الإعلان عنها، دعماً لها لدى من ناقش معهم الأمر، وذلك باعتبارها "جزءاً من المسار الكفاحي لإنهاء معاناة شعبنا ووضع العالم أمام مسؤولياته".

وأضاف أن الإعلان عن المبادرة بقي يراوده لثلاث عشرة سنة خلت، وأنها تعبر "عن نمط جديد يعتمد على القوة الجماهيرية، والحق الدولي المشروع، وسلمية التحرك"، معتبراً أن نتيجة ذلك "وضع إسرائيل أمام خيارين: إما التسليم بقرارات الشرعية الدولية وبحق اللاجئين في العودة، وإما التأكيد على عنصريتها، نظاماً وفكراً ومعتقداً وسلوكاً، وبالتالي اعتبارها خارجة عن الشرعية الدولية".

الإعلان عن حدود الدولة

من ناحيته، أوضح الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، النائب بسام الصالحي، الالتباس الذي أثير حول تأييده أن يحذو الفلسطينيون حذو كوسوفو في الإعلان من طرف واحد عن دولة مستقلة، وقال: مثال كوسوفو يعبر عن حالة نشأت في المجتمع الدولي، تفيد بأن بإمكان طرف ما أن يأخذ زمام المبادرة، مضيفاً: يمكن استثمار ذلك فلسطينياً بالإعلان عن حدود الدولة الفلسطينية التي جرى الإعلان عنها في المجلس الوطني الفلسطيني العام ١٩٨٨، والمطالبة بحماية دولية للشعب الفلسطيني في أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة.

وتابع الصالحي: أمام استمرار إسرائيل في إجراءات فرض الوقائع على الأرض وإبقاء موضوع الحدود معلقاً، ولوجود تعثر في العملية السياسية، فإن هناك حاجة لتجديد الإعلان عن الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكن هذه المرة عبر تحديد حدود هذه الدولة من جانب واحد.

وقال: بإمكان الجانب الفلسطيني أن يستمر بعد ذلك بالتفاوض حول هذه الحدود، وفي الوقت نفسه أن يطالب المجتمع الدولي والعربي بالاعتراف بهذه الحدود كما هو منصوص عليها في القرارات الدولية.

سؤال حول جدوى وجود السلطة

وبين هذا وذاك، يطرح إبراهيم أبراش الذي استقال من منصبه كوزير للثقافة في حكومة سلام فياض احتجاجاً على سير العملية التفاوضية، ما يعتبره "سؤالاً كبيراً"، وهو: بعد ١٤ سنة من وجود السلطة، هل هذا الوجود وما نتج عنه من صراع على الحكم حقق المصلحة الوطنية الفلسطينية وجعل المشروع الوطني أقرب منالاً، أم أن وجودها خفف العبء عن الاحتلال من دون أن يحدث تقدماً في المشروع الوطني؟

ويجيب أبراش: لقد أصبحنا في مرحلة نحن فيها بأمس الحاجة لإعمال العقل بكل ما أنتجته السلطة وأوجدته وبكل أوضاعها الراهنة؛ سواء تعلق الأمر بإدارة شؤون الناس والمفاوضات أم أشكال المقاومة الراهنة.

وقال: أعتقد أن الحل هو بتحرير القرار الوطني الفلسطيني من كل حالات المصادرة التي تفرض عليه، لأنه لا يمكن أن نتحدث عن مشروع وطني من دون استقلال القرار الوطني.

وأضاف: لا يوجد قرار وطني مستقل عند الطرفين؛ قرار السلطة وحكومة فياض مصادر أو عليه وصاية من قبل إسرائيل والدول المانحة، لأن وجود وعمل السلطة مرتبطان بالمساعدات، وقرار حركة "حماس"، بالمقابل، مصادر من قبل سورية وإيران والإسلام السياسي الخارجي، لأن هذه الجهات تمول تلك الحركة بالمال والسلاح.

وأكد الوزير السابق أنه "يجب أن يكون هناك استقلال للقرار الوطني، ويجب العودة للمشروع الوطني على أساس الثوابت محل الإجماع كما تمت صياغتها في الجزائر العام ١٩٨٨، والاستناد كذلك إلى ما ورد في مبادرة السلام العربية".

وتابع: إذا كان ثمن هذا المشروع الوطني الاعتراف بإسرائيل فليكن! مضيفاً: أرى أن تُجمِع كل القوى دون مكابرة وبعيداً عن الأيديولوجيا لدى "حماس" وبعض قوى اليسار على هذا البرنامج الذي يمكننا من مخاطبة العالم بوضوح، ومن أن نكون أقوياء؛ سواء مارسنا المفاوضات أم قررنا العودة إلى خيار المقاومة.

واستطرد أبراش: إننا في هذه الحالة سنكون نعمل في إطار الشرعية الدولية، كما نوه إلى أن "المبادرة اليمنية أو أية مبادرة أخرى للمصالحة لن يكتب لها النجاح إلا إذا عدنا إلى هذه النقطة: برنامج وطني سياسي واضح يقوم على الثوابت الوطنية حتى لو كان الثمن الاعتراف الواضح بإسرائيل، مؤكداً أنه "لا يمكن لطرف فلسطيني أن يتحدث كسلطة وحكومة ويخاطب العالم مطالباً بالدعم والتأييد وهو لا يعترف بدولة هي جزء من المجتمع الدولي، وتعترف بها غالبية الدول العربية والإسلامية، بما فيها دول الجوار".

"حماس": انسحاب إسرائيل مقابل هدنة

أما حركة "حماس"، فإنها تستمر على طرحها القديم/الجديد الذي يتحدث عن التوصل إلى هدنة مع إسرائيل، وقال د. أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنيّة في هذا الصدد، "عندما كانت حكومة "حماس" العاشرة وكنا نسأل عن رأينا في الحل السلمي للصراع، قلنا إن لدينا فكرة الهدنة".

وحدد يوسف مدة هذه الهدنة بـ ٥ أو ١٠ سنوات، وبربطها بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وعرف الهدنة بأنها "التزام بين طرفين، عندما يخل أيٌ منهما بالتزاماته تصبح في حكم المنتهية".

وعزا يوسف طرح "حماس" لهدنة بالقول إنه "يهدف إلى الإبقاء على الحق التاريخي للفلسطينيين في فلسطين"، مضيفاً أن "هذا يحتاج إلى معالجات ورؤية، وبخاصة في ظل غياب لموازين القوى التي تميل في الحقيقة لصالح إسرائيل".

ورفض مستشار هنيّة اعتبار الطرح "حماس" للهدنة بمثابة هروب للأمام، كما أكد رفض الحركة لما يطرح حول ربط قطاع غزة بمصر والضفة الغربية بالأردن، وإن أكد وجود محاولات إسرائيلية للدفع بهذا الاتجاه مستفيدة من الانقسام الفلسطيني الراهن.

بين الضرورة والحسابات السياسية

جهود التهدئة تتجدد دون أفق واضح

..كتب حسن جبر

خلال الفترة الماضية، تكررت زيارات وفدين قياديين من حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي إلى مدينة العريش المصرية، للتباحث مع المسؤولين المصريين بشأن الردود الإسرائيلية على الأفكار حول التهدئة التي يجري الحديث عنها في الآونة الأخيرة.

وفي آخر زيارتين، أمضى الوفدان ساعات قليلة وعادا إلى قطاع غزة وسط حالة من التكتم الشديد، إلا أن حالة شبه الهدوء تواصلت في قطاع غزة، ولم تعد الصواريخ تطلق بكثافة على الرغم من استمرار إعلان بعض الفصائل عن عمليات إطلاق محدود لهذه الصواريخ، في حين راجت معلومات غير مؤكدة عن بدء قيام "كتائب الشهيد عز الدين القسّام"، الذراع العسكرية لحركة "حماس"، بمنع مطلقي الصواريخ من العمل في قطاع غزة كما كان سابقاً.

إذن، ما الذي يجري بشأن التهدئة؟ هل هناك تهدئة على الأرض من دون الإعلان عنها رسمياً؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه استراحة محارب، وتغييراً في إستراتيجية القتال بعد المحرقة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في غزة؟ ولماذا تستخدم الفصائل حديث التهدئة للمناكفات السياسية؟ وأيضاً، لماذا تريد "حماس" التهدئة الآن؟ وهل هي قادرة على فرضها في غزة إذا عارضتها القوى الأخرى كحركة الجهاد الإسلامي مثلاً؟ وأين موقع الضفة الغربية من التهدئة؟ هل ستفاوض "حماس" نيابة عن "فتح" مثلاً، وتوقع اتفاق التهدئة نيابة عن الجميع؟

برهوم: لن نعقد تهدئة نيابة عن أي طرف

"آفاق برلمانية" طرحت هذه التساؤلات على عدد من المسؤولين والقيادات السياسية والمتابعين للشأن السياسي الفلسطيني، حيث نفى فوزي برهوم، المتحدث باسم حركة "حماس"، وجود تهدئة معلنة أو غير معلنة الآن، مشيراً إلى "استحالة إعطاء تهدئة من دون ثمن، وهو وقف العدوان الإسرائيلي بكل أشكاله ورفع الحصار عن قطاع غزة".

وأكد أن "حماس لا تستجدي التهدئة التي يجب أن تكون برأيه شاملة ومتبادلة، مؤكداً أنه لن تكون هناك تهدئة من جانب واحد مثلما حدث في السابق".

ويميل برهوم إلى إعطاء تأكيدات على أن "حماس" لن تعقد تهدئة نيابة عن أي طرف من الأطراف الفلسطينية.

ويفسر حالة التهدئة الضمنية التي تشهدها محافظات غزة بأنها "تأتي ضمن إستراتيجية المقاومة التي تعرف متى تصعد المقاومة ومتى تخفّض من وتيرتها"، لافتاً إلى أن عقد أية اتفاقية للتهدئة يجب أن يكون بعد الاتفاق مع الفصائل.

وأكد أن إسرائيل "ما زالت متعنتة، فهي تريد القيام بشيء في قطاع غزة والضفة الغربية"، لافتاً إلى أنه إذا استعد الاحتلال لوقف العدوان، فإنهم جاهزون للحديث عن تهدئة. وتواصل مصر ممارسة دور "الوسيط" بين قوى المقاومة وإسرائيل بشأن فتح آفاق نحو إبرام التهدئة. واستقبلت مصر لهذا السبب مبعوثين من قيادات فلسطينية اقتصرت على حركتي "حماس" و"فتح"، ومن ثم حركة الجهاد الإسلامي، في حين قالت مصادر موثوقة إن اللقاءات ستتسع لتشمل فصائل أخرى.

وسبق هذه التحركات أيضاً، استقبال مصري لكل من عاموس جلعاد، مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي، وديفيد وولش، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية، بهدف بحث سبل التوصل إلى تهدئة.

وتؤكد جميع الأطراف، حتى الآن، عدم وجود أي اتفاق للتهدئة على الرغم من استمرار المساعي للتوصل إلى مثل هذه التهدئة، ومع ذلك سادت حالة من الهدوء النسبي مناطق قطاع غزة في الآونة الأخيرة، في ظل الحديث المتواتر عن وجود "تهدئة ضمنية" يتم الحديث بشأنها بين "حماس" وإسرائيل عبر وساطة مصرية.

ونقلت مواقع إلكترونية معلومات عن قيام عناصر من حركة "حماس" بمنع المقاومين من إطلاق الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية، كما فعلت على مدار السنوات الماضية.

ونفى برهوم بشدة هذه المعلومات، مؤكداً أن "كتائب القسّام" تخوض مقاومة شبه يومية مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

"أبو عبيدة": التهدئة مؤقتة مهما كانت مدتها

وكان أبو عبيدة، الناطق باسم "كتائب القسّام"، نفى وجود أية أوامر لدى الكتائب بوقف إطلاق الصواريخ باتجاه مواقع وتجمعات إسرائيلية محاذية لقطاع غزة.

وقال في تصريحات صحافية، "إن الهدوء النسبي في إطلاق الصواريخ هو تكتيك خاص لـ"كتائب القسّام"، التي تحدد متى تطلق الصواريخ ومتى توقفها". وزاد: وقف الصواريخ لا يعني إيقاف كل وسائل المقاومة، وهناك اعتبارات لكل شكل من أشكال المقاومة من حيث التوقيت والمكان والطريقة.

وأشار أبو عبيدة إلى عدم وجود أي اتفاق للتهدئة حتى الآن، مؤكداً أن "التهدئة ليست مجانية، ولن تكون للأبد، فهي تهدئة مؤقتة مهما كانت مدتها".

وقال: من حقنا حتى في ظل هذه التهدئة أن نبقى متمسكين بقوتنا وإعدادنا لمعارك قادمة مع الاحتلال، لأن العدو غير معني بأي تهدئة، وإن كان مرحلياً يريد وقف الصواريخ من خلال تهدئة شكلية، إلا أنه سيعود حتماً للعدوان، لأن هدف الاحتلال المعلن هو القضاء على حركة "حماس" وجناحها العسكري "كتائب القسّام"، ولذلك ستبقى المعركة مرشحة للانفجار في أية لحظة.

وأكد أن "التهدئة لا تعني منح الثقة لإسرائيل التي لا تعرف ميثاقاً وتتنصل من كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية".

عزام: التهدئة المذلة أقسى من ممارسات الاحتلال

يشار إلى أن حركة الجهاد الإسلامي ما زالت تؤكد كذلك، عدم التوصل إلى اتفاق تهدئة حتى الآن، وتبدي تشدداً واضحاً في إبرام مثل هذه التهدئة في الوقت الذي يواصل فيه الاحتلال تنفيذ برامجه.

وقال الشيخ نافذ عزام، القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، إن حركة الجهاد لن تقبل بالتهدئة في ظل الشروط السابقة، مشيراً إلى أن الحركة لم تكن طرفاً في أي اتفاق حول التهدئة كما يشاع الآن.

وأضاف: لا نظن أن هناك اتفاقاً للتهدئة، ولن نقبل التهدئة مهما كانت الظروف والحصار.

وتابع: قبلنا التهدئة أكثر من مرة، وفي ظل حكومات مختلفة تقديراً منا للوضع الذي يمر به الشعب الفلسطيني، وأعتقد أننا لا نتعامل مع المقاومة والتهدئة من منطلق المناكفة.

وحذر الشيخ عزام "من عقد اتفاقية تهدئة مذلة، وأردف: التهدئة المذلة ستكون أقسى وأسوأ من كل ما يمارسه الاحتلال من قتل وعنف واحتلال، داعياً الفلسطينيين إلى التوحد على الرغم مما حدث في العلاقات الداخلية.

أبو شهلا: التهدئة تفوت الفرصة على الاحتلال

بدوره، أكد الدكتور فيصل أبو شهلا، عضو المجلس التشريعي عن حركة "فتح"، على "ضرورة خلق تهدئة شاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تلزم الطرف الإسرائيلي بوقف كل أشكال الاعتداءات والانتهاكات ضد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة".

واعتبر أن "التهدئة بالنسبة للفلسطينيين ضرورة قصوى يجب العمل على تثبيتها، وبخاصة في ظل التغول والتمادي الإسرائيلي في عمليات القتل".

وشدد أبو شهلا على أن "التهدئة يجب أن لا تلغي الحق بالمقاومة"، معتبراً أن "خلق تهدئة سيفوت الفرصة على الاحتلال لتنفيذ مخططاته التدميرية ضد الضفة والقطاع، وتحديداً ضد القطاع".

وقال: إسرائيل تستغل الأوضاع الأمنية في القطاع من أجل التمادي في عدوانها والاستمرار في فرض الحصار وإغلاق المعابر، وأعتقد أن هناك بعض الأصوات داخل الفصائل الأخرى بدأت تدرك صحة رؤية "فتح" بخصوص التهدئة، معرباً عن قناعته بأن الفصائل الأخرى، بما فيها حركة "حماس"، ترغب في خلق تهدئة، لكن الظروف الإقليمية المحيطة بهذه الفصائل تقلل من قدرتها على ذلك.

وأضاف أن مناداة حركة "فتح" بالتهدئة تنبع من المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من تشكيكه في رغبة إسرائيل في التهدئة، فإن أبو شهلا أكد على أهمية عمل الفصائل على تحقيق التهدئة، "التي ستوفر –بلا شك– أجواء إيجابية لإنهاء الانقسام ورفع الحصار والأذى عن الشعب الفلسطيني".

ونوه إلى أن الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية يبذلان طوال الوقت كل الجهود على جميع الصعد من أجل خلق حالة تهدئة على طريق الوصول إلى اتفاق حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة قبل نهاية العام الجاري، حسب رأيه.

وحذّر أبو شهلا من توفير المزيد من المبررات لإسرائيل من أجل ممارسة المزيد من الضغط الاقتصادي والعسكري على الشعب الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة، مطالباً "حماس" بأن تعي "خطورة الأوضاع الحالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، والتي يتلذذ عليها الإسرائيليون".

وأعرب عن اعتقاده بوجوب تشكيل قيادة موحدة للمقاومة تنسق مع المستوى السياسي حتى تتمكن من التصدي للاستفراد الإسرائيلي.

أبو دقة: التهدئة تستوجب وجود إجماع وطني

يشار إلى أن الحديث عن التهدئة حالياً، يصطدم بمطالبات شعبية وفصائلية لتوحيد الصف الفلسطيني المنقسم على ذاته، وتؤكد أطراف مختلفة رفضها عقد تهدئة مع الاحتلال في ظل استمرار العدوان الشامل الذي تشنه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

وتطالب الفعاليات الشعبية دائماً بتوحيد الصف الفلسطيني لمواجهة الأخطار الخارجية واستمرار العدوان الإسرائيلي.

وأكدت الدكتورة مريم أبو دقة، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، على أنه لا يمكن نجاح أية تهدئة في ظل عدم وجود إجماع فلسطيني حولها.

وقالت: التجربة أثبتت أن لا شيء يمكن أن ينجح في ظل عدم وجود إجماع وطني، لافتة إلى أن اتفاق مكة الذي عقدته حركتا "فتح" و"حماس"، "كان اتفاقاً هشاً، لذلك فشل".

وزادت: إسرائيل تستفيد من الحديث والمساعي المتكررة حول التهدئة، ويجب أن يتم إشراك الجميع في هذه المساعي، منوهة إلى أن نجاح الطرف الفلسطيني في فرض شروطه للتهدئة مرهون بتوحيد العمل الجماعي.

الصفدي: التهدئة مصلحة فلسطينية

ولا يختلف رأي طلعت الصفدي، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، كثيراً عن رأي أبو دقة، حيث حذر من خطورة الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية الذي طال كل شيء.

وقال: لم تشهد القضية الفلسطينية في تاريخها المعاصر والحديث هذا الانقسام العمودي والأفقي، الذي طال كل بيت وحارة ومؤسسة وجامع، والذي يحتاج لمسؤولية عالية من أجل إعادة النسيج الاجتماعي والوطني إلى طبيعته، ووضع إستراتيجية جديدة لمواجهة العدوان، وإنهاء حالة الانقسام والانفصال.

وأكد الصفدي أن التهدئة مصلحة للشعب الفلسطيني، لافتاً إلى أن إسرائيل تتهرب دائماً من قرارات الشرعية الدولية عبر خلق حالة من التوتر والصراع.

ودعا إلى "إعادة النظر في طريقة إدارة المفاوضات، وفي عمليات إطلاق الصواريخ التي لم تقدنا إلى تحقيق أهدافنا"، مشدداً على أهمية الجمع بين المفاوضات والعمل الكفاحي النضالي وعدم قصره على إطلاق الصواريخ.

ويعتقد الصفدي أن "المخرج الحقيقي هو الجمع الناجح بين عملية التفاوض والفعل الشعبي، والانتفاضة الشعبية والجماهيرية التي فقدت قوتها ودافعتيها"، وأن "هناك حاجة وضرورة موضوعية ومهمة وطنية لنعيد للانتفاضة الشعبية دورها الحقيقي، والتوقف عن العمل الانفرادي والأجندات الخارجية، وتشكيل جبهة مقاومة موحدة بمرجعية سياسية كما أكدت عليها وثيقة الوفاق الوطني".

ناصر: تهدئة بعيداً عن المناكفات

وفي السياق ذاته، تأتي مواقف صالح ناصر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، الذي يشدد على وجوب أن تكون أية تهدئة مع الاحتلال متزامنة وشاملة ومتبادلة، بحيث تشمل الضفة والقطاع.

وقال ناصر: التهدئة يجب أن تحظى بتوافق وطني فلسطيني لكي تنجح، مشدداً على ضرورة أن يلتزم الطرف الإسرائيلي بها.

وتابع: التهدئة يجب أن تكون ضمن إجماع وطني وتوافق فلسطيني بعيداً عن أية مناكفات من هنا أو هناك.

ونوه ناصر إلى أن أحداً لم يطرح على الفصائل حتى الآن أية تهدئة، مشيراً إلى أهمية عدم تجاوز أي طرف عند عقد التهدئة.

استطلاع: ٦١٪ مع التهدئة

يذكر أن نسبة كبيرة من مواطني قطاع غزة تؤيد التوصل إلى اتفاق تهدئة بين المقاومة إسرائيل.

وأظهر استطلاع للرأي أعدته وحدة الدراسات التجارية واستطلاعات الرأي بكلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية في غزة حول التهدئة بين فصائل المقاومة والاحتلال الإسرائيلي، تزايد التأييد بين سكان القطاع للقيام بتهدئة من طرف المقاومة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من اعتقاد غالبية منهم أن الطرف المصري ربما لن ينجح في إقناع الإسرائيليين بها.

وأجري الاستطلاع على عينة عشوائية من ٥٦٣ شخصاً بالغاً من الرجال والنساء، موزعين على جميع مناطق ومحافظات غزة بنسبة خطأ ٥٪..

وكشف عن أن التهدئة بين فصائل المقاومة والاحتلال حازت على تأييد بنسبة ٦١٪ من المستطلعة آراؤهم، بينما رفض ٣٩٪ منهم هذه التهدئة، في حين أظهر الاستطلاع أن ٥١٪ يرون أن الطرف الأكثر استفادة من التهدئة هو الجانب الفلسطيني، بينما رأى ٣٩٪ أن الاحتلال الإسرائيلي أكثر استفادة.

وحول الالتزام بالتهدئة وتطبيقها بين الفصائل الفلسطينية، أعرب ٦٦٪ عن اعتقادهم بأن الفصائل الفلسطينية ستلتزم بالتهدئة.

أما فيما يتعلق بفرص نجاح الوساطة المصرية للتوصل للتهدئة، فقد أعرب ٦٠٪ من أفراد العينة عن اعتقادهم بأن الطرف المصري سيفشل في الوساطة لإنجاح التهدئة، في حين رأى ٤٠٪ من أفراد العينة أن الطرف المصري سينجح في الوساطة، وفي الوقت ذاته أعرب ٩٠٪ من المستطلعة آراؤهم عن اعتقادهم بأن الاحتلال الإسرائيلي لن يلتزم بالتهدئة.

وحول فرص نجاح الحوار الفلسطيني الداخلي بعد التهدئة، يرى ٥١٪ من أفراد العينة أن التهدئة لن توفر فرصة لنجاح الحوار الداخلي، في حين ذكر ٤٩٪ أن التهدئة قد توفر فرصة لنجاح هذا الحوار.

وفيما يتعلق بتأثير هذه التهدئة على فك الحصار وفتح المعابر، رأى ٧٠٪ من أفراد العينة أن التهدئة ستؤدي إلى فك الحصار وفتح المعابر بشكل جزئي، في الوقت الذي اعتبر فيه ٢٠٪ أنه لن يتغير شيء على صعيد الحصار والمعابر، في حين ذكر ١٠٪ أن التهدئة ستؤدي إلى فك الحصار وفتح المعابر بشكل كلي.

رباح: غموض يحيط مفاوضات التهدئة

بدوره، قال الكاتب والإعلامي يحيى رباح، المقرب من حركة "فتح"، إن الغموض الشديد يحيط بالمباحثات الجارية حول التهدئة، مؤكداً أن "لا أحد يعلم إن كانت الجهود التي تجري هي للتوصل إلى تهدئة شاملة أم إلى تهدئة فقط في غزة".

وقال رباح: إن التجارب السابقة مع التهدئة أكدت أن إسرائيل تنظر إلى هذا الموضوع من زاوية حفاظ التهدئة على أمنها، وتوقع أن لا يكون هناك حل قريب للتهدئة، مشيراً إلى أن "ظروف نجاح التهدئة صعبة جداً، وأن فرص التصعيد هي أضعاف مضاعفة عن فرص التهدئة".

أبو سعدة: إسرائيل تريد التهدئة لتعزيز الانقسام

من جانبه، أكد الدكتور مخيمر أبو سعدة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، أن هناك مصلحة لحركة "حماس" في عقد تهدئة، وبخاصة في ظل التصعيد الإسرائيلي والحصار المشدد لقطاع غزة.

وقال: تأمل "حماس" أن تؤدي التهدئة إلى فتح المعابر بين غزة والعالم وتخفف الضغط الشعبي عليها.

كما يعتقد أبو سعدة بوجود مصلحة إسرائيلية في التوصل إلى تهدئة باعتبار أن إسرائيل أكثر المستفيدين من حالة الانقسام بين الضفة والقطاع.

وأضاف: إذا حصلت إسرائيل على تهدئة في قطاع غزة مع "حماس"، فإنها تعزز حالة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، إلى جانب أن التهدئة تعفي إسرائيل من أي عمل عسكري غير محسوب النتائج قد يؤدي في حالة تنفيذه إلى توحيد القطاع والضفة.

قمة دمشق والمبادرة العربية آخر الجهود ... حتى قمة الدوحة!

قمة دمشق. (أ.ف.ب)

▪▪ بقلم: هاني حبيب

لم تسدل الستارة بعد على أعمال القمة العربية العشرين في دمشق، على الرغم من مغادرة الزعماء كافة –على قلتهم– العاصمة السورية إثر انفضاض أعمالها. هذه القمة ليست كالقمم السابقة، كما يكرر البعض، ذلك أنها تؤرخ لترسيم الانشطار العربي بشكل رسمي وبزوغ تيارين، أعلنا عن نفسيهما من خلال الموقف من المشاركة في هذه القمة على أعلى مستوى من عدمه. وهذه القمة رسخت أيضاً، انشطارات وشظايا ربما يعتبرها البعض ثانوية قياساً بالانشطار الحادث بين "الممانعة" و "الاعتدال"، ونخص بالذكر تصدع الموقف الخليجي، بين غائب وحاضر من الزعامات، ما يشير إلى أن التحالف الخليجي بات أكثر هشاشة مما كان الأمر عليه، لذلك كله نعتبر أن هذه القمة تؤرخ لبزوغ نظام عربي جديد، تم تحديد تخومه في إطار افتراق بين تيارين متصارعين.

من خلال هذا المشهد المأساوي، تظهر القضية الفلسطينية وكأنها الخاسر الأكبر من وراء هذا الانشطار، ذلك أن مؤسسة القمة منذ قامت، كانت تلتقي أو تقوم أساساً على الموقف من المسألة الفلسطينية خصوصاً، والصراع العربي الإسرائيلي عموماً. وحتى قمة بيروت العام ٢٠٠٢ ظلت القضية الفلسطينية هي مركز الاهتمام والعنوان الأساسي لمؤتمرات القمة، عندما اختتمت أعمالها بتبني المبادرة السعودية، التي باتت "عربية للسلام". وظلت القمم اللاحقة تقف عند حدود هذه المبادرة في ظل تشعب القضايا العربية من دارفور إلى العراق إلى الصومال، وأخيراً إلى لبنان، فيما غابت القضية الفلسطينية عن جوهر اهتمامات القمم، وكانت قمة دمشق نموذجاً للموقف المتآكل عربياً من هذه القضية التي كانت في الأيام الغابرة عنوان العلاقات العربية – العربية وسقفها، والشكل الأساسي لصراع العرب مع الاحتلال الإسرائيلي.

وقراءة سريعة أو هادئة لقرارات قمة دمشق حول المسألة الفلسطينية، تشير بوضوح إلى أن عرب هذه القمة وجدوا أنفسهم في طلاق واقعي معها، عندما تكرر الموقف من المبادرة العربية، التي لم ينجح العرب في الضغط على الجانبين الأميركي والإسرائيلي لتشكل مرجعاً أساسياً لحل الصراع. وعلى الرغم من أن قمة دمشق قد لوحت وهددت بسحب المبادرة العربية للسلام أو مرجعيتها وربط استمرارها بالممارسات الإسرائيلية، فإن هؤلاء لم يلوحوا ببدائل لها، لا حرب، ولا تهديد بحرب، ولا خطة مغايرة للسلام، ما يكشف عن عقم هذا التلويح وهذا التهديد، وأن العرب توقفوا عند مجرد طرح مبادرتهم، من دون سعي حقيقي أو جهد جاد لفرض هذه المبادرة على الأطراف الممانعة لها حتى الآن.

ووجد العرب في هذه المبادرة شكلاً من أشكال التخلص من هم القضية الفلسطينية، من خلال طرح هذه المبادرة باعتبار ذلك نهاية المطاف، وأنهم عملوا ما في وسعهم في سبيل هذه القضية التي سبق وأن خيضت حروب متكررة في سبيلها.

نقول إنه لم تسدل الستارة بعد على قمة دمشق، لأننا نعتقد أن تأثيرات هذه القمة وتداعياتها ستؤثر بشكل مباشر على قمة الدوحة، لأن تأثيرات هذه القمة وتداعياتها ستؤثر بشكل مباشر على العلاقات العربية الداخلية، وستكون إحدى أبرز هذه الضحايا القضية الفلسطينية، من خلال تجاهلها والاعتماد على الاكتفاء بالمبادرة العربية، الأمر الذي سيجعل الجانب الفلسطيني يقيم علاقات حساسة للغاية مع الأطراف المتباينة والمتناقضة في الشارع العربي الرسمي، وبخاصة بين جناحي النظام العربي الجديد، بشقيه "الممانعة" و "الاعتدال". وإذا كان هذا الأمر ليس بالجديد، فإن الجديد هذه المرة، يتعلق بحالة الانشطار العربي الداخلي بشكل حاسم ورسمي، لاسيما أن هذه الحساسية تتعلق بالشرذمة المستمرة في الوضع الفلسطيني والانقسام الحاد في داخله، والمنشطر بشكل واضح بين جانبي الصراع العربي الداخلي، الأمر الذي يجعل الموقف الفلسطيني الرسمي أكثر حساسية بما لا يقاس عما كان عليه الأمر على الدوام.

والوقت الفاصل، عام كامل بين قمتي دمشق والدوحة، هو وقت له دلالته الأكيدة. فخلال هذا العام، ستستمر العملية التفاوضية على مستوى الملف الفلسطيني–الإسرائيلي وفقاً لرؤية طريق بوش ومؤتمر أنابوليس، وخلال هذه الفترة من المفترض أن يعقد مؤتمر موسكو حول السلام في الشرق الأوسط، فيما تختلف المحاور العربية اختلافاً بيناً إزاء هذين الحدثين، فالممانعة ترى أن المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية مجرد عبث، إلا إذا كان المسار السوري –الإسرائيلي هو عنوان هذه المفاوضات، وقوى الاعتدال تعتبر أن مؤتمر موسكو قد يشكل عائقاً أمام تقدم المسيرة التفاوضية على الملف الفلسطيني–الإسرائيلي نظراً لرفض إسرائيل وتحفظ الولايات المتحدة حول انعقاد هذا المؤتمر، بينما الموقف الفلسطيني الرسمي لا يري أي تناقض بين مساري المفاوضات ومؤتمر موسكو.

وإذ فشلت القمة في الخروج من مأزق الصراع العربي–الإسرائيلي على خلفية الملف الفلسطيني في هذا الصراع، فإننا نعتقد أن قمة دمشق قد رسخت الموقف الرسمي الفلسطيني، فعلى الرغم من التباينات، نجحت القمة في بيانها الختامي في تعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية عندما أشارت إلى "ضرورة احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية تحت قيادة الرئيس محمود عباس، واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والمطالبة بعودة الوضع في قطاع غزة إلى ما كان عليه في منتصف حزيران ٢٠٠٧، وعودة المؤسسات الشرعية لممارسة مهماتها لتهيئة الظروف لانطلاق الحوار الوطني وتحقيق المصالحة الوطنية، والتحذير من استمرار الوضع القائم على القضية الفلسطينية".

ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه الإشارة هي أهم ما جاء في البيان الختامي فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، لجهة تخطي الشرعية الوطنية الفلسطينية لأسباب الانقسام العربي، ولعل رئاسة الرئيس محمود عباس "أبو مازن" للوفد الفلسطيني، قد كرست بالفعل التسليم العربي، في ظل كل الخلافات، بشرعية قيادته، على الرغم من الموقف السوري المدعوم من أطراف أخرى، من بينها قطر، الذي كان يعتقد أنه سيشكك بهذه الشرعية.

ونعتقد أن دمشق حاولت أن تكافئ الرئيس الفلسطيني على تمرده على الضغط الأميركي –كما تدعي سورية– بخلاف قادة آخرين استجابوا لهذه الضغوط. وهي إشارة، من ناحية أخرى، إلى أن مصالح العواصم العربية هي التي حددت المشاركة في أعمال هذه القمة، بغض النظر عن مدى الضغط الأميركي المزعوم تجاه المشاركة في أعمال قمة دمشق.

ولا شك في أن هذه الإشارة بالغة الأهمية بالنظر إلى قيادة سورية لمؤتمر القمة حتى العام القادم، الأمر الذي من المتوقع أن يساعد في انطلاق مباحثات فلسطينية داخلية من خلال ضغط دمشق على حلفائها للتخلي عن مواقفهم المتزمتة إزاء هذا الحوار.

ولعل تجاهل البيان الختامي للمبادرة اليمنية ووثيقة صنعاء، يصب في اتجاه تحرك عربي، تشارك فيه دمشق بشكل إيجابي، لصالح إيجاد أرضية لحوار فلسطيني داخلي، ربما يفكك الموقف القطري المساند لحركة "حماس"، كون الدوحة ستكون عاصمة مؤتمر القمة القادم، الأمر الذي يفرض على قطر إيجاد مناخات أكثر ملاءمة لانعقاد القمة في ظروف أكثر صحية مما كان الأمر عليه في دمشق لجهة مشاركة عدد أكبر من الزعامات العربية الأولى في أعمال قمتها.

وفي اعتقادنا، أن المنظومة العربية ستترك الجانب الفلسطيني وحيداً، سواء في مواجهة الهجمات الإسرائيلية المستمرة والمتكررة، أم إزاء العملية التفاوضية، بعدما نفضت أيديها من المسألة الفلسطينية منذ تبني المبادرة العربية، وسيكتفي النظام العربي بمراقبة ما يستجد على الملف الفلسطيني–الإسرائيلي، بانتظار ما يمكن أن يتحقق قبل أن يترك الرئيس جورج بوش لخلفه مكانه في البيت الأبيض.

ولعل انعقاد قمة الدوحة في آذار القادم، يتصادف مع الأيام الأولى للرئيس الأميركي الجديد، الذي ينبغي أن يتابع ما تم التوصل إليه في إطار المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، ويتسلم الملف من سلفه الذي تشير معظم التقديرات إلى أنه لن ينجح في معظم الأحوال إلا في التوصل إلى "اتفاق إطار" على الخلف أن يتابعه ويستكمله!

بعد فشل المبادرات الداخلية كافة لإنهاء الانقسام

"إعلان صنعاء" .. اتفاق مبادئ أدخل "فتح" و"حماس" في معركة خلاف جديدة

مصافحة في صنعاء.

..كتب أحمد فرّاج:

لم يتمكن "إعلان صنعاء" من التقريب بين وجهتي نظر "فتح" و"حماس" لاستئناف الحوار فيما بينهما سوى ساعات، أو ربما أيام عدة؛ شهر عسل في اليمن لم يدم طويلاً، اجتمع خلاله وفدا الحركتين تحت رعاية الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، لينتهي بتوقيع "إعلان" تضمن اثنتين وثلاثين كلمة كادت تكشف الحالة الفلسطينية على المزيد من المخاطر.

ووقع على الإعلان عزام الأحمد، ممثلاً عن حركة "فتح"، على الرغم من توجهه إلى اليمن ضمن وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية، وموسى أبو مرزوق ممثلاً عن حركة "حماس"، حيث نص على أن المبادرة اليمنية "إطار لاستئناف الحوار" بين "فتح" و"حماس" للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة. وعقب "زوبعة التوقيع"، بدا أن الفترة القادمة تحمل الكثير للفلسطينيين، لاسيما بعد أن وضعت إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية نفسيهما طرفاً أساسياً في قضية الحوار الداخلي، عبر التحذير المعلن للرئاسة الفلسطينية من مغبة حوار يفضي إلى توافق مع "حماس"، حيث قال مصدر سياسي إسرائيلي في تصريحات عقبت التوقيع على الاتفاق، "إن إسرائيل ستجمد المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية إذا جلست "حماس" و"فتح" في حكومة وحدة وطنية. وإذا تمخض اتفاق صنعاء عن إقامة حكومة وحدة فلسطينية تضم عناصر من "حماس"، فإن إسرائيل ستقطع المفاوضات".

وقبل صدور التصريحات والتلميحات الإسرائيلية والأميركية، كانت نظرتا الحركتين أصلاً لمحطة حوار صنعاء، ومن ثم نص الإعلان، مختلفتين تماماً، حيث ترى "فتح" والرئاسة أن نقطة الانطلاق في الحوار حول "تطبيق" بنود المبادرة اليمنية، تتمثل في التراجع عن "الانقلاب"، فيما تؤكد "حماس" أن مبادرة اليمن هي إطار للحوار من أجل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في الأراضي الفلسطينية (الضفة والقطاع) قبل أحداث شهر حزيران من العام الماضي، التي أدت إلى سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، وإقالة الرئيس محمود عباس لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنيّة، وإعلانه حالة الطوارئ، وتكليف الدكتور سلام فياض بتشكيل حكومة تسيير أعمال.

غير أن الخلاف حول نقطة البدء في مسار استعادة الوحدة بين أكبر فصيلين فلسطينيين، لم يبدأ بالتناقض البين في تفسير "إعلان صنعاء"، فقد سبقت محطة اليمن مبادرات داخلية عدة كانت تهدف في جوهرها إلى إنهاء حالة الانقسام الداخلي، من أجل التفرغ لمواجهة التصور الإسرائيلي الجاري فرضه للحل النهائي، ومحاولات تأبيد الفصل بين الضفة الغربية عن قطاع غزة.

وكان من بين المبادرات الداخلية التي سبقت المبادرة اليمنية، جهود بذلتها أطراف فلسطينية عدة لـ "رأب الصدع"، ومنها ما تقدمت به الجبهة الديمقراطية من تصور لحل الخلاف، يقوم على "تراجع "حماس" عن الانقلاب واستئناف الحوار، وتشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، واستحداث لجنة وطنية عليا بمرجعية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تتابع المسارات التفاوضية بجوانبها كافة". وفي السياق ذاته، طرح "منتدى فلسطين" مبادرة من خمس عشرة نقطة أهمها "اعتبار الاحتلال الإسرائيلي المسبب الأول لهذه الأزمة الداخلية، والتأكيد على أن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، التي يجب أن يتم وضع خطة فورية لإصلاحها وتطويرها".

الحوراني: تشكيل حكومة ضمن إطار برنامج المنظمة

من جهته، قال عضو المجلس الثوري في حركة "فتح" محمد الحوراني، "إن إعلان صنعاء ينقصه الكثير من الأمور، لاسيما الإرادة من قبل "حماس" لإعادة الأمور إلى سابق عهدها في قطاع غزة، لأنها من أوجد الانقلاب، ويجب عليها العودة عنه، لإعطاء الفرصة بعد ذلك للحوار".

وبالنسبة إلى التهديدات الإسرائيلية والأميركية بوقف المفاوضات فوراً مع الرئيس عباس في حال تم التوافق مع "حماس" وتشكيل حكومة وحدة، أكد الحوراني أن "فتح والرئاسة مستعدتان لتحقيق سبل النجاح كافة لحكومة الوحدة التي قد تنشأ عن الحوار، ولكن ضمن التزامها ببرنامج سياسي يتضمن الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية والعربية، وبمنظمة التحرير، وما أبرمته من اتفاقات، وبما لا يتعارض مع المجتمع الدولي".

وقال: المطلوب التوافق على برنامج سياسي واقعي لا يمكن لأحد عدم قبوله، مشيراً إلى أن "سورية دعت حركة "حماس" أيضاً، إلى العمل تحت مظلة الشرعية الدولية والعربية".

وأضاف: إن المشكلة في حركة "حماس"، إذ يجب أن تعترف بما قامت به في قطاع غزة من أخطاء وتعود عنها، وأن تترفع عن التمسك بحساباتها الحزبية الضيقة لصالح تحقيق المصالحة الوطنية، التي هي مصلحة للشعب الفلسطيني، منوها إلى أنه "على حركة "حماس" أيضاً، وكإطار للحل، القبول بالعودة إلى الشعب عبر إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة".

حمد: وثيقة الوفاق أساس لتشكيل حكومة وحدة

من جانبه، قال القيادي في حركة "حماس" غازي حمد تعقيباً على فشل "إعلان صنعاء" في "رأب الصدع": المسألة ليست في إطار الفشل، وإنما في عدم وضوح بنود الإعلان بشكل مباشر، حيث أننا تمسكنا منذ البداية به كإطار لاستئناف الحوار حول بنود المبادرة اليمنية، ولكن ما شاب حركة "فتح" من مشاكل وآراء مختلفة، وعدم الاتفاق على رأي محدد، أدى إلى التوقف عند ذلك الحد من الاتفاق.

وأضاف حمد: المطلوب خطوات إجرائية من كلا الطرفين، للخروج من الأزمة الراهنة، وكذلك الخروج من دائرة الملاسنات، منوهاً إلى أن "حماس ليست ضد إعادة الأمور في قطاع غزة إلى ما كانت عليه، ولكن يجب أيضاً النظر إلى التطورات التي حصلت في الضفة، وربطها بقطاع غزة، وإعادة الأمور يجب أن تشمل كليهما".

وبالنسبة لرؤية "حماس" حول إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، أكد حمد أنه "يوجد الآن في قطاع غزة واقع جديد، يتمثل في الجهاز الشرطي، والمؤسسة الأمنية"، متسائلاً: ماذا سيكون الحل بشأنها مثلاً؟ ولذلك، نحن نرى أن الاتفاق من خلال الحوار يجب أن يشمل الأمور كافة، لاسيما الأمنية، وعودة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، أو إعادة تشكيل حكومة وحدة جديدة.

ولم ينفِ حمد استعداد "حماس" للعودة عما يسمى بـ "الانقلاب" والتوافق على برنامج سياسي موحد، لكنه قال: نحن مع إعادة الأمور إلى سابق عهدها، ولكن بالاتفاق والتوافق على ذلك، بالإضافة إلى أننا نقبل أن تكون وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن الأسرى أساساً لذلك، وفق البرنامج السياسي الذي طرحته، بما في ذلك تمثيل منظمة التحرير.

"أبو ليلى": "إعلان صنعاء" ترحيل للخلاف

أما عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، عضو وفد منظمة التحرير إلى مباحثات اليمن، فأكد أن "إعلان صنعاء كان بديلاً للفشل الكامل للمبادرة اليمنية، وكان بمعرفة الأطراف كافة ترحيلاً للخلاف".

وقال: لقد احتمل إعلان صنعاء اجتهادات عدة، لاسيما من قبل "حماس" ووفد منظمة التحرير، حيث ترى "حماس" أنه إطار لاستئناف الحوار حول بنود المبادرة، ونحن نرى أنه يبدأ بتطبيق البنود والحوار هو من أجل وضع آليات التنفيذ.

وأضاف: لا توجد حتى اللحظة أية اتصالات بين الأطراف الموقعة على الإعلان، وكلاهما يقيّم نتائجه، حيث كان من المفترض أن يحمل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح المبادرة لعرضها على القمة العربية في دمشق، ولكن غيابه وعدداً من رؤساء الدول الفاعلة عطل إمكانية الخوض في الموضوع ضمن إطار القمة العربية، لأن أحد بنود المبادرة ينص على تشكيل لجنة عربية لمتابعة التنفيذ، وهذا ما لم يحدث.

وجدد "أبو ليلى" تأكيد موقف منظمة التحرير القاطع في رفضه لتعديل المبادرة، ولمحاولة "حماس" فتح الحوار على بنودها "بغرض كسب الوقت"، مؤكداً أن "المبادرة كما وردت، وككل لا يتجزأ، هي للتنفيذ وليست للحوار إلا لغرض الاتفاق على آليات التنفيذ".

واعتبر أن أهمية "إعلان صنعاء" تكمن في أنه "أظهر أن الحوار لا يزال خياراً ممكناً ومتاحاً وقائماً".

وكانت الرئاسة أصدرت بياناً بعد فترة وجيزة من التوقيع على "إعلان صنعاء" رأت فيه أن "استئناف الحوار في المستقبل يجب أن يتم لتنفيذ المبادرة اليمنية بجميع بنودها، وليس للتعامل مع تلك المبادرة كإطار للحوار، لأن ذلك لن يؤدي إلى نتيجة"، مؤكدة أن "بنود المبادرة اليمنية واضحة، ونحن نريدها للتنفيذ لا للتحاور".

مبادرة "منتدى فلسطين"

بدوره، قال رئيس منتدى فلسطين منيب المصري أن مبادرة المنتدى "لا تزال قائمة، حيث تم عرضها على الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، بالإضافة إلى القمة العربية"، مشيراً إلى أن كلاً من "فتح" و"حماس" أعلنتا "الموافقة المبدئية عليها".

وأضاف المصري: إن المبادرة يشترك فيها عدد كبير من الشخصيات، ونحن بتقديمها وعرضها على الأطراف والفصائل الوطنية كافة، وعلى أبناء الشعب الفلسطيني في المحافظات كافة، نسعى إلى إيجاد جبهة شعبية ضاغطة على الفصيلين المتنازعين من أجل القبول بها وتطبيقها، لاسيما أنها لا تتناقض مع وثيقة الوفاق الوطني التي صدرت عن الأسرى في سجون الاحتلال، ومعظم المبادرات التي قدمت.

ونوه إلى أنه سيتم قريباً، بعد الانتهاء من عرض المبادرة على الفصائل كافة، وبخاصة "فتح" و"حماس"، إضافة إلى شرائح المجتمع المختلفة في الأراضي الفلسطينية، والشتات، وداخل الخط الأخضر، عقد مؤتمر شعبي لإطلاق المبادرة، ودعوة الجميع للالتزام بها كمطلب شعبي.

وأكد المصري أن وفداً من سكرتاريا المنتدى سيتوجه قريباً إلى قطاع غزة "من أجل ل.قاء قادة "حماس" هناك، للتعرف على ملاحظاتهم حول مبادرة المنتدى استعداداً للبدء في تطبيقها لاحقاً إن تم الحصول على موافقة جميع الأطراف".

وقال: نعمل بشكل متواصل، وفي المحافظات كافة، من أجل عرض المبادرة على الجميع، للوصول إلى إجماع وطني كامل حولها، داعياً أبناء الشعب الفلسطيني في أماكن تواجدهم كافة "إلى الالتفاف حول مبادرة المنتدى، من أجل إنهاء حالة الانقسام القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزيز الصف الداخلي لمواجهة سياسات الاحتلال، وحتى يكون العام ٢٠٠٨ عام الوحدة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف".

نص المبادرة اليمنية

تشمل المبادرة اليمنية لاستئناف الحوار، ورأب الصدع الداخلي في الساحة الفلسطينية، رزمة من البنود التي تدعو إلى عودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل الثالث عشر من شهر حزيران الماضي، والتقيد بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية.

وتنص المبادرة على ما يلي:

أولاً. العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه في قطاع غزة قبل تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣، والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية ومجلس تشريعي.

ثانياً. يتم استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة العام ٢٠٠٥، واتفاق مكة العام ٢٠٠٧ على أساس أن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ، وأن السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة، والبرلمان المنتخب، والسلطة التنفيذية، ممثلة بحكومة وحدة وطنية، والالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

ثالثاً. التأكيد على احترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع.

رابعاً. إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية، بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية، ولا علاقة لأي فصيل بها.

خامساً. تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل فيها كل الفصائل بحسب ثقلها في المجلس التشريعي، وتكون قادرة على ممارسة مسؤولياتها كاملة.

سادساً. تشكل لجنة من خلال الجامعة العربية تتكون من الدول ذات الصلة مثل مصر، والسعودية، وسوريا، والأردن، وتعبر اليمن عن استعدادها للمشاركة إذا طلب منها ذلك، وتكون مهمتها تنفيذ ما سبق.

سابعاً. تتكون المؤسسات الفلسطينية بكل تكويناتها دون تمييز فصائلي، وتخضع للسلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية.

نقاط الخلاف الرئيسية بين "فتح" و"حماس"

حركة فتح:

- ترى "فتح" أن البدء بالحوار الداخلي مع حركة "حماس" يتطلب تنفيذها أموراً عدة، أهمها العودة عما قامت به في القطاع، وتسليم المقار الأمنية لقوات حرس الرئيس الخاص.
- أن تكون المصالحة على أرضية واضحة، تنهي أمور الخلاف كافة مع حركة "حماس"، وبخاصة الاتفاق على البرنامج السياسي، والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.
- التقيد بالتزامات منظمة التحرير.
- الاتفاق على توحيد الأجهزة الأمنية، ضمن رؤية تبعد عنها الصبغة الحزبية بشكل كامل.

حركة حماس:

- ترى "حماس" أن عودة الأمور إلى ما كانت عليه يجب أن تشمل إلى جانب قطاع غزة، الضفة الغربية، بما في ذلك تراجع الرئيس عما أصدره من مراسيم وتشكيله حكومة تسيير الأعمال برئاسة فياض.
- إعادة الهيبة لحكومة الوحدة الوطنية، أو تشكيل حكومة وحدة على أساس وثيقة الأسرى.
- حل نقاط الخلاف العالقة بسبب عدم دخولها المنظمة (البرنامج السياسي، والتزامات المنظمة، والاتفاقات) قبل الاعتراف بها.
- الاتفاق على آلية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على أسس وطنية لا حزبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الأمني الجديد في القطاع.

بعد سيطرة الحكومة المقالة على القضاء المدني والشرعي

المحامون والمواطنون ضحية جدل "شرعية أو عدم شرعية" قرارات محاكم غزة

مجمع المحاكم في (عدسة إياد البابا)

كتب فايز أبو عون:

يعيش المحامون المزاولون للمهنة والمسجلون في سجلات نقابة المحامين بقطاع غزة منذ السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني الماضي؛ أي منذ سيطرة واستيلاء ما يُسمى بمجلس العدل الأعلى التابع لحركة "حماس" الذي يرأسه المحامي عبد الرؤوف الحلبي، على مجلس القضاء الأعلى الذي يترأسه رئيس المحكمة العليا المستشار عيسى أبو شرار، حالة من عدم الاستقرار والازدواجية في التفكير، بحيث أصبحوا أسرى خيارين كلاهما مُرٌّ: إما أن يقفوا للترافع أمام محاكم "غير شرعية" يعتبر ما يصدر عنها من أحكام "غير دستوري"، وإما أن يقاطعوا تلك المحاكم في ظل عدم وجود فرص عمل بديلة لهم، ويصبحوا دون أي دخل يُذكر في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة.

ومن هؤلاء من التزم بقرار مجلس نقابة المحامين، وقاطع المحاكم بدرجاتها وأنواعها كافة، والمؤسسات الحكومية التي اعتبرتها غير قانونية، وأية تشكيلات أخرى قامت الحكومة المقالة بتشكيلها في قطاع غزة، وذلك لعدم دستوريتها وقانونيتها، "بحسب النقابة نفسها"، ومنهم من تسلل خلسة ليقف أمام هذه المحاكم ضارباً بعرض الحائط مجلس نقابته وقراراته.

وعلى الرغم من أن النقابة اعتبرت أن جميع المحامين غير الملتزمين بقرار مجلسها سيتم نقلهم من سجل المزاولين إلى سجل المحامين غير المزاولين، وسيتم تحويلهم إلى مجالسِ تأديب لاتخاذ الإجراءات القانونية والعقوبات التأديبية بحقهم، فإن قليلاً جداً من التزم بذلك، ليس خوفاً من العقاب، وإنما لغياب قناعته بعدم قانونية ما سيحصل عليه من أحكام، وذلك بحسب عضو مجلس النقابة، رئيس لجنة حماية الحقوق والحريات العامة المحامي عادل أبو جهل.

تناقض في قرارات النقابة

وقال أبو جهل لـ"آفاق برلمانية"، إن مجلس النقابة الذي قرر متسرعاً في بادئ الأمر أن يكون بحالة انعقاد دائم لمواكبة التطورات على أرض الواقع، وتوفير مقومات الصمود والدعم المالي للمحامين الملتزمين بقرارات المجلس، وجد نفسه مؤخراً غير قادر على توفير الحد الأدنى من مقومات هذا الصمود والدعم المالي لهؤلاء المحامين أو غيرهم، ما جعله يتراجع عن قراراته هذه، ويسمح للمحامين بالوقوف أمام هذه التشكيلات والدفاع عن المتهمين.

وأشار إلى أن هذا التناقض الواضح في قرارات النقابة، "أساء لها بشكل كبير، وسبب للقضاء ضرراً وإرباكاً كبيرين، كما سبب إرباكاً لدى المحامين ولكل من يعمل في القانون بشكل عام، لأنه بشكل أو بآخر منح، ولو من الناحية الشكلية، هذه التشكيلات التي تعتبر حسب القانون والدستور باطلة وغير دستورية، قانونية ودستورية"، معرباً عن أمله في أن تعود نقابة المحامين عن قرارها هذا، وتتمسك بالقرار السابق وتطبقه.

وفي الوقت الذي أكد فيه أبو جهل، أن أي قرارات متناقضة تصدر عن نقابة محامين في ظل غياب مؤسسات قانونية تُعتبر المرجعية الأولى والأخيرة لأي تفسير قانوني مختلف عليه، تسبب الإرباك في العمل مهما كان نوعه، تمنى على النقابة أيضاً، اتخاذ قرار واضح وصريح وغير متناقض، لأنه بهذا الشكل لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخدم أياً من أطراف الدعوى الثلاثة "المواطن، والمحامي، والقانون".

مصلحة المحامين أولاً

وفي هذا السياق، قال المحامي سلامة بسيسو نائب نقيب المحامين، "إن النقابة حين اتخذت هذا القرار الذي تمت دراسته من جميع جوانبه، والذي جاء منسجماً مع دورها القانوني في التصدي والدفاع عن سيادة القانون واستقلال القضاء، وتوفير الضمانات للمتهمين، والحفاظ على المراكز القانونية بالوسائل الممكنة كافة، وضعت مصلحة المحامين فوق المصالح كافة".

وأكد بسيسو لـ"آفاق برلمانية"، أن اتخاذ نقابة المحامين مثل هذا القرار الذي يسبب "مشكلة قانونية صعبة ومعقدة"، جاء انطلاقاً من كون ما نسبته ٩٥٪ تقريباً من المحامين يقفون ويترافعون أمام "محاكم حماس" قبل صدور هذا القرار، وبالتالي كان لزاماً على النقابة اتخاذ مثل هذا القرار لتجنيب هؤلاء المحامين وغيرهم ما هم فيه من إحراج.

وتابع: إن كل ما سبق ذكره، والذي جاء لمساعدة المحامين لأنفسهم مالياً في ظل عدم قدرة النقابة أو أية جهة أخرى على تقديم الدعم المالي لهم بسبب الوضع الاقتصادي السيئ، يأتي دون أن يكون ذلك اعترافاً من النقابة بشرعية أيٍّ من تلك التشكيلات، أو تسليماً منها بسياسات الأمر الواقع القائمة في محافظات غزة.

وأضاف إنه "من واجب المحامين كافة الدفع باتجاه عدم شرعية تلك التشكيلات أمام الجهات المختصة كافة في الوقت الراهن وفي المستقبل، كما أن النقابة ستعمل بكل إمكانياتها على تنظيم الفعاليات القانونية والاحتجاجية التي من شأنها فضح ممارسات تلك التشكيلات وفقاً لمتطلبات الواقع وتطوراته، وبما يكفل تحقيق الغايات المنشودة المتمثلة في استقلال القضاء وسيادة القانون، وضمان الحريات العامة بالوسائل المتاحة كافة".

يُذكر أن كافة هذه القرارات المتناقضة في الشكل والمضمون من جهة، والمتسرعة من جهة أخرى، جاءت في أعقاب سيطرة ما يُسمى بمجلس العدل الأعلى التي شكلته الحكومة المُقالة بديلاً عن مجلس القضاء الأعلى في غزة على مجمع المحاكم في غزة، وكافة محاكم الصلح والبداية والاستئناف وغيرها في محافظات القطاع جميعها، وذلك في السادس والعشرين من تشرين الثاني الماضي.

ونتيجة لذلك، توقف جميع القضاة التابعين لمجلس القضاء الأعلى والمساعدين الإداريين وكتبة المحاكم عن العمل، بناء على قرار من رئيس المجلس المستشار أبو شرار، الأمر الذي جعل مجلس عدل الحكومة المقالة يسارع في تعيين قضاة ومساعدين إداريين وكتبة محاكم جدد لإشغال المحاكم كافة التي توقفت عن النظر في قضايا المواطنين.

أبو شرار: "محاكم حماس" غير شرعية

وفي السياق ذاته، قال القاضي أبو شرار: إن "حماس" بانقلابها هذا على السلطة القضائية، والجهاز القضائي برمته في قطاع غزة، انتهكت القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية، ونتيجة لذلك أصدرت أوامري للقضاة والمساعدين الإداريين وكتبة المحاكم بالتوقف الفوري عن العمل اعتباراً من ٢٦-١١-٢٠٠٧، لحين إخلاء هذه المحاكم من السلطة غير الشرعية التي صادرت استقلال القضاء واعتدت على سيادة القانون.

وأضاف أبو شرار لـ"آفاق برلمانية"، أن مجلس القضاء أكد مراراً وتكراراً بطلان ما يصدر عن "محاكم حماس" غير الشرعية من قرارات وأحكام، من منطلق تطبيق القاعدة القانونية القائلة "ما بُنيّ على باطل، فهو باطل"، مشيراً إلى أن "هذه الأحكام تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً، ولا يترتب عليها أي أثر".

وتابع: لقد طلب المجلس مؤخراً، من محافظ سلطة النقد، التعميم على البنوك، بعدم التعامل مع الأحكام التي تصدرها "محاكم حماس" التي تفتقر إلى الشرعية، كما أننا أبلغنا سلطة النقد بضرورة التعميم على المحاكم وشركات التأمين والبنوك بعدم تنفيذ أي حكم في قطاع غزة قبل الرجوع إلى مجلس القضاء الأعلى.

وفي الوقت الذي ثمن فيه أبو شرار "موقف قضاة غزة والكوادر الإدارية في القطاع، لتأكيدهم على التمسك بالشرعية القانونية، وحفاظهم على هيبة القضاء واستقلاله، وموقف المنظمات الأهلية في قطاع غزة الذين دافعوا عن السلطة القضائية، وتسمية الأمور بأسمائها"، أكد أن جهاز القضاء لن يعود إلى العمل في قطاع غزة إلا بعودة الأمور كما كانت، محملاً "الحكومة غير الشرعية"، على حد قوله، مسؤولية "هدم القضاء" في قطاع غزة.

الحلبي: القضاء زُج في الخلافات السياسية

بدوره، أكد المحامي عبد الرؤوف الحلبي، رئيس ما يُسمى بمجلس العدل الأعلى التابع لحكومة إسماعيل هنية المُقالة، أنّ تكوين المجلس جاء نتاج الضرورة والظروف الاستثنائية التي واجهت قطاع غزة منذ مطلع الصيف الماضي؛ "أي منذ منتصف حزيران الماضي"، ما أوجد فراغاً قانونياً نتيجة الزج بمرفق القضاء في الخلافات والتجاذبات السياسية.

وقال الحلبي لـ"آفاق برلمانية": للأسف الشديد كان من الواجب على مجلس القضاء الأعلى الموجود في رام الله أن يكون طرفاً خارج هذا النزاع، ولكن هو أراد لنفسه كمجلس، ولمرفق القضاء أن يكون رقماً في النزاعات السياسية، وسخّر مرفق القضاء لابتزازات سياسية ولإجبار حكومة إسماعيل هنية على تقديم التنازلات لصالح الفريق الممسك بزمام السلطة في رام الله، لافتاً إلى أنه في حال إعادة اللحمة الوطنية وعودة الحوار، "سيتم التوافق بلا شك على العودة بهذا المرفق كما كان في العصور السابقة".

وأضاف أن "مرفق القضاء كان في فترة من الفترات منارة من منارات العمل القضائي"، مستدركاً أنّ "مجلس العدل ما وُلد إلاّ لحالة الضرورة، ولتسيير أعمال هذا المرفق، حتى لا يبقى هناك فراغ قضائي في القطاع".

وتابع: بلا شك، ستتم صياغة هذا المرفق صياغة وطنية فاعلة تؤدي الخدمة للمواطن على أحسن حال، نافياً في الوقت نفسه أن يكون أقصى أحداً، قائلاً: بل ناشدناهم العودة للعمل، حيث أنّ ٤٨ قاضياً استنكفوا عن العمل، ولحقهم ٥٤١ موظفاً في المحاكم في لحظة واحدة.

وكانت حكومة هنية المقالة أعلنت في الحادي والعشرين من شهر أيلول الماضي عن تشكيل مجلس العدل الأعلى لضبط وتفعيل القضاء وتطبيق القانون في قطاع غزة، موضحة في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي في حينه، أن "مجلس الوزراء قرر إنشاء مجلس العدل الأعلى وتكليف وزير العدل بتنسيب أعضاء مجلس العدل الأعلى إلى مجلس الوزراء". وذكر المكتب أن هنية صادق على تنسيب وزير العدل في الحكومة المقالة يوسف المنسي لمجلس العدل الأعلى، مشيراً إلى أن تشكيل المجلس "خطوة تقتضيها ضرورة العمل لإعادة هيبة القانون في قطاع غزة"، وأن قرار تشكيل المجلس جاء "بعد فشل كل المحاولات والاتصالات مع النائب العام أحمد المغني، ومع رئيس مجلس القضاء الأعلى عيسى أبو شرار، لوقف استنكاف القضاة والمحاكم عن العمل في قطاع غزة"، على حد قول البيان.

منظمات حقوقية تطالب حكومة هنية بالتراجع

وعلى الرغم من أن أربع منظمات حقوقية، هي مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، طالبت الحكومة المُقالة بالتراجع عن قرارها غير القانوني المتمثل بالاستيلاء على الجهاز القضائي المدني في قطاع غزة، وحملتها المسؤولية الكاملة عن انهياره، والمس بالسلطة القضائية وتدميرها لصالح إقامة أجسام قضائية غير قانونية وغير مستقلة، في إشارة إلى مجلس العدل الأعلى، وتعيين نائب للنائب العام، ووكلاء نيابة وقضاة، فإن حركة "حماس" اعتبرت موقف هذه المنظمات بمثابة دعوة إلى "العصيان المدني".

وفي الوقت الذي كرر فيه مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان عصام يونس، تحذيره من خطورة القرارات التي اتخذها الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية بوقف عمل الشرطة في القطاع، وقرار مجلس القضاء الأعلى بوقف تنفيذ الأحكام وعدم جباية الرسوم القضائية، أكد أن ذلك ليس مبرراً للاستيلاء على السلطة القضائية.

واعتبر يونس في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن استقلال السلطة القضائية المدنية هو صمام أمان للمجتمع، مشدداً على دعمه ومركز الميزان الكامل لموقف مجلس القضاء الأعلى بتعليق العمل في المحاكم النظامية، وموقف نقابة محاميّ فلسطين بتعليق عمل المحامين.

وقال إنه يرى أن تشكيل مجلس العدل الأعلى "مدبر ولا يمكن فهمه إلا بوجود غطاء سياسي من الحكومة المُقالة لاستكمال السيطرة على كل ما تبقى من مكونات السلطة القضائية"، معتبراً أن ذلك "أحدث شرخاً عميقاً طال مكونات النظام السياسي الفلسطيني التنفيذية والتشريعية والقضائية وبُناها، وهو ما يؤدي إلى تكريس الفصل القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية الفلسطينية".

←

خوفاً من إلغاء الأحكام الصادرة عنها

آلاف القضايا أمام محاكم " حماس " .. وأصحابها قلقون على مصيرها

.. غزة- خاص بـ "آفاق برلمانية":

تباينت الآراء، واختلفت وجهات النظر بين مؤيد في غزة للأحكام الصادرة عن محاكم "حماس" التابعة لما يُسمى بمجلس العدل الأعلى في القطاع، وبين معارض لها في رام الله، والانسحاب إلى وصفها بأنها "غير دستورية" و"غير قانونية"، كونها صدرت عن محاكم تم الاستيلاء عليها بقوة السلاح.

وسواء أكان هذا الرأي هو الأصح، أم ذاك، فالأمر سيان بالنسبة للمواطن المغلوب على أمره، والمقهور في الوقت ذاته، والذي ينتظر بفارغ الصبر أن تُحل قضاياه بأقل الخسائر، معللاً ذلك بالقول إنه كانت هناك في السابق قضايا مرفوعة أمام محاكم الاحتلال الإسرائيلي غير المعترف به ولأحكامه، ولم تُلغَ فيما بعد.

ويبقى الحديث هنا، عن الكم الهائل من القضايا المرفوعة أمام المحاكم ما قبل السادس والعشرين من تشرين الثاني الماضي، وما بعد هذا التاريخ، والتي هي بحاجة لمن ينظر إليها، ويفصل فيها؛ سواء في هذه الظروف الاستثنائية التي يوجد فيها فراغ قانوني أم غيرها، لأن الأصل عدم الزج بمرفق القضاء في الخلافات والتجاذبات السياسية.

وفي هذا السياق، قال ما يُسمى برئيس مجلس العدل الأعلى في غزة المحامي عبد الرؤوف الحلبي: إننا حين تسلمنا مرفق القضاء الفلسطيني في السادس والعشرين من تشرين الثاني الماضي، وجدنا أن الكثير من الأحكام الصادرة عن القضاة الذين استنكفوا عن العمل لا توجد لها حيثيات أو مسودات، كما أن بعضها موقع من قاضٍ أو اثنين من دون توقيع القاضي الثالث الذي نظر في القضية.

وأضاف الحلبي: في الحقيقة، للأسف، وجدنا أنّ الإخوة القضاة القدامى، من خلال تدقيقنا في الملفات القديمة المتراكمة بلا مبرِّر، كانوا يتلون منطوق أحكامهم الصادرة عنها خلافاً للأصول، لأنّ القانون يوجب ألا ينطق بالحكم للأطراف إلاّ إذا كانت هناك حيثيات للحكم؛ يعني أسبابه وتفاصيله، ويجب أن تكون هذه الحيثيات موقّعة من الهيئة الحاكمة قبل النطق بالمنطوق. طبعاً للأسف، بعدما فتحنا هذه الملفات وجدنا العديد من القرارات قد تم النطق بالحكم بها ولا توجد بها حيثيات وأسباب طبقاً لنصوص القانون، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة وصريحة وجليّة بحق القضاة القدامى.

وتابع: كما أنّ العدد الكبير من الملفات المتراكمة، الذي يصل إلى آلاف الملفات السابقة والحالية، من دون تنظيم، وبخاصة أنّ جزءاً كبيراً منها جاء نتيجة لتنفيذ تعليمات (المستشار) عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى برام الله، بمجانية التقاضي، فأصبحت القضايا تنهال على مرفق القضاء من دون رسوم، موضحاً أن "جزءاً كبيراً تم النظر فيه، والجزء الأكبر ما زال قيد النظر".

وقال الحلبي: إن ذلك جعلنا نتصل بهم شخصياً، أو عن طرق الأستاذ يحيى أبو شهلا، نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى، للحضور إلى المحاكم لاستكمال التواقيع اللازمة أو إرسالها إليهم حيث هم لتوقيعها، ومن ثم اعتمادها، إلا أنهم رفضوا تحت مبرر عدم التعامل معنا خوفاً من قطع رواتبهم، لافتاً إلى أن "التواقيع الناقصة تلغي قرار الحكم".

واستطرد: بالتالي، سنعمل على إعادة النظر فيها من جديد أمام المحاكم (في غزة)، وذلك بعد أن يتم إلغاؤها من قبل محكمة الاستئناف، موضحاً أنه "على الرغم من أن هناك قضايا من الممكن الفصل فيها أو إنهاؤها في دقائق معدودات إذا وضع القاضي الذي نظر فيها إمضاءه عليها، فإن عدم الإمضاء سيؤجل القضية إلى سنة أو سنتين على الأقل".

وحول ما إذا كانت أحكام هذه المحاكم سيتم الاعتراف بها لاحقاً أم أنها ستكون لاغية، كما يقول مجلس القضاء الأعلى في رام الله، كونها صادرة عن قضاة ومحاكم غير شرعية، قال الحلبي "إن الانقسام الحاصل هو انقسام سياسي وما ننظر فيه اليوم من قضايا عبارة عن قضايا مواطنين تعطلت مصالحهم، فليس لهم في هذا الصراع ناقة أو جمل إلا إصدار أحكام بحقهم أو ضدهم"، مؤكداً في الوقت نفسه أنه "في حال الوفاق لن يكون هناك إلغاء لأي من هذه الأحكام، بل اعتمادها، لأن الوفاق لا يمكنه أن يأتي على أنقاض مصالح المواطنين، بل إن الحوار سيخلق مرفقاً قضائياً محترماً ومستقلاً وليس متهالكاً".

مواطنون: المهم الحكم وليس انتماء القاضي

في المقابل، قال المواطن جمال شلايل، الذي له قضية تعويض عن حادث طرق تعرض له في العام ٢٠٠٤، مرفوعة أمام المحاكم السابقة منذ العام ٢٠٠٦ ضد شركة للتأمين، "إن كل الاحتمالات واردة، ولكن إذا تم الوفاق بين الفرقاء السياسيين ولم يعترفوا بما سيصدر لصالحي من حكم سأكون حينها مضطراً لرفع قضية أخرى أمام المحاكم الجديدة إذا كانت هناك محاكم جديدة".

وأضاف شلايل: إن قضيتي هي قضية تعويض عن ضرر تعرضت له، وأنا الآن عاجز عن الحركة تماماً وأسير بمساعدة عكازين، وقضيتي توقفت طويلاً أثناء الصراع الذي دار بين "فتح" و"حماس"، وتوقفت خلالها المحاكم عن العمل، ولكن بعد أن استأنفت المحاكم عملها لا أنظر إلى انتماء القاضي أو المحكمة السياسي، وإنما أنظر إلى ما سيصدره من حكم لصالحي، لأنني أحتاج إلى التعويض الآن أكثر من أي وقت مضى. وبين أن القضية الآن محجوزة للحكم خلال شهر نيسان الجاري، وهناك محامو شركة التأمين سيحضرون إلى محكمة بداية غزة، كما أن المحامي الذي يترافع عني سيقف هو أيضاً، أمام هذه المحكمة لتقديم كل منهما بيناته بانتظار صدور الحكم وإنهاء القضية بالكامل.

أما المواطن محمد منصور، فقد كان اشترى قطعة أرض قبل عشر سنوات بموجب عقود اتفاق على بيع من أحد الأشخاص، ولم يكن قد سجلها في دائرة تسجيل الأراضي، وبنى عليها منزلاً مكوناً من خمسة طوابق، كل منها عبارة عن شقتين، وحين أراد تسجيلها في الطابو لإتمام عملية البيع في دائرة تسجيل الأراضي لم يوافق البائعون على الذهاب معه.

ة إياد البابا)

وذكر منصور أنه نتيجة لهذا الرفض، اضطر إلى رفع قضية أمام محكمة بداية غزة في بداية العام ٢٠٠٧، ولكن بعد الحسم العسكري الذي حصل في غزة توقفت القضية، غير أنه بعد استئناف العمل في المحاكم من جديد، اضطر إلى تحريك القضية لإنهائها، لأنه في حال عدم الذهاب إلى المحكمة قد يسقط حقه في إقامة دعوى جديدة، لاسيما أن دائرة تسجيل الأراضي في الطابو تعمل كالمعتاد وتسجل الأراضي، موضحاً أنه على الرغم من تخوفه وقلقه من إلغاء القرارات الصادرة عن محاكم "حماس"، فإنه مضطر إلى التقدم أمامها للنظر في قضيته.

وقال متسائلاً: خلال ٣٠ عاماً من حكم الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، ألم نرفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الإسرائيلية وتم الفصل بها والأخذ بما صدر عنها من أحكام؟! فلماذا يتم الآن تخويفنا من أي قرار يصدر عن قضاة محاكم "حماس"؟ يجب على الجميع أن ينظر إلى مصلحة المواطنين أولاً وأخيراً قبل النظر إلى مصالحهم الحزبية الضيقة، وإلى المناكفات التي تعود بالسلب على المواطن الغلبان.

ولا يختلف حال المواطن محمد طالب حجازي، الذي توجد له قضية خلافية على أرض مرفوعة أمام القضاء منذ أربع سنوات، حيث قال: أنا لا يعنيني من ينظر في قضيتي، "حماس" أو "فتح" أو غيرهما، ما يعنيني هو فقط الحكم الذي سيصدر عن هذه المحاكم، لأن القضاء كافة، سواء من هذا التنظيم أم ذاك، سيحكم بناءً على نصوص قوانين وضعية تم تشريعها في المجلس التشريعي بتوافق الجميع، أو وفق التشريعات سارية المفعول، وبالتالي أي قرار سيصدر سأتعاطى معه بغض النظر عن الجهة التي أصدرته.

وعاد حجازي للقول: إذا قالوا لي إن هذا القرار غير دستوري وغير قانوني لأنه صدر عن محاكم غير شرعية، حينها سأضطر إلى رفع قضية جديدة للحصول على حكم جديد، لكن الأصل في الموضوع أن يكون القاضي مستقلاً ويحكم حسب القانون.

وأضاف: قضيتي المرفوعة أمام محاكم "حماس" الآن، كانت مرفوعة أمام محاكم "فتح" منذ العام ٢٠٠٥، وتوقفت فترة من الزمن، ثم عاد النظر فيها من جديد أمام محكمة البداية، موضحاً أنه أبلغ من قبل المحكمة بموعد الجلسة وعدم حضوره يمكن أن يؤدي إلى شطب القضية لصالح الطرف الثاني، وذلك لتبليغه بشكل رسمي حسب الإجراءات القانونية.

وإلى جانب هذه القضايا، تثار أسئلة أكثر حساسية وخطورة فيما يتعلق بالموقف من الأحكام الصادرة عن المحاكم في قطاع غزة، في ظل اعتبارها "غير شرعية" من قبل مجلس القضاء الأعلى وحكومة د. سلام فياض، استناداً إلى مبدأ "ما بني على باطل فهو باطل"، ومنها مثلاً قضايا الزواج والطلاق والإرث، كأن يحكم لامرأة بالطلاق من زوج رفعت قضية ضده، ومن ثم تزوجت من رجل آخر. ما هو الموقف؟ هل يعتبر حكم طلاقها باطلاً؟ وإن صح ذلك، فكيف ننظر إلى وضعها "الشرعي" في علاقة زواجها اللاحق؟ أسئلة صعبة ستبقي برسم الإجابة عنها من قبل طرفي الانقسام المتواصل، وإلى حين استعادة الوحدة الداخلية، ثمة المزيد من الأسئلة سيتراكم بلا أجوبة.

مناكفات واتهامات متبادلة

وتخلل الشهور التسعة الماضية، منذ الحسم العسكري الذي نفذته حركة "حماس" في قطاع غزة، الكثير من المناكفات، والفعل وردات الفعل، بالإضافة إلى الانزلاق والهبوط في تبادل الاتهامات على الصعيد الإعلامي إلى أدنى مستوى من جهة، والتعدي على رموز القضاء؛ سواء بالفعل أم القول من جهة أخرى. ففي غزة، أوقفت القوة التنفيذية التابعة لوزارة داخلية الحكومة المقالة، النائب العام أحمد المغني، متهمة إياه بتهريب أكثر من ١٢٠ ملفاً لأصحاب القضايا الخطيرة من مقر النيابة العامة.

وبررت التنفيذية في حينه ذلك الاعتقال والتوقيف بالقول على لسان الناطق باسمها صابر خليفة، "إن جزءاً كبيراً من هذه الملفات لمسؤولين في الأجهزة الأمنية، وإن تهريب المغني لهذه الملفات جاء بناء على قرار مباشر من سلطة رام الله".

كما أن المنسي كان قد قرر في الخامس عشر من شهر آب الماضي، توقيف النائب العام المغني عن عمله وإنهاء خدماته وإلغاء الصلاحيات الموكلة إليه كافة، قائلاً: إن قرار إعفاء المغني من عمله كنائب عام، جاء تصويباً لنص المادة (١/١٠٧) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م، الذي يوجب حال تنسيب النائب العام من مجلس القضاء الأعلى مصادقة المجلس التشريعي عليه قبل أداء القسم القانونية ومباشرة مهامه.

وأضاف المنسي "حيث أن هذه الإجراءات لم تكتمل حسب الأصول القانونية، الأمر الذي يترتب عليه عدم انعقاد صفتكم كنائب عام، واستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٣م بشأن تبعية النيابة العامة لوزارة العدل، فإننا نبلغكم بعدم ثبوت الصفة لكم كنائب عام، الأمر الذي يوجب عليكم التوقف عن مباشرة مهام عملكم كنائب عام لحين استيفاء الإجراءات القانونية للصفة حسب الأصول".

وكانت النيابة العامة بدورها، احتجت على عملية توقيف المغني، منوهة إلى أن قرار تعيين المغني جاء بمرسوم رئاسي وفقاً للقانون، وأن أي تعديلات عليه ليست في محلها، مطالبة بعدم زجها في الخلافات السياسية.

ولم يختلف حال القضاء الشرعي في غزة كثيراً، عن حال القضاء المدني، فاتهم قاضي القضاة، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، الشيخ تيسير التميمي، القوة التنفيذية بالتدخل في عمل المحاكم الشرعية في قطاع غزة، والمساس باستقلالها ووحدتها، مديناً هذا التدخل.

واعتبر التميمي قرار إغلاق محكمة الشجاعية الشرعية من قبل الحكومة المقالة قراراً باطلاً، مؤكداً أن قرار عزل رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في غزة الدكتور حسن الجوجو "جاء بسبب استيلائه على ديوان قاضي القضاة بمساعدة القوة التنفيذية".

وقال: في العشرين من شهر شباط الماضي، اجتمع المجلس الأعلى للقضاء الشرعي برئاستي، وبحضور أعضاء المجلس في المحافظات الشمالية، في القدس، وأعضاء المجلس في محافظات القطاع عبر الهاتف، لدراسة تداعيات ما قامت به القوة التنفيذية في الحادي عشر من الشهر نفسه بمساعدة حسن الجوجو للاستيلاء على ديوان قاضي القضاة بالقوة، وطرد الموظفين والعاملين فيه واستبدالهم بآخرين، وإغلاقها محكمة الشجاعية الشرعية بالقوة، واعتقال بعض الموظفين، وتهديد بعض القضاة في قطاع غزة.

وأضاف التميمي: بعد دراسة الأمر من جميع جوانبه، فإن المجلس أكد على عزل الجوجو من منصبه القضائي لهذا السبب، ولمخالفته بذلك أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالقضاء ونصوص القانون الأساسي والقوانين المعمول بها، ما يعتبر مساساً باستقلال القضاء وانقلاباً على وحدته وتكريساً لمبدأ الانفصال بين جناحي الوطن.

وفيما يتعلق بالقرارات الصادرة عن القاضي المعزول من طلاق أو زواج إن كانت غير قانونية وباطلة، قال: إن القاضي المعزول كالإنسان العادي، ليس له ولاية على المحاكم الشرعية في غزة ولا على قضاتها أو موظفيها وفقاً للأصول والقانون، موضحاً أن "كل المذاهب الفقهية في الشريعة الإسلامية، وجميع الدساتير في العالم أجمعت على مبدأ استقلال القضاء، وحرمت العمل في القضاء على كل من يُقحم العمل السياسي أو الحزبي فيه، لاسيما من يتمسك بموقعه الحزبي وينقلب على مبدأ استقلال القضاء".

وأضاف أن "جميع القرارات الصادرة عن القاضي المعزول أو القضاة الذين ينفذون قراراته باطلة، لصدورها عمن لا ولاية له على القضاء الشرعي، وفيها تضييع لحقوق المواطنين، وبالأخص أن أحكام المحاكم الشرعية تتعلق بحل وحرمة الأعراض، وهذه مساحة لا يجوز تعريضها للفساد أو البطلان"، داعياً من نفذ أو تعامل مع قراراته من القضاة والموظفين إلى الرجوع عنها والالتزام بالقانون والقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء الشرعي.

وإزاء هذا الجدل الطويل، أجمع الفقهاء ورجال القانون والسياسة على أن الضحية الأولى والأخيرة لذلك كله هو المواطن الذي بات يعيش في تيه من أمره، لا يعرف من هو على صواب، ومن هو على خطأ، لأن كلاً من طرفي الصراع له من الشخوص الجاهزين في كل وقت وحين لتفسير أية قضية خلافية؛ سواء كانت فقهية أم قانونية حسب الحزب والجهة التي ينتمي إليها على حساب الكل الفلسطيني.

عندما تصبح حرية التعبير ضحية .. والإعلام أداة صراع داخلي

انتهاكات للحريات واعتقالات وتعذيب في الضفة والقطاع .. وإعلاميون يكتوون بنار أشعلوها بأيديهم

اعتصام في رام الله تضامناً مع الأيام

جمال العاروري)

..كتبت نائلة خليل

انتهاك الحريات العامة، الاعتقالات السياسية، وممارسة التعذيب، لم تعد استثناءً في النظام السياسي الفلسطيني، بل باتت مظهراً رئيسياً في سياق الصراع الداخلي المتواصل منذ سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧.

انتهاك الحريات ينفذ بالجملة وعلناً من قبل طرفي الصراع والأجهزة التابعة لهما في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبات الإعلام واحداً من أبرز ضحايا الاحتراب السياسي، لكن التعاطف اليوم مع الإعلاميين ومؤسساتهم لا يقل درجة عن اللوم والانتقاد الموجه لهم، لأن كثيرين منهم رضوا أن يكونوا طرفاً في الصراع منذ البداية.

وكما يقال "رقصة التانغو تحتاج إلى طرفين"، وكذلك لعبة التحريض والكراهية لا يمكن أن تولد وتستمر بجهد طرف واحد فقط.

الإعلام المحلي الذي رضي أن يكون طرفاً في الصراع منذ البداية، يحصد اليوم، ثماراً مرّة من اعتقال للصحافيين وتعذيبهم، وفي أحسن حال منعهم من العمل، وإغلاق صحف ومنع توزيعها في المنطقة الخاضعة لسيطرة كل طرف.

الصحافيون الذين يعملون لصالح وسائل إعلامية مملوكة أو محسوبة على طرفي النزاع بالضفة والقطاع يؤكدون أنهم يعيشون في جحيم وجو مطبق من الرعب والتهديد. فالاعتقالات السياسية طالت عدداً منهم، وغالبيتهم نالوا نصيباً من التعذيب؛ سواء الجسدي أم النفسي، والأمر اتخذ بعداً دراماتيكياً، حيث امتنع عدد من الصحافيين في قطاع غزة مثلاً عن التدخين، خشية تلفيق قضية تعاطي "الماريجوانا" إلى من يدخنون لإدخالهم أحد معتقلات القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة.

وفي المقابل، يؤكد صحافيون في الضفة أن هواتفهم الخليوية تخضع للمراقبة تماماً كما تتم مراقبتهم وبيوتهم على مدار الساعة من قبل الأجهزة الأمنية.

الأمر لم يتوقف عند إلحاق أذى جسدي ونفسي ببعض الصحافيين جراء الاعتقال، بل جرى ابتكار طرق لإلحاق أذى معنوي فادح بهم، مثل حلق الشوارب للصحافيين، وتهديد الصحافيات بتشويه سمعتهن.

إحدى الصحافيات النشيطات في قطاع غزة أكدت أنها تلقت تهديداً بتشويه سمعتها إن لم تتوقف عن الكتابة بطريقة تستفز "حماس"، فأجابت من هددها قائلة إنها لم تعد تهتم لسمعتها "من زمان"، مضيفة "غيروا هاللعبة، لأنها قديمة وزهقناها".

وتقول الصحافية التي رفضت نشر اسمها: صحيح أنهم لم يعودوا لتهديدي مرة ثانية، لكنني أشعر أحياناً بالخوف، فهم يفعلون أي شيء للنيل ممن يكرهون".

اللافت أن غالبية الصحافيين ممن تعرضوا للاعتقال؛ سواء في الضفة أم القطاع، يرفضون نشر أسمائهم خوفاً من تعرضهم للانتقام أو إعادة اعتقالهم، أو كما يقولون "اختصاراً للشر"!

إعلاميون مطاردون

على العكس من مهنتهم التي تقوم على مطاردة الحدث، أصبح جزء كبير من الإعلاميين الذين يعملون في وسائل إعلامية محسوبة على أحد طرفي الصراع، أو من المعروفين بانتمائهم الشخصي لإحدى الحركتين المتناحرتين ("فتح" و"حماس")، مطاردين إما من قبل أجهزة الأمن في السلطة بالضفة، وإما من أجهزة "حماس" في القطاع.

ويقول مصطفى الصواف، رئيس تحرير صحيفة "فلسطين" الممنوعة من الصدور والتوزيع في الضفة، "إن مراسلي الصحيفة في الضفة إما معتقلين وإما تعرضوا للاعتقال، ومنهم من لا يزال مطارداً من الأجهزة الأمنية".

بعض الصحافيين من الجانبين منعهم الخوف من التواجد في مكاتبهم، فيما لا يجيب آخرون على هواتفهم النقالة إذا ظهر عليها رقم "غريب"؛ خوفاً من استدعائهم للتحقيق، وحسب أحدهم "لا يوجد صحافي على استعداد اليوم للقول إنه يراسل صحيفة فلسطين أو فضائية الأقصى، خوفاً من الاعتقال".

ولعل من اللافت أن غالبية من اعتقلوا لم يتم التحقيق معهم على خلفية مواد نشروها أو بثوها، وإنما تركز التحقيق على انتمائهم ونشاطهم السياسي فقط!

ويقول أحد الصحافيين من شمال الضفة الغربية، "سلمت نفسي بعدما استدعاني جهاز المخابرات، كنت أتوقع أن يتم التحقيق معي على خلفية عملي الصحافي وكتاباتي، لكنني فوجئت أنهم يسألونني عن كل شيء ما عدا عملي الصحافي".

ويتابع الصحافي الذي رفض نشر اسمه خوفاً من اعتقاله مرة ثانية على حد تعبيره، "أمضيت ١٧ يوماً معتقلا، قضيت غالبيتها في الزنازين، لم أتعرض لتعذيب جسدي لكن التعذيب النفسي الذي كنت أعيشه تسبب بفقداني خمسة كيلوغرامات من وزني خلال تلك الأيام".

أما الإعلامي نواف العامر، رئيس التحرير في وكالة رامتان بمدينة رام الله، الذي اعتقله جهاز المخابرات من مقر عمله في الثاني عشر من شهر آذار الفائت، فيقول "أنا لست لصاً أو مجرماً، بل صحافي جرى اعتقالي وأنا على رأس عملي، وقاموا بتفتيش السكن الخاص بالوكالة، حيث أنام".

ويضيف: لم توجه لي أية تهمة تتعلق بالنشاط السياسي، كل ما سألوا عنه هو كلمة السر الخاصة ببريدي الإلكتروني، بعد أن صادروا جهاز الكومبيوتر وأوراقي الخاصة من غرفتي.

وبعد رفض العامر المتكرر لفتح بريده الإلكتروني إلا بوجود مدير مكتب رامتان، أو نقيب الصحافيين، الأمر الذي كان مرفوضاً من المخابرات، وافق

←

قمع تظاهرة سلمية في (عدسة: فادي العاروري)

العامر بعد إلحاح على فتح بريده من جهاز حاسوب خاص، فسمحوا لأحد أقاربه بالحضور إلى مقر الأمن الوقائي حيث كان معتقلاً، وقام بفتح بريده الإلكتروني، ليقوم المحققون بعد ذلك بتنزيل كافة المواد والرسائل!

أطلقت المخابرات سراح العامر صبيحة اليوم التالي، بعد تدخلات من وكالة رامتان وشخصيات بارزة في السلطة، مثل العقيد جبريل الرجوب، وأخرى من حركة "حماس"، حيث وصلت الاتصالات إلى القاهرة.

لكن المفارقة التي يبتسم لها العامر هي أنه احتجز في مقر الأمن الوقائي في بيتونيا، حيث كان أشرف قبل ثلاثة أشهر على تدريب كادر من ضباط الأمن الوقائي حول كيفية تعاملهم مع الإعلام!

أما الصحافي منير أبو رزق، مدير صحيفة الحياة الجديدة في قطاع غزة، الذي اعتقلته القوة التنفيذية على مدار ٢٣ يوماً، فيؤكد أن اعتقاله جاء على خلفية عمله الصحافي، حيث يعمل على رأس مؤسسة تظنها حركة "حماس" "نشازاً خارج بيت الطاعة"، حسب قوله.

ويتابع: اعتقلت بعد ثلاثة أيام فقط من تنظيمي اعتصاماً للصحافيين ومنظمات حقوق الإنسان وقوى المجتمع المدني داخل مقر الصحيفة بغزة، وإلقائي كلمة في سياق ذلك تطالب بإطلاق سراح الزميل عمر الغول، وهو كاتب عمود يومي في الحياة الجديدة.

ويقول: وجهت لي تهم الإساءة إلى حركة "حماس" وحكومتها، وإصدار بيانات تحرض الصحافيين على مقاطعة الحكومة المقالة، وتوظيف صحافيين بهدف تشويه صورة حكومة "حماس"، وحياكة مؤامرات ضدها.

ورفض أبو رزق الإجابة حول ما إذا كان تعرض للضرب والإهانة أثناء فترة اعتقاله، مؤكداً أنه لن يثير أي شيء "يؤدي إلى تسخين الأجواء ثانية"، مؤكداً أن "هذه التفاصيل لن تخدم القضية الوطنية".

وتواجه صحيفة الحياة الجديدة حالياً، دعاوى قضائية في محاكم الحكومة المقالة في قطاع غزة ضد رئيس تحريرها حافظ البرغوثي بتهمة احتواء مقالاته على سب وقذف بحق نواب وقادة حركة "حماس".

ويرى مراقبون أن مصير صحيفة الحياة الجديدة في غزة معلق بالانفراج السياسي والحوار بين الحركتين، وإلا فإنه لن يكون مستغرباً أن تلقى المصير ذاته التي آلت إليه صحيفة الأيام بمنع توزيعها في القطاع، وإصدار قرارات بحبس رئيس تحريرها أكرم هنيّة، ورسام الكاريكاتير فيها بهاء البخاري.

صحف ممنوعة

الأيام، فلسطين، الرسالة، جميعها صحف تختلف جذرياً بالخطاب الإعلامي، لكنها اليوم تشترك في كونها ممنوعة من الصدور والتوزيع في مناطق يسيطر عليها أحد الطرفين.

منعت "حماس" صحيفة الأيام من التوزيع منذ نحو شهرين، بحجة نشر الصحيفة رسما كاريكاتيرياً لجلسة عقدها نواب "التغيير والإصلاح" للمجلس التشريعي في غزة، وقاطعتها الكتل والقوائم البرلمانية الأخرى كافة، معتبرة أنها جلسة "غير شرعية"، فيما اعتبرت "حماس" أن الرسم الكاريكاتيري يمس "شرعية" المجلس التشريعي برمته، وليس الجلسة التي عقدت في غزة فقط! حيث قام نواب من "حماس" برفع قضية لمحكمة تابعة لحكومة إسماعيل هنيّة المقالة، وصدر الحكم بوقف توزيع الأيام، إضافة إلى قرارات بالحبس والغرامة بحق رئيس التحرير ورسام الكاريكاتير.

لكن مراقبين وخبراء مطلعون يؤكدون أن أسباب منع توزيع الصحيفة في غزة "هي أسباب سياسية بالمطلق".

ويقول عبد الناصر النجار، مدير تحرير الأيام: سبب الإغلاق غير مقنع، ولا توجد محكمة تحكم بعقوبة مفتوحة فيما يتعلق بمنع التوزيع!

وأكد أنه "منذ اليوم الأول لمنع توزيع الصحيفة في قطاع غزة، تلقينا رسائل غير مباشرة من أطراف سياسية وحقوقية عدة؛ مفادها أن إعادة توزيع الصحيفة متوقف على استئناف يقدمه رئيس التحرير شخصياً، مع تلميح بأن منع توزيع الصحيفة في غزة يأتي في سياق ردة فعل على حظر السلطة صحفاً تابعة لحركة "حماس" في الضفة".

وأضاف النجار: ذهب محامي الصحيفة للاعتراض على قرار الحكم، لكن محكمة الحكومة المقالة رفضت ذلك على اعتبار أنه ليس ممثلاً عن رئيس التحرير".

ونوه إلى أن حركة "حماس" "كانت تحاول منذ البداية قمع الإعلام القادم من الضفة بشكل عام، لأنها تعتقد أن السياسات التحريرية ليست لصالحها، بل إنها ترى فيه عدواً لها، وهذا مثبت من خلال تصريحات صحافية لقادة في الحركة، منهم الدكتور حسن أبو حشيش، وبالتالي قرار منع الصحيفة في غزة هو قرار يأتي لأسباب سياسية".

وينفي أبو حشيش، وهو وكيل مساعد وزارة الإعلام بالحكومة المقالة، ما يقوله النجار، مؤكداً أن الأمر لو كان ردة فعل من "حماس" على إغلاق صحفها في الضفة، "لقامت الحركة في حينه وتملك من الإمكانيات حالياً ما يجعلها تمنع أي إعلام فتحاوي في غزة، أو قادم من الضفة، لكنها لا تريد أن تفعل ذلك".

وأضاف: منعت الأيام من التوزيع في قطاع غزة بقرار من المحكمة، وبعد تسعة شهور على إغلاق صحيفة فلسطين مثلاً، فكيف يكون الأمر ردة فعل؟!

وحول اعتقال حركة "حماس" للصحافيين، قال: هناك عشرات الكتاب في الصحف اليومية الثلاث ما زالوا حتى اللحظة يكتبون كلاماً مقززاً، ويطرحون وجهات نظر منحازة وغير مهنية ضد "حماس" وحكومة إسماعيل هنيّة، ولم تقم الحكومة باعتقالهم كما يحدث في الضفة مع الصحافيين المقربين أو يعملون في وسائل إعلام محسوبة على "حماس".

وحول اختطاف عمر الغول، واعتقال منير أبو رزق وغيرهما، ذكر أبو حشيش أن هؤلاء "لم يتم اعتقالهم على خلفية عملهم الصحافي، بل جراء مخالفات هم يعرفونها جيداً"! مفضلاً عدم إعطاء مزيد من التفاصيل.

وحول صحيفة فلسطين المقربة من "حماس"، والممنوعة حالياً من التوزيع في الضفة، قال الصواف: أحداث غزة في حزيران العام ٢٠٠٧ كان لها أكبر الأثر في وقف إصدار الصحيفة في الضفة، معتبراً أن "كل ما حدث مرتبط بأسباب سياسية". وأضاف: على الرغم من أن الصحيفة لم تتسلم أي قرار رسمي بمنعها من الحكومة بالضفة، إلا أنها ممنوعة فعلياً بعد أن خرج وزير الإعلام رياض المالكي وصرح عبر الإعلام بمنع صحيفة فلسطين من الصدور.

وتابع: جميع مراسلي الصحيفة في الضفة تعرضوا للاعتقال والملاحقة بلا استثناء، ولفترات متفاوتة، بينما لم تعتقل "حماس" أي صحافي من الأيام على الرغم مما حدث.

وحسب الصواف، فقد توقفت فلسطين عن الصدور في الضفة بتاريخ ١٤ حزيران ٢٠٠٧، حيث قامت الأجهزة الأمنية بمصادرة وحرق العدد في ذلك اليوم، ومنذ ذلك الحين لم تعاود الصحيفة الصدور في الضفة.

لماذا يدفع الإعلام ثمن الصراع؟

يجمع أكثر من مراقب وعامل في وسائل الإعلام المحلية على أن الإعلام بشكل عام لم يكن محايداً، بل دخل حلبة الصراع السياسي "طواعية"، وما يتعرض له اليوم من تضييقات واعتقال ومنع، هو فاتورة متوقعة لحرب كان هو أحد أطرافها.

وتعتبر دراسة صدرت عن مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، مطلع العام الحالي، وركزت على الخطاب الإعلامي في وسائل الإعلام المحلية، أن "وسائل الإعلام انقسمت بين الفريقين، "حماس" و"فتح"، ودخل غالبيتها في ميدان الحرب السياسية الجارية بين الطرفين، لتتمكن الصحافة الحزبية من قيادة قاطرة الإعلام والرأي العام، وأصبحت صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة، واختفى أو تآكل الخطاب الوطني من الإعلام".

وبرأي أبو حشيش، فإن "تدهور الأوضاع السياسية أدى إلى تدهور الأداء الإعلامي الذي أكمل طريقه في توتير العلاقات السياسية وزيادة تأزيمها".

وقال: لعب الإعلام دوراً كبيراً في المناكفات السياسية، لأنه انعكاس لما يحدث في الساحة السياسية وعامل تأثير مهم لكن بالاتجاه السلبي.

لكن الصواف يتبنى وجهة نظر مغايرة، حيث قال: إن الإعلام لا يصنع سياسة، بل السياسة هي التي تصنع الإعلام.

ولا يعتقد الصواف أن الإعلام الحزبي يجب أن ينتهي، مؤكداً أن "جزءاً أساسياً من مهمته هي مناصره حزبه، وخدمة سياسته"، وقال: الإعلام الحزبي ليس مشكلة، بل المشكلة أن تتحول المؤسسات الإعلامية غير الحزبية إلى حزبية، وهذا ما هو حاصل في جميع المؤسسات الإعلامية الفلسطينية حالياً، مثل صحف الأيام والحياة الجديدة، ولاحقاً القدس التي تساوقت مع الآخرين، سواء برغبة منها أم تحت التهديد".

وحسب الصواف، فإن "مشكلة الإعلام لها جانبان: الأول الإعلام الحزبي الذي لم يوظف بالاتجاه الصحيح، وثانياً دخلاء الصحافة الذين ظنوا أن الإعلام هو عبارة عن ردح وشتم، وهذا ما نلاحظه في المنابر الإعلامية الإلكترونية".

ويرى النجار أن "هناك فلتاناً إعلامياً تمارسه المنابر الإلكترونية فاق التحريض وارتقى لدرجة الجريمة"، مطالباً "بمحاسبة القائمين على هذه المواقع".

مصادرة الحريات العامة

لم يقف الأمر عند انتهاك حريات الإعلاميين ومنع الصحف، بل تعداه إلى المس بالحريات العامة، فالاعتصامات والتظاهرات "ممنوعة" عملياً، إلا إذا كانت تخدم أهداف الطرف الذي يسيطر على المكان.

قطاع غزة شهد ما وصف بمجزرة حقيقية إثر سقوط عدد من الضحايا في احتفال نظم إحياء لذكرى انطلاقة حركة "فتح"، في الوقت الذي كانت فيه الاحتفالات والفعاليات تنظم على طول مدن وبلدات ومخيمات الضفة الغربية.

وفي المقابل، تكرر الأمر ذاته في الضفة يوم انعقاد مؤتمر أنابوليس في ٢٠٠٧/١١/٢٧، حيث منعت حكومة فياض، رسمياً، وعلى لسان وزير الإعلام، أي مظاهر احتجاج ضد مؤتمر أنابوليس.

وقال المالكي في حينه: سيتم منع التظاهرات والتحضيرات لمسيرات أو مؤتمرات صحافية تعقد بهدف التحريض من أطراف عدة، وبخاصة في هذه الأيام، في إشارة منه إلى فترة انعقاد مؤتمر أنابوليس.

وبالفعل، قامت قوات الأمن بقمع التظاهرات بالقوة، حيث كان أكبرها قد نظم في مدينتي الخليل ورام الله، ما أدى إلى سقوط ضحية في الخليل، وإصابة العشرات برضوض وكسور، ومنهم صحافيون، كما حصل مع مراسل فضائية "الجزيرة" وائل الشيوخي في رام الله.

وقال الشيوخي: بعد أن أنهيت تغطية تظاهرة ضد مؤتمر أنابوليس في رام الله، وغادرت المكان، أوقفني اثنان من رجال الشرطة، فقلت لهما إنني صحافي وأعمل بفضائية "الجزيرة"، فانهالوا علي بالضرب، ما أدى إلى كسر يدي اليسرى".

ولم يختلف الأمر حين زار الرئيس الأميركي جورج بوش رام الله، حيث قمعت أفراد الأمن تظاهرة سلمية نظمت في الجانب الآخر من المدينة بعيداً جداً عن مكان تواجد الرئيس الضيف في مقر "المقاطعة"، مستخدمين الهراوات، والغاز المسيل للدموع، واحتجزوا بعض الصحافيين بعد مصادرة كاميراتهم وأفلامهم، في الوقت الذي كان قطاع غزة يشهد فيه مسيرات حاشدة ضد زيارة بوش وقبلها انعقاد مؤتمر أنابوليس.

واستنكرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن هذه الممارسات، وعبرت في بيانات متعاقبة عن شعورها بالقلق من تكرار الاعتداءات على الحق في حرية التعبير والحريات الصحافية، مؤكدة أن "الحق في حرية الرأي والتعبير مكفول بموجب القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان".

بدوره، أكد شعوان جبارين، رئيس مؤسسة "الحق": أن القانون ضمن حرية التجمع والتظاهر، وأقرها على أنها حق أساسي، ويجب على المتظاهرين –حسب القانون– أن يبلغوا قائد الشرطة في المنطقة المنوي تنظيم التظاهرة فيها قبل يوم أو يومين من تنظيمها من أجل الترتيبات المطلوبة ميدانياً، والحفاظ على أمن من يقوم بالتظاهر، منوها إلى أن "الهدف من إعلام قائد الشرطة ليس أخذ الإذن أو الترخيص، وإنما إعلامه فقط بالفعالية أو التظاهرة".

دور المؤسسات الحقوقية

يرى أكثر من مراقب ومتضرر من انتهاكات الحريات أن المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، على كثرتها، لم ترتق إلى مستوى المسؤولية، ولم تقم فعلياً بخطوات عملية ضد آلاف الانتهاكات التي وثقتها الأطقم التابعة لها في الضفة والقطاع منذ حزيران العام ٢٠٠٧، بل اكتفت بالتوثيق وإصدار بيانات الشجب والاستنكار.

وقال الصحافي نواف العامر: لم تقم المؤسسات الحقوقية بشيء ملموس ضد الانتهاكات التي تحدث كل يوم، بل اكتفت بإصدار بيانات الاستنكار والإدانة، ولم تراكم أو تفعل شيئاً لضمان عدم تكرار ما يحدث، أو بأقل تقدير التخفيف من حدة الانتهاكات.

ويرد جبارين بالقول: لا تملك المؤسسات الحقوقية قوة أو سيفاً لإرغام من يقوم بالانتهاك عن التراجع أو التوقف، لأن هذا دور المكلفين بإنفاذ القانون من

اعتصام في رام الله تضامناً مع "الحياة الجديدة". (عدسة: جمال العاروري)

الرئيس والحكومة، لافتاً إلى أن "المواطنين لا يقومون بدورهم بالتحرك لمنع الانتهاكات". وأضاف: كل ما نستطيع القيام به هو كشف الانتهاك وتوثيقه، ورفع صوتنا لإحراج من قام بالانتهاك، وإصدار بيانات استنكار، إضافة إلى تنظيم لقاءات مع الجهات المعنية ولعب دور ضاغط عليها لاحترام حقوق الإنسان والحريات التي نص عليها القانون.

من يملك الحل؟

إذا كانت عشرات المؤسسات الحقوقية لا تملك الحل لإنهاء مسلسل الانتهاكات، وفي ظل استمرار حالة "الموت السريري" للمجلس التشريعي، يبقى ابتكار الحل حكراً على رواد الصراع وصانعيه السياسيين أولاً، والذين انساقوا وراءهم من الإعلاميين ثانياً.

ويعتبر الصواف أن "الحل يكمن فقط في الانفراج السياسي"، مؤكداً عدم ثقته بالقضاء الفلسطيني ليبت في أمر منع صحيفة فلسطين من الصدور ثانية في الضفة.

من جانبه، دعا أبو حشيش إلى "ترتيب البيت الإعلامي الفلسطيني، لأننا لو امتلكنا نقابة قوية تمثل جميع الصحافيين المهنيين، فإنها ستكون قادرة على الوقوف بوجه حركتي "حماس" و"فتح" وأي جهاز أمني، لأنه ستكون هناك ضوابط بأن لا ينزلق الصحافي بعيداً عن المهنية والموضوعية".

وأكد على ضرورة "الإسراع بصياغة قانون إعلامي عصري ينظم العمل الإعلامي بمشاركة الجميع".

أما النجار فاعتبر أن "الحل بيد الأطراف الثلاثة: الصحافيون أنفسهم، والسلطة التي يجب أن تكون حامية لحقوقهم بغض النظر عن أي مصالح حزبية أو فئوية، والمجتمع المدني الذي يجب أن يتصدى للانتهاكات بقوة أكبر".

ربما الإعلاميون!

على صعيد آخر، بدأ العامر فعلياً بالتعاون مع مجموعة من الإعلاميين بالتحرك عبر خطوات جادة لإنهاء الأزمة.

وقال العامر: بدأنا بالفعل أنا وعدد من الزملاء الإعلاميين بتوظيف علاقاتنا الطيبة بالمسؤولين من الطرفين، والضغط عليهم لإيقاف الانتهاكات بحق الإعلاميين، والعمل على إعادة إصدار الصحف الممنوعة.

وأضاف: المبادرة ما زالت في بدايتها، وقابلة لأن تتسع وتضم عدداً أكبر من الإعلاميين، فنحن نريد أن نكون كإعلاميين وسيلة للتهدئة، وليس رصاصة تزيد من اشتعال الصراع بين الطرفين.

"سنبذل ما بوسعنا خلال المرحلة القادمة، مستثمرين علاقاتنا الطيبة مع السياسيين والمجتمع، لإطفاء نار ساهم في إشعالها الإعلاميون، والآن هم من يكتوون بنارها"، كما يؤكد العامر.

من انتهاكات حقوق الإنسان خلال شهر واحد

على الرغم من إشارة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن إلى حدوث انخفاض ملموس في انتهاكات حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٨، لاسيما في عدد حوادث القتل، اعتماداً على عمليات الرصد والتوثيق التي نفذتها الهيئة، فإن الانتهاكات على صعيد المساس بحرية الرأي والتعبير تواصلت بشكل واضح.

وحسب التقرير الذي صدر عن الهيئة في الرابع من شباط الماضي، فقد شهد شهر كانون الثاني انخفاضاً ملموساً في انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الجسدية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية مقارنة بإحصائيات أشهر العام الماضي كافة، وبخاصة شهر كانون الثاني ٢٠٠٧، حيث رصدت الهيئة مقتل ١٢ شخصاً جراء حوادث الانفلات الأمني والفوضى الداخلية في مناطق السلطة الوطنية خلال كانون الثاني من هذا العام، وذلك مقارنة بمقتل ٧٦ شخصاً خلال كانون الثاني ٢٠٠٧، و٢١ شخصاً قتلوا خلال كانون الأول ٢٠٠٧، وكان من بين القتلى ١٠ أشخاص سقطوا في قطاع غزة، واثنان سقطا في الضفة الغربية، حيث قتل ستة منهم على خلفية الشجارات العائلية والثأر، من بينهم أحد أفراد شرطة الحكومة المقالة، التي كانت تحاول اعتقال مواطن متهم بقتل مواطن آخر خلال شجار عائلي وقع في مدينة رفح، وكذلك قتل ثلاثة أشخاص في ظروف غامضة، من بينهم شرطي وضابط في قوات الأمن الوطني، إضافة إلى طفل قتل خلال قيام أحد المواطنين بإطلاق النار في حفل زفاف، وفتاة قتلت خلال عبثها بمسدس والدها. والمواطن الأخير هو طفل توفي بتاريخ ١٥ كانون الثاني في أحد المستشفيات الإسرائيلية عقب نقله إليها من مستشفيات قطاع غزة خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٧، وكان هذا الطفل استدعي للتحقيق لدى الشرطة في مدينة غزة ونقل للمستشفى بعد نصف ساعة من وصوله للتحقيق، وكان مصاباً بشلل رباعي، فيما ادعت الشرطة أنه أصيب أثناء محاولته الهرب من مكان احتجازه!

ورصدت الهيئة وقوع ٣٥ إصابة نتيجة لحوادث الاقتتال والانفلات الأمني التي وقع غالبيتها في قطاع غزة.

كما رصدت الهيئة خلال الشهر ذاته عدداً من الانتهاكات على صعيد المساس بحرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية، ومن أبرز هذه الانتهاكات قيام الشرطة والأجهزة الأمنية في مدينة رام الله بتاريخ ١/١٠ بتفريق تظاهرة سلمية بالقوة، انطلقت احتجاجاً على زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش، ما أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين بجراح.

وفي المقابل، قامت الشرطة التابعة للحكومة المقالة بتاريخ ١/١١ بفض اعتصام سلمي بالقوة لموظفي الهيئة العامة للاستعلامات، حيث كان هؤلاء الموظفون قد اعتصموا احتجاجاً على اقتحام عشرات المسلحين لمقر الهيئة بمدينة غزة واستولوا على عدد من محتوياته.

وذكرت الهيئة في تقريرها أن جهاز الاستخبارات العسكرية في محافظة طولكرم قام باعتقال أربعة صحافيين بذريعة العمل لصالح وسائل إعلام مرتبطة بحركة "حماس"، في حين قام جهاز الأمن الداخلي في الحكومة المقالة باعتقال مدير مكتب صحيفة الحياة الجديدة في قطاع غزة منير أبو رزق بتاريخ ١/١٥ على خلفية عمله الصحافي.

ونوهت الهيئة إلى أن هذا الشهر شهد كذلك وقوع خمسة اعتداءات على مؤسسات وأملاك عامة وأملاك شخصية، من بينها قيام مسلحين مجهولين يستقلون سيارة مسرعة بإطلاق النار بتاريخ ١/١ على منزل عضو بلدية نابلس عن كتلة التغيير والإصلاح فياض الأغبر، ما أدى إلى إصابة زوجته منى أبو زهرة (٣٥ عاماً) بجراح طفيفة، وتبين أن هذا الاعتداء قام به ناشطون من "فتح" رداً على ممارسات الشرطة في غزة ضد نشطاء "فتح" في قطاع غزة.

وأضافت أن عشرات المسلحين المجهولين اقتحموا بتاريخ ١/١٠ مبنى الهيئة العامة للاستعلامات المكون من خمسة طوابق في حي الرمال بمدينة غزة، واستولوا على ٢١ جهاز حاسوب، وثلاث طابعات، وجهاز فاكس، وآلة تصوير وشاشة عرض (LCD)، وجهاز صوت ومستندات.

وسجلت الهيئة عشرات عمليات الاعتقال التي نفذتها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، واستهدفت أنصار ونشطاء من حركة "حماس".

كما قامت الشرطة التابعة للحكومة المقالة في القطاع بتنفيذ عشرات الاعتقالات التي طالت نشطاء من حركة "فتح"، فيما استمرت الأجهزة الأمنية باحتجاز عشرات المعتقلين على خلفية سياسية في مراكز التوقيف التابعة لها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ورصدت الهيئة خلال الشهر ذاته انتهاكين بارزين للحريات الأكاديمية في قطاع غزة، تمثلا بتعرض المدرسة الأميركية في مدينة بيت لاهيا لاعتداءين، حيث قام مسلحون مجهولون بتاريخ ١/١٠ بإطلاق قذيفة صاروخية باتجاه مبنى المدرسة، ما أدى إلى إلحاق أضرار مادية بالمبنى، وبتاريخ ١/١٢ قام عدد من المسلحين باقتحام مباني المدرسة وسرقة بعض محتوياتها، وإحراق ٦ حافلات لنقل الطلبة كانت في موقف خاص بالمدرسة.

كميات من الأدوية المضبوطة

عدسة: جمال العاروري)

عصابات ومسؤولون متورطون أو متواطئون .. وبيئة مشجعة

الأغذية الفاسدة والأدوية المزورة ... صناعة متكاملة للفساد

٨ أصناف من الأدوية المزورة بيعت في السوق المحلية

عدم إنفاذ القوانين وغياب الإجراءات العقابية الرادعة و"الطبطبة" شجعت على تفاقم الظاهرة.

عمليات تهريب وتزوير ضخمة استشرت على مدار سنوات دون أي تدخل رسمي جدي.

▪▪كتب غازي بني عودة:

أثارت متوالية الغذاء والدواء الفاسد التي تكشفت حلقات عدة منها في الأراضي الفلسطينية خلال الأسابيع الماضية، طرح سؤال الرقابة وحدود تواطؤ أو تورط المؤسسة الرسمية الفلسطينية في استشراء هذه الظاهرة، عبر أدوار مباشرة تقوم بها بعض الدوائر أو الموظفين الحكوميين، أو كنتيجة لضعف أدائها للوظائف المنوطة بها، ومنها منع الفساد ومسبباته.

ويعتبر سؤال "الحاضنة" أو البيئة المشجعة، السؤال الأبرز الذي يجب أن يسبق أي حديث عن معالجة ووقف عمليات ترويج الأدوية والأغذية والمواد الفاسدة والمزورة ومقاومة مظاهر الفساد، إن أريد لمثل هذه العملية الديمومة، وتجاوز حدود الفقاعة والضجيج العابر.

وتظهر مجموعة القضايا التي كشف عنها مؤخراً (تزوير وترويج الأدوية والأغذية الفاسدة) ضعف الجهات الرسمية لدرجة تلامس حدود "التورط" في خلق بيئة شجعت وساهمت في خلق وتوطين وتكرار مثل هذه الأعمال، ما قاد في المحصلة لظهور ونمو "مافيا" حقيقية منظمة للاتجار بالغذاء والدواء الفاسد والمزور ومختلف السلع والخدمات.

للمشكلة ثلاثة مستويات، كما يشخصها رئيس ائتلاف النزاهة والشفافية "أمان" الدكتور عزمي الشعيبي، الذي يرى إمكانية تحقيق إنجاز ضمن المستوى الأدنى منها، أما المستويان الأعلى (وهما الأهم لإنهاء الظاهرة وعلاجها جذرياً) فإن المؤشرات تظهر أن مكوناتهما لا تزال بعيدة عن يد السلطة أو الملاحقة والمساءلة الحقيقية.

١٠ ملايين شيكل خسائر السلطة من تهريب الهواتف الخليوية شهرياً

وكما هو معلوم، فقد كشف خلال شباط الماضي عن عدة شحنات ضخمة من الأدوية والمستلزمات الطبية الفاسدة والمزورة (خمس شحنات على الأقل)، إضافة إلى كمية ضخمة من الطحين الفاسد (٤ آلاف طن)، وثالثة من الزيت، ورابعة من حليب الأطفال، وخامسة من العصائر التالفة (ثلاث شحنات)، فضلاً عن قضية تهريب الأجهزة الخليوية التي ضبطت في سيارة رئيس المجلس التشريعي السابق روحي فتوح أثناء عبوره معبر الكرامة قادماً من الأردن، وذلك إلى جانب الكشف عن عمليات تزوير للنقود في منطقة الخليل.

وقدرت قيمة الأدوية الفاسدة والمزورة سالفة الذكر بعشرات ملايين الدولارات، بينما أشار مدير دائرة الجمارك والمكوس في نابلس رافع ظاهر، إلى أن النسبة الأكبر من أجهزة الهاتف الخليوي المعروضة في الأسواق الفلسطينية مهربة (نحو ٧٠٪ منها)، لافتاً إلى أن خسائر خزينة السلطة جراء ذلك تقدر بنحو ١٠ ملايين شيكل شهرياً (فقط من أجهزة الهاتف الخليوي المهربة).

المتورطون والمتهمون في مجمل هذه القضايا يمثلون مختلف الشرائح والأوساط، فمنهم أعضاء في مجموعات وعصابات متفرغة اعتادت هذا العمل، وآخرون يقومون بدور الحماية الأمنية للحصول على تمويل ما (بعض المجموعات المسلحة)، وقسم ثالث يشاركون بتوفير الحماية لهذه العصابات من خلال مناصبهم ومواقعهم الوظيفية، إلى جانب تورط بعض الموظفين الرسميين بصورة مباشرة في ذلك.

كشف قمة جبل الجليد فقط!

ويتضح من المعلومات المتوفرة حول ما كشف عنه من عمليات تزوير وترويج للغذاء والدواء الفاسد مؤخراً، وجود تداخل بين مجمل هذه الأنشطة وهويات المتورطين فيها، حيث شملت التحقيقات وعمليات التوقيف جهات وأشخاصاً من القطاعين العام والخاص (بعضهم يحتلون مناصب رفيعة في مؤسساتهم)، وأطباء وإداريين وتجاراً جمعتهم مصلحة واحدة عمادها الربح الكبير والسريع.

وتشير خيوط بعض ما تكشف، لعمليات غسل أموال ضخمة، ما قد يفسر في جزء منه حجم دائرة العمل واتخاذها شكلاً منظماً نجح في جمع كافة أطراف ومراحل هذه العملية المعقدة والواسعة، بدءاً من التزوير وانتهاء بالتسويق بمختلف مراحله، مروراً باستيراد هذه المواد، علماً أن هذه العملية تمتد إلى خارج الأراضي الفلسطينية، كما قال الناطق باسم الحكومة رياض المالكي (جريدة الأيام: ١/٤/٢٠٠٨).

وأمام هذه الصورة، يطرح السؤال المتعلق بكيفية إتمام مثل هذه العمليات الضخمة، على مدار سنوات من دون أن تتدخل الجهات الرسمية بجدية، أو أن تقدم على فضح ذلك، ما يضعها (بعيداً عن النوايا) في خانة التواطؤ، أو ضمن صفوف المتورطين حتى لو كانت (كمؤسسات وأفراد) بريئة من الضلوع المباشر في مثل هذه الأنشطة، فالصمت يرقى في مثل هذه المواقف إلى درجة التواطؤ، وهو أمر لا يبدده القول إن المؤسسة الرسمية لم تكن على معرفة بمثل هذه الأنشطة، لأن جزءاً رئيسياً من مهامها يكمن هنا، كما أنه لا يمكن تبرير ذلك بغياب القدرة التنفيذية خلال سنوات الانتفاضة على الرغم من تفهم ذلك كأحد المعيقات.

وترفض الجهات الرسمية الإعلان عن أية معلومات بشأن قضايا الدواء والغذاء الفاسد التي كشفت مؤخراً، وتتشبث بسرية التحقيق الذي تقول بعض الأوساط أن نتائجه ستؤول في جزء منها لمحكمة أمن الدولة كي تقرر بشأن المتورطين فيها نظراً لخطورتها.

وبينما توقع الناطق باسم الحكومة "أن تتم إحالة كل مسؤول عن هذا الملف إلى المحاكمة الأسبوع المقبل (الحالي)، وأنه لن يبقى مفتوحاً"، كما نقلت عنه الصحف في الأول من نيسان الجاري، فإن ما يجري على الأرض يظهر أن حدود هذا الملف لا تزال تتسع، وأن ما كشف عنه حتى الآن ليس غير قمة جبل الجليد.

وقد تم على سبيل المثال، في اليوم نفسه الذي صدرت فيه تصريحات الناطق باسم الحكومة، إيقاف المزيد من المتهمين في قضية الدواء الفاسد، كما تم ضبط ثلاث شحنات ضخمة من العصائر الفاسدة في نابلس وقلقيلية.

وفي اليوم التالي، تم ضبط نحو ثلاثة أطنان من لحوم الدواجن المهربة في طولكرم، كما اتهمت شركة الجلاء لتوريد الأدوية وزارة الصحة بإهدار أكثر من ٥٠ مليون شيكل في مناقصة للأدوية واستهداف مخازن الشركة في الرّام وتدبير مصادرة محتوياتها، كما قالت في إعلان لها (القدس ٢/٤/٢٠٠٨)، فيما ردت الوزارة ببيان اتهمت فيه الشركة بالتهريب وعدم الالتزام بالمواصفات والتهرب من الضرائب والجمارك، ما يثير الاستغراب حول صحة إغلاق هذا الملف في ظل كل هذه التداعيات!

جديد "مافيا" الأغذية الفاسدة

وعلى الرغم من أن عمليات ضبط كميات من الأغذية والمواد الفاسدة ليست بالحدث الجديد في الأراضي الفلسطينية، فإن الخطير والجديد فيما كشف عنه من قضايا مؤخراً، يمكن إيجازه بعدة جوانب، هي:

أولاً. إن هذا النشاط دخل طوراً أكثر تنظيماً واتساعاً يرقى إلى درجة القول إننا أصبحنا أمام عصابات منظمة تتاجر بهذه المواد على نطاق بلغ حدود صناعة وتزوير بعض السلع والمواد في الخارج، وجلبها للأسواق المحلية، أي أننا أصبحنا أمام صناعة متكاملة للفساد وللنشاط الجنائي تشمل ترويج مختلف السلع الفاسدة، وتزوير العديد من المواد، إضافة إلى تزوير العملة (النقود).

ثانياً. إدخال الدواء على رأس قائمة السلع المزورة والمهربة والفاسدة بعد أن كان قبل سنوات عدة بمنأى عن ذلك على الرغم من تسجيل عمليات تهريب محدودة.

وتؤكد نقابة الصيادلة ومصادر طبية أن ٨ أصناف من الأدوية المزورة (تخلو من المواد العلاجية الفعالة) قد بيعت في السوق المحلية.

وشملت عمليات التزوير المتعلقة بالعلاجات ترويج شبكيات القلب، وأدوية خفض الدهون، وتلك التي توصف لمن يجرون عمليات قلب مفتوح، ومثبتات الحمل، وكل ما ارتفع ثمنه أو زاد استهلاكه من الأدوية والعقاقير، لاسيما المنشطات الجنسية، والعقاقير التي توصف لخفض الوزن، ما شكل خطراً حقيقياً على حياة مئات المرضى الذين تعاطوها.

ووفقا لنقابة الصيادلة، فإن بعض المنشطات الجنسية المزورة التي ضبطت في السوق الفلسطينية كانت تحوي عشرة أضعاف المادة الفعالة مقارنة بمثيلاتها الأصلية، ما يظهر مدى خطورتها، وبخاصة على من يعانون من أمراض القلب.

ثالثاً. نشأ مع الوقت تداخل بين المجموعات التي تعمل في التزوير والتهريب والجهاز الرسمي بسبب ضعف المؤسسة الحكومية وحالة الترهل التي تفاقمت، وبخاصة خلال سنوات الانتفاضة، بحيث أصبح من الصعب التمييز أحياناً بين المسموح والمحظور، بين المتورط والبريء، بين المدافع عن القانون ومن يخرقه.

رابعاً. أدى تغييب وعدم إنفاذ القوانين وغياب الإجراءات العقابية الرادعة والعلاج بـ"الطبطبة" لما يتم كشفه من قضايا إلى تشجيع أعداد متزايدة من الناس على السير في هذه الطريق.

ويفسر هذا الأمر (على سبيل المثال) ما قاله مدير مديرية الاقتصاد الوطني في نابلس فالح سلمان، عن ضبط أطقم الوزارة أغذية ومواد فاسدة ومنتهية الصلاحية في ٤١ محلاً من أصل ١٥٠ متجراً تم التفتيش عليها خلال شهر واحد مضى.

وبكلمات أخرى، فإن ما نسبته ٢٧٪ (حوالي الثلث) من مجمل المتاجر التي شملها تفتيش وزارة الاقتصاد المذكور، عثر فيها على مواد فاسدة أو مخالفة، ما يظهر حدود التردي الذي بلغته الأوضاع القائمة.

وأدى ضعف أو تخلف "حاسة السمع" لدى الأجهزة الرسمية إلى تفاقم الظاهرة، حيث أن المؤسسة الرسمية لم تستجب للعديد من النداءات والدعوات التي وجهت لها بشأن الدواء الفاسد، والحجة كانت ولا تزال تدور حول ضعف الأجهزة الأمنية نتيجة الاحتلال وسياساته.

وربما يكون هذا الأمر مبرراً بدرجة ما، لكنه لا يبرر المشكلة، فما الذي يبرر مثلاً أن يقفل ملف ما أو يصار لتمييع قضية معينة تم الكشف عنها في السابق.

←

"تجار الحرب" خلال الانتفاضة

ويقول رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية الدكتور محمود أبو الرب: هناك أعداد كبيرة من تجار الحرب، وقد نشأ خلال الانتفاضة تجار الفلتان الأمني، الذين بدأوا يعملون بكل الآليات غير القانونية (بدأت هذه البيئة تنضج بعد السنة الثانية للانتفاضة) واتسعت التجارة الرابحة بحياة المواطنين، وما سيتكشف عنها أكثر مما كشف.

ويعزو أبو الرب أسباب ذلك لحالة الفلتان الأمني، وعدم السيطرة على السلاح، وما قاد له من "نشوء مجموعة من العصابات التي تدافع عن فئات معينة (عبر استئجارها)، إلى جانب الاحتلال الذي يروق له هذا الحال، ما قاد إلى أن نصبح مزبلة للاقتصاد الإسرائيلي، وحتى مزبلة للاقتصاد العالمي"، كما قال في إشارة منه لشحنة الطحين الفاسد التي كشف عنها في نابلس قبل توزيعها من قبل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة كمعونة إنسانية.

وأوضح أن ديوان الرقابة بدأ بمخاطبة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والفساد وديوان المحاسبة الأميركي من أجل الوصول إلى الحقيقة بشأن هذه الشحنة.

وكانت المنظمة الدولية هددت بوقف برنامج المساعدات هذا وحرمان الفلسطينيين منه إذا واصلت سلطتهم التحقيق في هذا الملف وأتلفت شحنة الطحين.

ووفقاً لمصادر مطلعة، فإن المنظمة الدولية تضغط على السلطة الفلسطينية التي أصدرت قراراً بإتلاف شحنة الطحين وتحاول مساومتها، موضحة أنها (المنظمة الدولية) طرحت نقل شحنة الطحين الفاسد خارج الأراضي الفلسطينية، وهو أمر مكلف لضخامة الكمية (٤ آلاف طن) أو تحويلها إلى علف للحيوانات!

ضعف الرقابة وتضارب المصالح بين الوزارات

ويشير أبو الرب إلى تقرير ديوان الرقابة الذي أظهر أن ٥٢٪ من المؤسسات الفلسطينية تعاني من ضعف في نظام الرقابة، موضحاً أنه "كلما كان نظام الرقابة ضعيفاً، فإن ذلك يعني ابتعاداً عن العمل المؤسسي، وهذا من شأنه أن يقود إلى قرارات متناقضة حتى في الوزارة الواحدة، فضلاً عما قد يترتب عليه من تضارب للمصالح التي قد تنشأ وتكون مستغلة من فئة ما تسعى إلى تحقيق مآربها انطلاقاً من سوء الإدارة هذا".

ومن أبسط مظاهر تضارب المصالح بين الوزارات وغياب التنسيق وفرص استغلال ذلك من قبل البعض، ما أكدته مصادر مطلعة عن منح وزارة الاقتصاد الوطني ترخيصاً لكسارة للعمل في محافظة نابلس في وقت رفضت فيه وزارتا الصحة والزراعة منحها ترخيصاً بذلك (منعتها) لأسباب بيئية.

وقال أبو الرب "إن لم يكن هناك استخلاص عبر، ووجود لعامل الردع لسوء استخدام السلطة والمال العام، فإن ذلك سيؤدي لمزيد من الانحراف والإمعان في ذلك".

وأضاف: جوهر تقرير الرقابة يتحدث عن بناء نظام رقابي سليم، وترسيخ العمل المؤسساتي، لأنه يعتبر أساس بناء الدولة والنظام استناداً إلى تكافؤ الفرص، والابتعاد عن التعيينات والمحسوبية، وهذا فقط من شأنه الحد من هذه المظاهر، لافتاً إلى غياب دور المجلس التشريعي في وضع حد لهذه الظواهر والمساءلة، ما يزيد الإمعان في ذلك.

الدائرة لم تتوقف عن التمدد

بدورها، قالت رئيسة لجنة الصحة والسلامة العامة في محافظة نابلس عنان الأتيرة: لقد فتح هذا الملف، وحتى الآن لا تزال عمليات ضبط المزيد من الأدوية والأغذية والمواد التالفة مستمرة والموضوع آخذ بالاتساع، وقد شكلت العديد من اللجان لمساندة الأجهزة الأمنية في عملها.

وأضافت: أؤكد على وجود عمل حثيث، وتركيز قوي من القضاء، والتحقيق يطال كل من ترد أسماؤهم، فضلاً عن شموليته لأشخاص غير متورطين من أجل جمع معلومات من شأنها المساعدة في توفير الأدلة.

وترى الأتيرة أن معالجة هذا الملف تختلف عما سبقه من عمليات سابقة من حيث الجدية، وتقول: لم تكن العمليات في السابق تستند إلى معلومات وتوثيق، وهذه هي المرة الأولى التي تتم على أساس معلومات موثقة وأدلة، وهذا نتاج لجهود الأجهزة الأمنية والجهات المختصة، والوضع الأمني الراهن (فرض النظام) هو الذي ساعد ومن دونه لم يكن ذلك ممكناً.

ووصفت ملف الطحين الفاسد بأنه "ينطوي على خرق مضاعف، نظراً لأن الموضوع يتعلق بمنظمة دولية تقوم بدور إنساني (الأمم المتحدة)، إضافة إلى ضخامة الكميات وحدوث الأمر في ظل حالة من الفقر الشديد والعوز في أوساط الفلسطينيين، ما يثير الشبهة بأنه جزء من سياسة ما".

ولا تختلف الأتيرة مع ما ذهب إليه رئيس ديوان الرقابة ورئيس ائتلاف النزاهة "أمان" حول أسباب هذه الظاهرة، وتقول: إن سبع سنوات من غياب القانون وغياب أشكال المساءلة كافة، إضافة إلى سوء الإدارة في وزاراتنا وتدني مستوى الأداء فيها، إلى جانب شلل القضاء، قادت في محصلتها إلى ما نواجهه الآن.

"حصانة" فلسطينية .. من العقاب!

ويجزم الدكتور حسن خريشة، عضو المجلس التشريعي، الذي كان عضواً في أكثر من لجنة حققت في قضايا فساد كشف عنها، أنه لم تتم محاسبة أحد من الضالعين في مثل هذه القضايا والفاسدين منذ قيام السلطة، معرباً عن أمله في أن تكون القضية الراهنة مختلفة، وقال: لم يحاسب أحد من اللصوص والفاسدين، ونأمل أن تكون هذه القضية مفصلية وبداية انطلاقة جديدة في التعامل مع هذه القضايا.

وأضاف: عدم وجود محاسبة يفتح الباب واسعاً أمام تكرار مثل هذه القضايا.

ونوه إلى أن ما استقطبته قضية الأغذية والأدوية الفاسدة الحالية من أضواء وتركيز يعزز الحاجة إلى معالجة مختلفة عن القضايا السابقة، موضحاً أن هناك تعليمات واضحة من الرئيس للنائب العام بمتابعة هذه القضية والوصول بها إلى النهايات اللازمة.

وحول ما يتردد عن إيقاف مسؤولين كبار ارتباطاً بهذه القضية والتحقيق معهم، قال خريشة: هناك حديث عن عمليات تحقيق تمت مع بعض الأشخاص، لكن لم يوقف أحد منهم، وهناك خطوات لإيقاف شخصيات متنفذة في موضوع الأدوية.

ثلاثة مستويات للفساد .. والعلاج لا يتجاوز أدناها

وبرأي الشعيبي، هناك ثلاثة مستويات للفساد والمعالجة؛ يتعلق الأول بالجرم المباشر الذي "تقوده مافيا منظمة استشرت في مجالات متعددة مستغلة غياب الرقابة، وضعف السلطة، وضعف وعي الجمهور، وما يعانيه الناس من أزمة اقتصادية تقودهم لقبول أمور كشراء أدوية أو أغذية مثيرة للشبهة مثلاً".

ويؤكد أن "هذا المستوى (الجرم المباشر) موجود وبشكل واضح ولا يحتاج مزيداً من التحقيق، وأن النائب العام ليست لديه مشكلة في الإمساك بعدد من المتورطين، وقد تحقق إنجاز على هذا المستوى".

وعلى الرغم من قدرة النائب العام على الحركة ضمن هذا المستوى، فإن الأهم يكمن في ملاحقة المتورطين الذين يمكن تصنيفهم ضمن المستويين التاليين (الثاني والثالث)، وهما مستويان يثيران خشية الجميع من عدم المساس بهما.

ويتعلق المستوى الثاني بحالة تدخل أشخاص يعززون استمرار الفساد انطلاقاً من كونهم شركاء أو جزءاً من عناصر حماية المتورطين المباشرين مقابل نسب أو فوائد يجنونها لقاء ذلك.

ويوضح الشعيبي أن "تقاطعاً للمصالح يحدث بين أشخاص ينتمون لمجموعات محلية غير منضبطة وآخرين من عناصر الأجهزة الأمنية دخلت في شراكات وتحولت وظيفتها لدور الحماية مقابل نسب أو تمويل، وهذا الأمر واضح لدى المستوى الأمني الذي يعالج هذه الملفات".

ويرى أن النيابة العامة وحدها غير قادرة على متابعة المتورطين ضمن هذا المستوى، مؤكداً على ضرورة قيام وزير الداخلية ومكتبي الرئيس ورئيس الوزراء بمخاطبة التنظيمات والجهات الأمنية لرفع الحماية والغطاء عن كل من يتهم من عناصرها أياً كانت مكانته.

ويؤكد الشعيبي وجود ضغوطات من بعض هؤلاء الأشخاص (المتنفذين) على النيابة والتحقيق، ومن المتوقع أن تصل إلى القضاء للضغط عليه حين تصله القضية.

وقال: هذا الضغط يتداخل فيه الأمني والتنظيمي كمصدر له، وقد عبر عن وجوده محافظ نابلس الدكتور جمال محيسن والنائب العام حين قالا في تصريحين منفصلين إنهما لن يسمحا لأحد بالتدخل في هذه القضية (الغذاء والدواء الفاسد).

وكان محافظ نابلس هدد باعتقال كل من يحاول التدخل لصالح أي من المتورطين في قضية الدواء حين تم الكشف عنها، وجرى توقيف بعض المتهمين ارتباطاً بها.

ويتعلق المستوى الثالث من الفساد بدور المؤسسة السياسية الفلسطينية وتقاعسها عن القيام بوظائفها المفترضة، ويقول الشعيبي: المستوى الثالث سياسي، فالمطلوب من وزارتي الاقتصاد والصحة ودوائر أخرى العمل على منع هذه الجرائم وهي مسؤولة، ويجب أن تحاسب عليها عند حدوث التقصير.

ونوه إلى تقرير الفساد الذي كان أصدره المجلس التشريعي العام ١٩٩٧ وأشار فيه لشركات وعطاءات منحتها وزارة الصحة لأشخاص دون الشروط المطلوبة، لافتاً إلى أن هذا "لم يكن ليتم ويتحقق دون تغطية من وزارتي الاقتصاد والصحة".

وأضاف: على الرغم من ذلك، فإن المحاسبة لم تتم ولم تجر تغييرات هيكلية جدية في وزارتي الاقتصاد والصحة لمحاسبة من تواطئوا، الأمر الذي شجع على مزيد من غض النظر أو التواطؤ أو إيجاد مصالح مشتركة، لافتاً إلى أن "معالجة هذا تعتبر جزءاً من مسؤوليات المستوى السياسي وليس النيابة العامة".

وقال: نحن بحاجة لتحقيق على مستوى سياسي مع الأشخاص وهذه الدوائر، فهناك قضايا متعددة لها علاقة بالمواصفات والمقاييس والخدمات وليس فقط موضوع الطحين والدواء، فالسوق تُغرق من قبل إسرائيل بالمواد الفاسدة عبر وكلاء ينشطون في المناطق المتاخمة للخط الأخضر والمستوطنات خاصة، حيث تجري عمليات إعادة التغليف والتسريب للسوق الفلسطينية.

ويرى أن هناك تغيراً إيجابياً طرأ فيما يتعلق بإرادة السلطة على صعيد معالجة ملف الفساد مقارنة بما كان عليه الحال سابقاً، وقال: إننا متأكدون في "أمان" أن الرئيس أحدث تغييراً في الواقع القائم عبر استبعاده توفير الحماية لأي شخص، وقضية أجهزة الهاتف الخليوي التي ضبطت في سيارة رئيس المجلس التشريعي السابق روحي فتوح أكبر دليل على ذلك، حيث أن الرئيس لم يصدر حتى الآن بياناً يقول فيه إن فتوح غير مسؤول (عما حدث)، إلى جانب قرار رئيس الحكومة القاضي بإخضاع المسؤولين كافة للتفتيش الجمركي على الرغم من حصانتهم (استثني شخص الرئيس عباس فقط من هذا القرار).

ومع أن الشعيبي يرى حدوث تغيير في تفكير السلطة إزاء مظاهر الفساد، فإنه يشك في قدرتها على إحراز نتائج على المستويين الثاني والثالث من المشكلة، وقال: الظروف أفضل، وهناك جدية ما في المستوى الأول، لكن هناك شكوكاً لدينا فيما يتعلق بالمعالجة في المستويين الثاني والثالث.

وأضاف: النائب العام السابق كان قال إنه لا يستطيع التحقيق مع من هم برتبة مدير عام فما فوق، ما دفعنا للتوجه للرئيس الراحل ياسر عرفات بهذا الشأن، حيث تمت صياغة نص قرار يمكن النائب العام من التحقيق مع أي شخص من دون الرجوع للرئيس، لكن القرار لم يوقع على الرغم من موافقة الرئيس الراحل عليه آنذاك (العام ٢٠٠٣).

وتابع: أعتقد أنه بإمكاننا اليوم أن نطلب من الرئيس محمود عباس إصدار قرار يبلغ من خلاله النائب العام بذلك، لافتاً إلى أن "الجمهور لن يكون مقتنعاً إذا اقتصر الأمر على محاسبة المتورطين ممن هم ضمن المستوى الأدنى".

مهادنة مع الفساد

وحول عدم جدية السلطة منذ قيامها في معالجة قضايا الفساد وما ترتب على ذلك، قال الشعيبي: لا شك في أن هذه السياسة التي تقف بين المهادنة والتواطؤ، تعمل على استشراء الظاهرة عبر تشجيع العناصر الفاسدة، فالقضايا الأساسية التي أثيرت كموضوع هيئة البترول، أو تلك المتعلقة بشخصيات متورطة في الموضوع الاقتصادي، وصلت النائب العام، لكن التحقيق فيها لم يكتمل.

ونوه إلى قضية تسريب أسئلة امتحان الثانوية العامة "التوجيهي" العام الماضي ٢٠٠٧، للحصول على أموال، لافتاً إلى أنه كان أحد أعضاء اللجنة التي شكلت للتحقيق في هذه القضية، وقال: كنت عضواً في اللجنة التي شكلت، وقد حققنا وحددنا المسؤولين عن ذلك.

وعند سؤاله عما إذا كان ائتلاف "أمان" قد اطلع أو علم باتخاذ السلطة أية إجراءات عقابية ضد من تم تحديدهم كمتورطين أو مسؤولين عن تسريب أسئلة "التوجيهي"، قال الشعيبي: لقد انتهى دورنا كلجنة في تحديد مستوى المسؤولية والمسؤولين وتقديم التوصيات، نافياً أن تكون لديه أية معلومات بشأن ما اتخذ من عقوبات أو إجراءات إن تم ذلك.

ونوه إلى "تداخلات كثيرة حدثت على مستوى الأفراد"، لكنه استبعد في الوقت ذاته، أن يكون أجري أي تحقيق على المستوى الإداري ارتباطاً بهذه القضية.

وسط توقعات بتفاقم حدة الأزمة الاقتصادية

استمرار حالة الانقسام يقوِّض فرص رفع الحصار وفتح معابر قطاع غزة

..كتب عيسى سعد الله:

بات رفع الحصار عن قطاع غزة خلال الأشهر القادمة أملاً صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً في ظل الأوضاع الراهنة، والتحديات التي تواجهها الجهود الرامية لإنهاء حالة الانقسام. وفي ضوء استطلاع آراء أصحاب الشأن، فإنه لا آمال تلوح في الأفق القريب لحل أزمة المعابر القائمة التي تفاقمت منذ عشرة أشهر، وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تضرب القطاع ستتعمق وستزيد من صعوبة حياة أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، يعيش أكثر من ثلثهم على المساعدات الإنسانية.

ويتوقع الخبراء أن ترتفع أعداد المرضى الذين يتوفون يومياً بسبب الحصار، كما سترتفع نسبة الفقر وتزداد نسبة البطالة.

ويربط أطراف الأزمة والمحللون الحل بإنهاء حالة الانقسام وقيام العرب بدور فاعل وضاغط على الإسرائيليين والأميركيين.

وفي ظل الوضع الحالي، فإن تحقيق ذلك صعب للغاية، وعليه يتوقع استمرار تعثر الجهود المصرية الحثيثة لإيجاد حلول متوافق عليها لقضية معبر رفح بشكل خاص، إثر التعنت الإسرائيلي وإصرار حركة "حماس" والرئاسة على موقفيهما.

ولم ترتق عشرات الجلسات واللقاءات بين المسؤولين المصريين والفلسطينيين والإسرائيليينَ إلى مستوى أكثر من فتح معبر رفح لمرات عدة سمح خلالها للعالقين فقط على جانبي المعبر بالعودة إلى ديارهم.

وفي غضون ذلك، ستنضم آلاف العائلات إلى طابور المطالبين بالحصول على قسائم المساعدات الإغاثية "الكوبونات"، التي بات حلم الحصول عليها يؤرق مضاجع معظم المواطنين، ويتصدر أول اهتماماتهم، وسيبقى هؤلاء المواطنون يعتمدون على ما تقدمه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومنظمة الغذاء العالمية ومؤسسات خيرية عربية وأجنبية من مساعدات، كما يبين النائب جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار.

وكان أكثر من تقرير صادر عن مؤسسات مختصة قد حذَّر من أن استمرار إغلاق إسرائيل للمعابر منذ سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة في منتصف شهر حزيران الماضي، سيؤدي إلى توقف تام لباقي الأنشطة الاقتصادية التي لا تزال تعمل بصعوبة حتى الآن، لاسيما قطاعي الزراعة والخدمات، بعد توقف غالبية الأنشطة الصناعية والإنشائية بسبب اعتمادها بشكل كبير على استيراد المواد الخام اللازمة لتشغيلها.

خلاف داخلي يفاقم الأزمة

والظاهر من موقفي طرفي الأزمة المحليين (الرئاسة و"حماس") أنهما لا يكترثان بهذه النتائج والمعطيات الكارثية، بل ويمضيان في تشددهما بمواقفهما، بينما يمعن الإسرائيليون في حصارهم وضغوطهم الاقتصادية والعسكرية.

ويتهم أيمن طه، الناطق باسم حركة "حماس" الرئاسة الفلسطينية بتعطيل تشغيل المعابر بإصرارها على العودة إلى تفاهمات ٢٠٠٥ بشأن المعابر، مؤكداً رفض "حماس" المطلق للعودة إلى هذه التفاهمات.

في المقابل، اعتبر الدكتور فيصل أبو شهلا، عضو المجلس التشريعي عن حركة "فتح"، أن مطالب حركة "حماس" "غير واقعية وغير مدروسة وتخدم الرؤية الإسرائيلية حول مصير القطاع"، مشدداً على أن "الرئاسة مع تطوير اتفاقية المعابر، ولكن ليس على حساب وحدة الوطن".

وقال أبو شهلا: إن رفض حركة "حماس" لخطة الرئاسة حول المعابر جعل إسرائيل تمعن في حصارها ومؤامراتها على القطاع، مؤكداً أن "ما يشهده القطاع من كوارث هو نتيجة الرفض الحمساوي المتواصل للاستجابة والتعامل مع الرئاسة بخصوص تشغيل المعابر".

لكن طه أكد أن "حماس تبحث عن النقاط التي تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني داخل تفاهمات ٢٠٠٥، بحيث توافق على تواجد الأوروبيين على المعبر بشرط أن يمكثوا في العريش أو قطاع غزة".

كما جدد تأكيد موافقة "حماس" على وجود حرس الرئاسة على المعبر "بشرط أن يكون هؤلاء الأفراد من أصحاب الكفاءة والنزاهة والسمعة الحسنة".

نوايا إسرائيل!

ونوه طه إلى أن "المصريين، باعتبارهم وسطاء في هذه القضية، ينتظرون موافقة الرئاسة بخصوص فتح المعبر"، مؤكداً أن "المصريين سيقبلون فتح المعبر من الجانب الفلسطيني والمصري دون تدخل الإسرائيليين".

وشدد على أن المعبر هو فلسطيني مصري خالص، داعياً الرئاسة إلى استغلال الفرصة من أجل تحرير القطاع من الحصار والاحتلال.

ورفض طه "مبررات" الرئاسة المتمثلة بالتخوف من النوايا الإسرائيلية اتجاه فتح المعبر، مؤكداً أن "كل شعب يتمنى الخلاص من الاحتلال".

وحذَّر أبو شهلا من نوايا إسرائيل، مؤكداً أن الأخيرة "تحاول جاهدة استغلال الانقلاب من أجل التخلص من قطاع غزة، وإعلان خلو مسؤوليتها عنه كدولة محتلة". وقال: إن الرئاسة لا تعارض وجود من كان في السلطة الرسمية على المعابر، ولكنها تعارض وجود فصائل على المعابر.

وشدد على إصرار الرئاسة على أن يكون المعبر تحت سلطة حرس الرئيس، باعتباره السلطة الشرعية. كما حذر أبو شهلا حركة "حماس" من تبعات الاستمرار في رفض مبادرات الرئيس محمود عباس، مؤكداً أن "الشعب الفلسطيني في القطاع يدفع ثمناً باهظاً لقاء هذه السياسة الخاطئة من حركة حماس". ووصف الموقف المصري بالمسؤول والجاد، مؤكداً أن مصر جادة في إنهاء الحصار وفتح المعابر من منطلق كونها دولة تشعر بمدى الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني.

الحصار يحصد فقراً وبطالة

وأظهرت نتائج تقرير صدر حديثاً عن مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، حول تأثير الحصار على مجمل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في القطاع، أن معدل الفقر في كانون الأول ٢٠٠٧ وصل في قطاع غزة إلى ٨٥٪، فيما يعيش ٦٥٪ من هذه النسبة في فقر مدقع نتيجة للآثار الناتجة عن الإغلاق وارتفاع معدل البطالة، وذلك في ظل استمرار ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة، نتيجة شح الواردات، وضعف الرقابة على الأسعار، وانخفاض حجم الإنتاج المحلي، واستمرار زيادة معدلات الإعالة الاقتصادية، والفقر، واعتماد الأسر على المساعدات الإنسانية، وبخاصة الغذائية منها، لتجنب ازدياد نسب سوء التغذية.

وجاء في التقرير أن عدد الشاحنات الواردة من معابر قطاع غزة، عدا معبر "ناحل عوز"، انخفض من ٧٠٨٥ شاحنة في الربع الثالث من العام ٢٠٠٧ إلى ٥٥٥٦ شاحنة في الربع الرابع من العام نفسه، غالبيتها محملة بالمساعدات الإنسانية، كما أشار إلى استمرار السلطات الإسرائيلية في منع تصدير أي منتج من قطاع غزة، باستثناء ٩١ شاحنة فقط من الفراولة والورود.

إغلاق المنشآت الاقتصادية

ونوه التقرير إلى استمرار تدهور أوضاع القطاع الخاص، وإغلاق المنشآت الاقتصادية نتيجة لعدم توفر المواد الخام اللازمة لتشغيلها ومنع التصدير، وبخاصة الأنشطة الإنتاجية، مبيناً أن جميع مؤسسات قطاع الإنشاءات اضطرت للتوقف عن العمل. وأوضح أن ٩٠٪ من المنشآت العاملة في قطاع الصناعة توقفت عن العمل بشكل مؤقت، أما بالنسبة لبقية المنشآت فقد استمرت في ممارسة أنشطتها بأقل من ٤٠٪ من طاقتها التشغيلية.

وأكد النائب الخضري أن الاحتلال لا يزال يحتجز البضائع لرجال الأعمال والتجار الفلسطينيين، التي تقدر قيمتها بأكثر من ١٥٠ مليون دولار، في الموانئ الإسرائيلية، ويمنع دخولها إلى غزة من دون أي مبرر قانوني، على الرغم من أن استيراد هذه البضائع جرى بشكل قانوني، وتم دفع ثمنها والضرائب المستحقة عليها، لكن إسرائيل تواصل احتجازها في موانئها منذ أكثر من تسعة أشهر.

وبين أن ٣٩٠٠ مصنع وورشة توقفت عن العمل، وأن مشاريع البنى التحتية والإسكان تجمدت تماماً، وتعطل عن العمل جراء ذلك أكثر من ١٤٠ ألف عامل.

وقال: إن استمرار فرض الحصار أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من ٦٥٪، وأن أكثر من ٨٠٪ يعيشون تحت خطر الفقر، ومستوى دخل الفرد السنوي وصل إلى أقل من ٦٥٠ دولاراً، مقارنة مع ٢٠ ألف دولار معدل دخل الفرد في إسرائيل.

كسر الحصار

وفي ضوء الجمود الراهن في الجهود المبذولة لفتح المعابر والعجز الفلسطيني عن كسر الحصار، يتطلع الدكتور أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، والقيادي البارز في حركة "حماس"، إلى دور عربي قادر على توليد ضغط قوي على إسرائيل "باعتباره الخيار الأقوى والوحيد في الوقت الحالي لإجبار قوات الاحتلال على رفع الحصار ووقف اعتداءاتها"، منتقداً في الوقت ذاته الموقف المصري الذي وصفه بغير الكافي من ناحية الضغط على الطرف الإسرائيلي.

ودعا بحر إلى "موقف عربي واضح ومتكامل وقوي يضغط على إسرائيل من أجل وقف المجازر وإنهاء الحصار".

كما طالب المصريين "بلعب دور أقوى في قضية معبر رفح على أساس أن قضية المعبر تهمهم، أيضاً، كون المعبر فلسطينياً مصرياً خالصاً، لا يجوز لإسرائيل التمتع بأية صلاحيات عليه".

وقال: إن المصريين يعرفون أكثر من غيرهم حجم معاناة الفلسطينيين جراء إغلاق المعبر. ويصر بحر على عدم عودة الحكومة المقالة وحركة "حماس" إلى تشغيل المعبر وفقاً للاتفاقية السابقة، مشدداً على ضرورة أن تضمن أية تهدئة مع إسرائيل فتح جميع المعابر. ويفسر بعض المراقبين إصرار "حماس" على مواقفها حيال فتح المعابر وتسلم الرئاسة لها باستمرارها في السيطرة على القطاع، وتمكنها من إيجاد الوسائل لتوفير الحد الأدنى من الرواتب لموظفيها ومؤسساتها.

ويعتقد المراقبون أن "حماس" تتمكن بانتظام من إدخال الأموال إلى القطاع، وهو الأمر الذي يجعلها في غير عجلة من أمرها في فتح المعابر، كما أنها تتعمد بين فترة وأخرى افتعال أزمة كي تتمكن من إدخال العالقين على الجانب المصري من المعبر، لاسيما أن الكثيرين منهم هم من عناصرها.

تعاون "حماس" والرئاسة

في المقابل، شكك بحر في نية إسرائيل قبول تهدئة شاملة، وبخاصة في ظل استمرار عمليات القتل الإسرائيلية في الضفة والقطاع.

وانتقد موقف الرئاسة في قضية المعبر، مشيراً إلى أن "موقف الرئاسة بالعودة إلى الاتفاقية السابقة ناتج من كون الرئاسة هي التي وقعت على الاتفاقية وتريد الاستمرار فيها"، مجدداً رفض "حماس" العودة إليها "بأي ثمن".

لكن بحر أكد موقف "حماس" الموافق على التعاون مع الرئاسة في قضية المعبر، "بما يخدم أمن المعبر والمواطن".

وقال إن استمرار الحصار وسيطرة إسرائيل على المعبر قضية سياسية تريد إسرائيل وحلفاؤها منها "ابتزاز حركة "حماس" والضغط عليها من أجل تقديم تنازلات". وحذر من تدهور خطير في الأوضاع الإنسانية في القطاع في ظل استمرار إغلاق المعابر الخمسة، والإصرار على عدم فتحها، داعياً العالمين العربي والإسلامي والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهم على هذا الصعيد.

مبادرة الرئيس وحكومة فياض

ولا يرى الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل، في الأفق القريب أية بوادر لفتح المعابر في ضوء تمسك حركة "حماس" بمواقفها وشروطها حيال فتح معبر رفح وتشغيله. وقال عوكل "لا يوجد مانع لدى إسرائيل في أن تقبل بسيطرة فلسطينية مصرية خالصة على المعبر، إلا أن مصر والرئاسة تدركان خطورة هذه الخطوة على الأمد الطويل".

ونوه إلى أن "إسرائيل تريد أن يكون المعبر فلسطينياً مصرياً خالصاً من أجل التخلص من القطاع واستكمال سلخه وشطره عن الضفة الغربية وتحميل المسؤولية لمصر، وهو الأمر الذي يرفضه المصريون بشدة"، وقال: المصريون ومن منطلق حرصهم على إحباط نوايا الإسرائيليين الذين يتعمدون الضغط على الفلسطينيين من أجل دفعهم مرة أخرى إلى الحدود المصرية، قاموا ببناء الجدار الأسمنتي وتسريع المفاوضات بشأن التهدئة.

وتوقع أن تواصل إسرائيل ضغوطها العسكرية وفرض الحصار من أجل دفع الفلسطينيين للقبول بسقف أقل مما كانت عليه مطالبهم.

وأضاف عوكل: إن الأمل بفك الحصار يبقى ضعيفاً جداً في ظل هيمنة إسرائيل على مجريات الأمور ورفضها للمطالب الأوروبية الخاصة بتخفيف الحصار وفتح المعابر، بالإضافة إلى إدارة إسرائيل ظهرها أحياناً للمطالب الأميركية في هذا الشأن.

وشدد عوكل على أهمية قبول مبادرة الرئيس عباس وحكومة سلام فياض بخصوص إدارة المعبر، وهي الاتفاقية التي حظيت بموافقة المجتمع الدولي.

بدوره، أكد جميل مزهر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنه "من دون التوافق وإنهاء حالة الانقسام الداخلي لن يتم تحقيق اختراق جدي وحقيقي في قضية الحصار"، منوها إلى أن "كل الجهود الخارجية حول رفع الحصار في ظل حالة الانقسام ستبقى هشة حتى إذا تم التوصل إلى تهدئة وفتح المعبر".

وعلى الرغم من تشاؤمه إزاء إمكانية تحقيق اختراق، إلا أن مزهر لم يستبعد أن تفضي الجهود المصرية إلى إعادة فتح معبر رفح ولكن وفقاً لاتفاقية العام ٢٠٠٥، مرجحاً في الوقت ذاته قبول حركة "حماس" بذلك في نهاية المطاف.

وتوقع أن تتمكن إسرائيل من فرض رؤيتها على أي شروط للتهدئة أو رفع الحصار، باعتبارها الطرف الأقوى، مؤكداً أن "إسرائيل غير جادة إطلاقاً في التعامل مع المبادرات أو صنع تهدئة بدليل ما تقوم به قواتها على أرض الواقع من قتل وتدمير". لكن مزهر شدد على أهمية توحيد الرأي والموقف الفلسطيني من خلال إنهاء الخلاف والانقسام لما سيشكله من أساس لتوحد في الموقف العربي يمكن أن يضغط بدوره على الأميركيين والأوروبيين والإسرائيليين من أجل رفع الحصار وفتح جميع المعابر.

وقال إنه مطلوب من العرب توظيف طاقاتهم لصالح القضية الوطنية الفلسطينية.

واعتبر أن قبول المبادرة اليمنية من الطرفين خطوة جيدة في طريق إنهاء الوضع الكارثي الذي يعيشه القطاع، مشدداً على ضرورة أن يشمل الحوار جميع الأطر والقوى الأخرى حتى لا تعاد تجربة المحاصصة السابقة.

كما انتقد مزهر عدم رد حركة "حماس" على مبادرة الجبهة الشعبية التي تقدمت بها لحل مشكلة معبر رفح، التي قبلتها الرئاسة، مؤكداً أن الجبهة "ترى في المبادرة مخرجاً وطنياً مقبولاً على الجهتين للخروج من الأزمة".

ومع استمرار المراوحة في حلقة الشروط والشروط المقابلة، تبقى زيارات الجنرال الإسرائيلي عاموس جلعاد للقاهرة ولقاءاته مع المسؤولين المصريين خطوة في إطار العلاقات العامة، ومن باب المجاملة لجهود القاهرة، وإرضاءً للأميركيين الذين يصرون دائماً على استمرار العلاقات المصرية–الإسرائيلية.

وفي ظل كل ذلك، فإن الجهود المصرية لحلحلة الأزمة ستظل متواضعة وضعيفة أمام تصلب "أهل الأزمة"، في حين يبقى الأمل يلازم المواطن الغزّي بعودة فتح المعبر وفك الحصار على الرغم من غيوم الحرب السوداء التي تلف سماء القطاع.

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية
تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية

(للباحث سامر إرشيد)

كلما اشتدت الأزمة الداخلية الفلسطينية، كثرت التفسيرات والتأويلات، إلى حد الغرق في خلافات حتى على تشخيص الأزمة، فضلاً عن التراشق باتهام الآخر وتحميله وزر استفحال الأزمة، قبل ممارسة النقد الذاتي، بحثاً عن قدر من المسؤولية عن أسباب الأزمة.

وبشكل مغاير، يسعى الباحث سامر إرشيد، الناشط في مجال إصلاح وتطوير الإدارة العامة والخدمة المدنية في فلسطين، في بحثه الصادر عن مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية في رام الله (٢٠٠٧)، إلى تحليل التحولات في النظام السياسي الفلسطيني منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو ١) في العام ١٩٩٣، وحتى صعود حركة "حماس" إلى "سدة الحكم"، في ضوء فوزها في الانتخابات التشريعية مطلع العام ٢٠٠٦. وهو بذلك يقدم تحليلاً نقدياً للمساقات التي أسهمت في الوصول إلى الأزمة الراهنة، من دون التقليل من وزن وتأثير فوز "حماس" في الانتخابات، أو تجاهل استمرار بقاء "فتح" على رأس "مؤسسة الرئاسة"، وهيمنتها على الأجهزة الأمنية ومناصب الخدمة المدنية العليا والوسطى.

وبرأي الباحث، فإن مسألة الكشف عن طبيعة تكوين حركة "فتح"، والممارسة السياسة والتنظيمية لها، وما سوف تؤول إليه هذه الحركة، ذات أهمية كبيرة في هذه المرحلة، لاسيما من حيث محاولة الكشف عن احتمالات دعم هذه الحركة لإمكانية الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي في فلسطين، يقوم على سيادة القانون، والمأسسة، أو المضي باتجاه آخر؛ أي بلعب الحركة دوراً تعطيلياً في هذا المجال.

وللقيام بهذه المهمة البحثية، يؤكد الباحث عدم إمكانية تجاهل تداعيات الانتفاضة الثانية على "فتح"، ورحيل الرئيس ياسر عرفات، إضافة إلى فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية.

وفي ختام استخلاصات بحثه، يؤكد إرشيد أن اتفاق (أوسلو ١) وما تلاه من اتفاقات، إنما أصبحت بحكم المنتهية، على الرغم من استمرار إعلان تمسك الجانب الفلسطيني بمضمونها، فيما أكدت إسرائيل تخطيها لها. وقد أدى فشل هذا الاتفاق إلى تدهور العلاقة بين السلطة والشعب الفلسطيني من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وصولاً إلى اندلاع الانتفاضة الثانية، بما حمله كل ذلك من تطورات انعكست على حركة "فتح" بشكل سلبي وكبير. كما تسبب رحيل الرئيس عرفات في أعقاب ذلك، بتفاقم مشكلة "فتح"، التي باتت دون "أي نوع من المماسك أو المشدات التي تربط أعضاءها وقياداتها، إلا خوفهم على مواقعهم ومكتسباتهم من خلال السيطرة على السلطة".

وفي ظل تراجع شعبية "فتح"، يرى الباحث أنه لكي تستطيع الحركة استكمال دورها بصفتها "التنظيم الأساسي"، لا بد من إعادة تهيئة الحركة لهذا الدور، لأن منافساً جدياً لها برز على الساحة الفلسطينية. لكنه يقول إنه بعد فوز هذا المنافس في الانتخابات التشريعية، وتشكيل "حماس" الحكومة لاحقاً، تبين بوضوح أنه لن يكون من الممكن استحواذ طرف وحيد على النظام السياسي الفلسطيني.

فلم يعد ممكناً أن تقوم "فتح" بالسيطرة على السلطة والاستئثار بالقرار السياسي. وحتى لو رغبت في ذلك، فإن القوة والتأييد اللذين تحظيان بهما حركة "حماس" كافيان لتعطيل أي دور منفرد ترغب فيه "فتح".

أما إذا أرادت "فتح" المحافظة على دور قيادي في النظام السياسي الفلسطيني، بحسب الباحث، فإنها مضطرة إلى الدخول في ممرين إجباريين: الأول هو الإصلاح الداخلي للحركة، والثاني هو الاعتراف بالطرف الآخر والشراكة معه ("حماس" وباقي الأطراف السياسية).

غير أن إرشيد في سياق رصده للمتغيرات الرئيسة في النظام السياسي الفلسطيني، ينوه إلى أن ما لم يتغير بعد هو حركة "فتح". وهو يرى أن العقبات التي تحول دون دخول الحركة في ممري الإصلاح والاعتراف بالشركاء الجدد، لا تقتصر فقط على مجرد الصراع بين القيادات الشابة والشائخة، أو بين أعضاء اللجنة المركزية للحركة وجزء من أعضاء المجلس الثوري من جهة، وبقية القيادات الشابة والقاعدة الفتحاوية من جهة أخرى، بل كذلك بين المحاور والمجموعات التي شكلت الشبكة الزبائنية التي كانت أحاطت بالرئيس عرفات.

ويتناول الباحث مستوى وتأثير انكشاف النظام السياسي الفلسطيني أمام تأثير القوى والعوامل الخارجية التي تلعب دوراً سلبياً هي الأخرى في وجه محاولات التغيير والإصلاح الداخلي في "فتح".

ويستنتج في ضوء ذلك، أن يكون وزن الدور الذي تسعى القوى الخارجية للقيام به على الساحة الفلسطينية أكبر بكثير مما لو كان الوضع الداخلي أكثر تماسكاً. وهو ما يؤثر في النهاية على "خيارات" حركة "فتح"، وبخاصة في المرحلة الراهنة التي خسرت فيها السلطة، أو على الأقل، جزءاً منها.

يذكر أن هذا البحث، الذي يقع في ١٨٩ صفحة من القطع المتوسط، صدر عن مواطن ضمن سلسلة تهدف إلى التعريف بنتائج عدد من الرسائل التي قدمت في الجامعات الفلسطينية لنيل درجة الماجستير، وبخاصة تلك الرسائل التي حصلت على منح في المسابقات السنوية التي أطلقتها المؤسسة منذ العام ١٩٩٦.

النقد والثورة

دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي

(للباحث خالد عودة الله)

تكاد السياسة تطغى على كل شيء، لاسيما إن كانت هي بحد ذاتها تكاد تخضع لطغيان الأكثر قوة في التحكم بمساقات فعلها وتأثيرها على المستوى الكوني المسكون بهيمنة القطبية الأحادية، ربما منذ عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وحتى الرئيس الحالي جورج بوش الابن، فلا نكاد نعرف مثلاً عن المجتمع الإيراني أكثر من تفاعلات البرنامج النووي، ولا نرى في إيران أكثر من عمائم "مرشدي الثورة"، أو حجاب المتخفية وراء ستار، أو ما يتردد على الألسن من مقولات تخطئ في الحكم على "التشيع" انطلاقاً من شائعات أكثر من كونها حقائق.

لكن الباحث خالد عودة الله، المحاضر في دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت، يسعى لتنبيهنا إلى ما هو أعمق من القشور، على الأقل في نظرتنا إلى إيران، وهي اليوم محور أساسي في دائرة استهداف طموح الهيمنة الأميركية على السياسة والاقتصاد، وحتى على ما يسمى "صراع الحضارات والثقافات" على المستوى الكوني.

في بحثه الفريد الصادر عن مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية في رام الله (٢٠٠٧)، تحت عنوان النقد والثورة.. دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي، نطل على معارف تكشف عورة حركة الترجمة والطبع والتوزيع في بلادنا، وقبل ذلك قصور قراءاتنا عن الآخر، حتى إن كان قريباً إلى حد اتهامنا، أو بعضنا، بالانتماء إلى محوره المصنف أميركياً وإسرائيلياً باعتباره "محور الشر".

يأسر عودة الله انتباهنا لكل مفردات بحثه وهو يحاول أن يقدم للقارئ العربي عموماً قراءة منهجية لسوسيولوجيا علي شريعتي النقدية، من خلال اعتماد نموذج إرشادي تحليلي مركب، يقوم على قراءة كتابات شريعتي النقدية، وبالتحديد مفهومي "التشيع العلوي" و"التشيع الصفوي"، على اعتبار أن بلورته لهذين المفهومين هي بمثابة نقد لأيديولوجيا المجتمع الإيراني. ويؤكد عودة الله أن ما يعنيه بنقد الأيديولوجيا هو تحليل وكشف الأفكار والمعتقدات من حيث ارتباطها بعلاقات السيطرة والهيمنة الاجتماعية، وممارسة شريعتي لهذا النقد بروح ومنهجية تقارب منهجية "النقد الداخلي"، كما تم تطويرها في النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت.

وفيما يقر الباحث أن شريعتي قام بدور مهم وحاسم على مستوى توفير بعد أيديولوجي إسلامي للثورة الإيرانية، فإنه يؤكد على ضرورة رؤية منهجية عملية الأدلجة هذه، وآلية بنائها وتطويرها من قبل شريعتي. ولذلك، فإنه يحاول في بحثه أن يقدم ملامح أولية لنظرية نقدية – اجتماعية عند شريعتي، من خلال دراسة أعماله التي تتمحور حول نقد الثقافة الشيعية التقليدية في المجتمع الإيراني.

وبرأي عودة الله، فإن ما قام به شريعتي هو نقد للثقافة الشيعية ودورها الأيديولوجي المساند للوضع القائم وإعادة إنتاجه، حيث عمل على تقديم تحليل لمفردات هذه الثقافة، من خلال إبراز البعد الأيديولوجي لها، الذي يمكن تلخيصه بالارتكاز على إيجاد حالة من السكون والاستسلام المجتمعي للوضع القائم، والارتهان إلى حالة الانتظار للمخلص (المهدي)، وبالتالي إلغاء أي دور للفعل الإنساني في السعي نحو التغيير والانعتاق، وهذا ما أسماه شريعتي بـ"التشيع الصفوي" في مقابل "التشيع العلوي"، الذي يمثل الأيديولوجيا المضادة للهيمنة، والداعية إلى مسؤولية الإنسان الكاملة عن وضعه التاريخي.

ووجد الباحث أن أعمال شريعتي تتشابه بشكل كبير مع النظرية النقدية، من حيث كون شريعتي قدم نقداً حثيثاً للأيديولوجيا الدينية المتمثلة في التشيع السائد في المجتمع الإيراني من داخل المنظومة الأيديولوجية نفسها، وكان هذا الميل نحو النقد الداخلي لشريعتي مبنياً على مقدمات منطقية بالنسبة له. فقد أدرك، بعين الباحث الاجتماعي القريب من المجتمع، دور التشيع في الحياة الاجتماعية الإيرانية، ومدى تغلغله في البناء النفسي والثقافي للإيرانيين، ومن هنا رأى الفشل الذريع الذي منيت به الحركات الأيديولوجية المناوئة للتشيع، وبخاصة اليسار الإيراني الذي بقيت أطروحاته نخبوية وغير ذات تأثير جدي في المجتمع الإيراني.

وبرأيه، قام شريعتي ببلورة مشروعه النقدي والأيديولوجي ليتلاءم مع الفئة الثالثة من الفئات الاجتماعية وفق دورها في عملية التغيير، وهي فئة الطلاب والمثقفين الشباب، وهذا يتسق مع مفهوم النقد الداخلي، من حيث كون الغاية من هذا النقد تجاوز الأيديولوجيا السائدة وواقعها المعاش معاً، وتقديم بديل مغاير لهما، وهو أمر يمكن رؤيته في التوليفة الأيديولوجية التي قام شريعتي بتركيبها من الإسلام والوجودية والماركسية.

وينوه عودة الله إلى إهمال شريعتي كنموذج لمفكر وعالم اجتماع ملتزم اجتماعياً، وذلك من قبل علماء الاجتماع العرب والمسلمين، حيث يلاحظ وجود غياب كلي لدراسة أعماله، ناهيك عن محاولة الاستمرار على نهجه والاستفادة من كتاباته في البناء عليها، مؤكداً أن تراثه النقدي يمكن أن يشكل "وسيلة لمعالجة العديد من القضايا العالقة في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، والمتعلق بالموقف من التراث الإسلامي، أو التراث العالمي في العلوم الاجتماعية. فبالنسبة لقضية التراث الإسلامي، فإن الكثير قد كتب عن ضرورة الفصل في موضوع التراث والعلاقة معه؛ إما باتجاه القطيعة المعرفية معه، وإما باتجاه التجديد التراثي، وكلا الاتجاهين بقيا عاجزين عن بلورة مشروع متكامل وقابل للعب دور فاعل في عملية التغيير المجتمعي التحرري".

ويبقى أن هذا البحث لا يعرّف القارئ بالمجتمع الإيراني وحسب، بل يحفز في ذهنه البحث في أسباب وسبل مغادرة مواقع العجز عن بلورة مشروع متكامل لعملية التغيير المجتمعي التحرري.

يذكر أن هذا البحث، الذي يقع في ١١٩ صفحة من القطع المتوسط، صدر عن مواطن ضمن سلسلة تهدف إلى التعريف بنتائج عدد من الرسائل التي قدمت في الجامعات الفلسطينية لنيل درجة الماجستير، وبخاصة تلك الرسائل التي حصلت على منح في المسابقات السنوية التي أطلقتها المؤسسة منذ العام ١٩٩٦.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

جديد

الحريات المتساوية
حقوق المرأة بين الديمقراطية-الليبرالية وكتب التربية الإسلامية

وليد سالم أيمان الرطروط

دراسة نقدية لحقوق المرأة وحرياتها كما تناولتها المناهج الفلسطينية للتربية الإسلامية، وذلك عبر المقارنة بين منظور الديمقراطية الليبرالية ومنظور مناهج التربية الإسلامية لهذه الحقوق والحريات.

وتتناول الدراسة المقررات الفلسطينية للتربية الإسلامية منذ الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر، ويسبق دراستها لهذه المقررات عرض للمنظور الديمقراطي الليبرالي عامة مقارنة بالمنظور الإسلامي عامة، وكذلك مناقشة لمضامين المنظورين ذاتيهما فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرياتها.

وتبين الدراسة أن هنالك شوطاً كبيراً ينبغي قطعه من أجل تحقيق التلاقي بين مضامين مقررات التربية الإسلامية، وبين الإسلام الليبرالي خاصةً، والديمقراطية الليبرالية عامةً، بما في ذلك أيضاً التلاقي مع الوثائق الليبرالية الفلسطينية، ممثلة بوثيقة الاستقلال، والمسودة الأولى لدستور دولة فلسطين، والرؤى المبكرة حول المناهج الفلسطينية التي أعدت في السنوات الأولى من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية مستندة إلى وثيقة الاستقلال.

حركةُ "فَتْح" والسُّلطَةُ الفلَسطينيةُ تَدَاعِيَاتُ أوسلو والانتفاضَةُ الثَّانية

سامر إرشيد

تعرضت حركة "فتح"، مؤسِّسة السلطة الفلسطينية، وكبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الكثير من التغيرات منذ توقيع اتفاق أوسلو، مروراً بالانتفاضة الثانية في فلسطين. وتحول مركز القرار في الحركة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت الحركة وكوادرها وقاعدتها المُكوِّن الرئيسي للسلطة الفلسطينية، فاندمجت بالسلطة وتحولت أولوياتها إلى أولويات السلطة الرسمية نفسها.

يحاول هذا الكتاب التعرض للأثر الذي تركه اتفاق أوسلو وتداعياته، إضافة إلى أثر الانتفاضة الثانية، على الحركة، وبخاصة لجهة الدور المحتمل لها في خلق نظام سياسي ديمقراطي في فلسطين.

تهافت أحكام العلم في إحكام الايمان

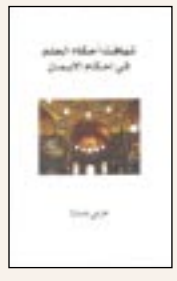

عزمي بشارة

لا قداسة في اجتهاد قداسة البابا، ولا قداسة في أي رد عليه، لا ردنا ولاغيره.

ليس الإسلام موضوع محاضرة البابا، هذا صحيح في الظاهر فقط. ولكن حتى لو كان صحيحاً ظاهراً وباطناً، فإن هذا لا يجعلها ولا يجعل اقتباساته عن الإسلام من نص محرر من القرن الرابع عشر أقل خطورة. فالفكرة الواردة عن "الإسلام" في النص هي مجرد أداة إيضاح للعلاقة غير المرغوبة برأية بين العقل والإيمان في العقيدة الدينية ذاتها. وإذا كان رأي البابا بالإسلام هو ما يرد من ريشة الملك البيزنطي منويل الثاني أم لم يكن، يتم في المحاضرة توسل هذا "الإسلام" كلون معاكس في الخلفية لإيضاح المرغوب بابويا للعقيدة المسيحية. فالمرفوض المكروه يجلب لإيضاح المرغوب. على ضوء ذلك، يصبح السؤال "هل المرغوب هو موضوع المحاضرة أم المكروه؟".

من التحرير الى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب – إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي أخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه" – صادق جلال العظم.

جديد

انتفاضة الأقصى... حقول الموت

محمد دراغمة

في سنوات الانتفاضة التي عملت فيها مراسلاً صحافيا طُفت الأراضي الفلسطينية، وسجلت أحداثها المركزية. شهدت الاجتياح الكبير الذي أعادت فيه إسرائيل احتلال الضفة، ووثقت بالعين والقلم قيام الجيش الإسرائيلي بطحن كل شيء في طريقه؛ البشر، المباني، الأسواق، الشوارع، الحدائق، السيارات، المعامل ... كل شيء.

طفت البلدة القديمة في نابلس، وشاهدت جثثاً بين الأنقاض، وأخرى متراكمة في مسجد حوِّل إلى مستشفى مؤقت لاستقبال الجرحى والجثث المحرومة من الدفن.

ذهبت إلى مخيم جنين بعد الاجتياح، ووثقت روايات عن أساطير مواجهة الموت في الأزقة الفقيرة الضيقة ... إلى رام الله، حيث خضع القائد الراحل ياسر عرفات لحصار حتى الموت. وإلى الخليل والقدس حيث الصراع مع المستوطنين يصل إلى كل شبر وكل حجر ... إلى سلفيت حيث سرطان الاستيطان ... إلى الأغوار، حيث أطماع الاستيطان والنهب تصل إلى الشركات الإسرائيلية التي احتلت مساحات شاسعة من الأرض وحولتها إلى مزارع ومصانع وورش.

طفت القرى، ووثقت الموت الرابط على الطرق الالتفافية ... هذا رجل خرج بحثا عن قوت عياله وعاد جثة هامدة، وذلك يحمل امرأة عجوزاً على ظهره ليقطع بها خندقا أقامه الجيش الإسرائيلي لعزل مجموعة من القرى، وتلك امرأة تحمل رضيعها بين يديها وتجاهد للحفاظ على توازنها وهي تقطع الجبال الزلقة شتاءً، للوصول به إلى طبيب في المدينة .. شهدت ولادات وزيجات جرت على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث يُمنع الناس من التنقل حتى لو كانوا نساء في حالات مخاض. وقفت مع هؤلاء، والمئات غيرهم، ووثقت قصصهم التي صبغها الاحتلال باللون الأسود، وقدمتها في هذا الكتاب.

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية

رجا بهلول

دراسة نقدية للمواقف الرئيسية التي يمكن العثور عليها في الأدبيات الإسلامية السياسية المعاصرة بخصوص مسألتي نظام الحكم والديمقراطية. يرى الكاتب أن هناك ثلاثة مواقف أساسية ترتد إليها جميع المواقف مهما كثرت، وهي: الأصولية، الإسلام المعتدل، الإسلام الليبرالي. تمثل هذه المواقف الأساسية اجتهاداً في تفسير الإسلام، نصوصاً ومقاصد شرعية، كما تمثل رؤية في كيفية المواءمة بين الدين والحياة المعاصرة.

لا يجد الكاتب سبيلاً للتوفيق بين الأصولية ومتطلبات الديمقراطية على وجه العموم، على الرغم من أن الفكر الأصولي يلتقي، ولو شكلياً، مع الديمقراطية في المناداة بحكم القانون، ومساءلة الحاكم وأمور أخرى. أما الإسلام الليبرالي الذي يدعو إلى تفسير الشريعة بطريقة روحية أخلاقية عامة، فهو منفتح تمام الانفتاح على الديمقراطية فكراً ومؤسسات، بل إنه لا يعادي العلمانية، وبخاصة إذا كانت هذه الأخيرة لا تحارب الدين.

يبقى الإسلاميون المعتدلون، هم التيار الغالب في مجال الفكر الإسلامي السياسي المعاصر. ويعتقد الكاتب أن موقف هؤلاء يتسم بدرجة لا يستهان بها من الغموض والتذبذب، وأن الظروف والتطورات قد تدفع بهم إما نحو الأصولية وإما نحو الليبرالية. والعلمانية.

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واودينيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الاسيرة

إياد الرياحي

يعالج هذا الكتاب الحياة الداخلية للأسرى التي هي محل اهتمام الكثيرين، سواء ممن عايشوا تجربة السجون أم من المتابعين لقضية الأسرى. هذه التجربة، التي بدأت من بداية الاحتلال ولم تنته بوجود السلطة الفلسطينية، حملت معها الكثير من المتغييرات على صعيد الحياة الداخلية للأسرى. كانت أهم هذه التغيرات تلك التي طرأت على الوضع التنظيمي لفصائل الحركة الأسيرة، وما حملته من إمكانيات للتطرق إلى موضوعات لم يكن بالإمكان الحديث عنها، وظلت أعواماً طويلة تحت السطح. ساعد على هذا التوجه تراجع التعصب للبنى الموجودة، حيث بدا الأسرى أكثر موضوعية في تقييم تجربتهم، وأكثر موضوعية في محاكمة التجربة العامة. حدث ذلك ؟ وربما ؟ لأن التجربة تراكمت ونضجت، كما يرى البعض، أو بسبب حالة الضعف والترهل التي تعيشها الحركة الأسيرة، بما أفضى الى حالة من الانفتاح، كما يرى البعض الآخر.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

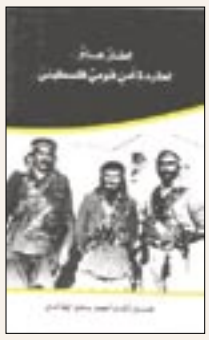

حسين آغا
وأحمد سامح الخالدي

يواجه الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعة الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد.

الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

النَّقْدُ والثَّوْرَة دراسةٌ في النَّقد الاجتِمَاعيِّ عِنْدَ عَلِي شَرِيعَتِي

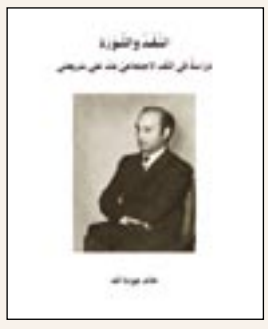

خالد عودة الله

تحاول هذه الدراسة المتواضعة تقديم قراءة منهجية جادة لأعمال شريعتي الفكرية –التي ساهمت بقوة في بلورة البعد الأيديولوجي للثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩– بالاستناد إلى مقاربة تأويلية مع مفهوم "النقد الداخلي" في النظرية الاجتماعية النقدية، وذلك بهدف الاستفادة من التجربة الفكرية – النضالية لشريعتي كمثقف ملتزم وكمثائر اجتماعي، للمساهمة في التغلب على حالة العجز والهزيمة التي يعيشها المثقف في المجتمعات العربية.

الطبقة الوسطى الفلسطينية بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضا، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصزرات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢-(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥-٢-(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org